وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية في أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية خلال القرن 18م، ومطلع القرن19م (1113-1246هـ/1700-1830م).

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة: خديجة شحم

تحت اشراف الدكتوره: ربيعة قريزة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:			
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة	الرتبة
ربيعة قريزة	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً	محاضر"أ"
عمر بن قايد	جامعة غرداية	رئيساً	أستاذ التعليم العالي
رحيمة بيشي	جامعة غرداية	مناقشاً	محاضر"أ"

الموسم الجامعي: (1446-1447هـ/2025-2026م).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية في أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية خلال القرن 18م، ومطلع القرن19م (1113-1246هـ/1700-1830م).

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة: خديجة شحم

تحت اشراف الدكتوره: ربيعة قريزة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:			
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة	الرتبة
ربيعة قريزة	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا	محاضر"أ"
عمر بن قايد	جامعة غرداية	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
رحيمة بيشي	جامعة غرداية	مناقشا	محاضر"أ"

الموسم الجامعي: (1446-1447هـ/2025-2026م).


بسم الله الرحمن الرحيم
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
وأن سعيه سوف يرى

الإهداء:

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

أهدي هذا العمل المتواضع لمن كان لهما الفضل بعد الله سبحانه وتعالى إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى السند في الحياة صديقاتي إلى كل من امدوني يد العون والاهتمام لكي أكمل مني أفضل التحيات.

واهدي هذا العمل بالاخص إلى الابنة البارة والمطيعة التي قبل ان تكون ابنة أخ كانت بنتاً لي والتي قبل أن تقول عمتي قالت أمي ابنتي "صفية" وفقها الله وسدد خطاها.

شحم خديجة





الشكر

الحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه في اتمام هذا البحث، ثم أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي يد العون والدعم ولو بكلمة طيبة، كما أتوجه بخالص الامتنان لعائلتي الكريمة، والى الدعم والسند صفية، زينب، فريال، اسماء، أمينة، مريم مسعودة، على مساندتهن لي خاصة في اللحظات الصعبة، والى صديقاتي العزيزات والغاليات، ام الخير، احلام، أمال.

كما أخص بالشكر الى الدكتورة قريزة ربيعة المشرفة على هذا العمل، على توجيهاتها، وأشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة، وكل أستاذة قسم التاريخ الذين كان لهم الفضل فيما وصلت إليه.

شحم خديجة

قائمة المختصرات:

المختصرات باللغة العربية:

الكلمة	المختصر
المجموعة	المج
ترجمة	تر
تحقيق	تح
تعريب	تع
الجزء	ج
صفحات عديدة متلاحقة	ص ص
طبعة	ط
عدد المجلة	ع
السنة الميلادية	م
السنة الهجرية	هـ
تحت رقم	ت ر

مختصرات باللغة الأجنبية:

Page	P
Pages consècutives	Pp
Ouvrage prècitè	Op.cit


مقدمة

بعد إلحاق الجزائر رسمياً بالدولة العثمانية وتعيين خير الدين بربروس كأول حاكم عثماني للجزائر، أصبحت بذلك أول ايالة عثمانية في شمال افريقيا، عرفت من خلالها قوة عسكرية واقتصادية لايستهان بها، وأصبح الغرب يحسب لها ألف حساب، خاصة باعتبارها قاعدة للجهاد البحري ضد القوى المسيحية، وعلى رأسها اسبانيا، وبذلك دخلت الجزائر ضمن نظام سياسي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالباب العالي وقد تميز هذا النظام بتعاقب عدة مراحل تاريخية، ومن هنا تكونت النواة الأولى للعلاقة بين الجزائر الدولة العثمانية التي تميزت بطابع خاص، اذ قامت هذه العلاقة على نوع من التحالف، ونوع من الاستقلال النسبي في تسيير الشؤون الداخلية، والارتباط السياسي والديني بالباب العالي، وعندما يُدقق الدارس لتاريخ العلاقات العثمانية الجزائرية سوف يُلَاحظ أن هذه العلاقات لم تكن مقتصرة على جانب واحد فقط، بل كانت تغطي مختلف الجوانب الاستراتيجية والأمنية التي تهُم كلاّ من الجزائر والدولة العثمانية، وهذا عن طريق التبادل المستمر للمراسلات.

وعليه فإن كتابة تاريخ الجزائر الحديث يعتمد بالدرجة على الوثائق ذات القيمة التاريخية ونجدها غالبًا في مراكز الأرشيف وفي بعض المكتبات منها المكتبة الوطنية والتي هي محل الدراسة وخاصة فيما يخص العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، وفي هذا الإطار تندرج دراستي الموسومة بـ:

"ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية في أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية خلال القرن 18م، ومطلع القرن19م".

كمحاولة لمعرفة طبيعة بين الجزائر والباب العالي، من الجانب السياسي والإداري وحتى العسكري من خلال مشاركتها في الحروب بجانب الدولة العثمانية وهذا بالاستعانة على جملة من الوثائق العثمانية التي أشارت إلى هذا الجانب بإعتبار أن الوثائق العثمانية إحدى أهم المصادر التاريخية الأساسية لدراسة تاريخ الدولة العثمانية عموما، والمنطقة العربية خصوصا.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الحد المكاني:** ينحصر الحد المكاني لهذه الدراسة في الدولة العثمانية وإيالتها وهي الجزائر بشكل خاص وفرنسا والدول الاوروبية بشكل عام.

- ✓ **الحد الزماني**: تتمحور دراستي حول الإطار الزماني المحدد (1113-1246هـ/1700-1830م)، وهي فترة حاسمة شهدت العديد من التغيرات في العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، وتنافس الاستعماري الأوروبي

اسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي لتاريخ الدولة العثمانية ورغبة في الاطلاع على الوثائق من ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.
- إشارة أستاذتي المشرفة، واستحسانها للموضوع، كان له الدفع القوي في اختياره.
- الرغبة الملحة في معرفة نوع العلاقات الجزائرية العثمانية في فترة اعتبرت فيها الجزائر دولة مستقلة وذات سيادة.
- المساهمة في استغلال الوثائق المكتبة الوطنية جزائرية خاصة الفرمانات المتعلقة بالناحية السياسية المتبادلة بين الايالة والباب العالي.

اشكالية الدراسة:

انطلاقا من الدوافع سابقة الذكر، جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع البحث من خلال طرح مجموعة من التساؤلات، منها ما هو رئيسي ومنها ما هو فرعي، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

- الإشكالية العامة:

ماهي أبرز ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية؟

- الإشكاليات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا عدة تساؤلات فرعية وهي كالأتي:

- ✓ماهي المكتبة الوطنية؟ وفيما تتمثل الوثائق الارشيفية المحفوظة فيها ؟
- ✓وكيف بدأت جذور العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية؟
- ✓كيف تجلت بداية العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية؟
- ✓مالدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في دعم العلاقة الجزائرية العثمانية؟
- ✓وماطبيعة العلاقة بين قبائل المخزن والسلطة العثمانية، ومادورها في تثبيت الحكم داخل الإيالة؟
- ✓ماهي أبرز الأوضاع الداخلية والخارجية التي ساهمت في انهيار الحكم العثماني ؟

- ✓كيف ساهم الحصار العسكري الفرنسي في تمهيد الطريق لاحتلال الجزائر سنة 1830م؟ وهل كانت حادثة مبررة وكافية لاحتلالها ؟
- ✓وماهو موقف الدولة العثمانية من كل هذه الاحداث؟
- ✓وما طبيعة ردود الفعل الاقليمية والدولة تجاه احتلال الفرنسي للجزائر؟

الخطة المتبعة:

وللاجابة عن التساؤلات المطروحة، قسمت عملي هذا بعد أن جمعت مادته العلمية ألى: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وتبعتها بملاحق.

الفصل الأول: ادرجته تحت عنوان "المكتبة الوطنية الجزائرية مصدراً لدراسة العلاقات الجزائرية العثمانية" ويحتوي على المبحث الأول: ماهية المكتبة الوطنية الجزائرية وأرشيفها. والمبحث الثاني: طبيعة الوثائق العثمانية المحفوظة فيها، والمبحث الثالث: جذور التاريخية للعلاقة الجزائرية العثمانية.

الفصل الثاني: فقد حاولت فيه عرض "ملامح العلاقات السياسية والإدارية الجزائرية العثمانية خلال القرن 12هـ/18م من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية". يبدا هذا الفصل بـ: المبحث الأول: العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية.وكذلك المبحث الثاني: البحرية الجزائرية ودورها في العلاقات الجزائرية العثمانية، وأخيراً المبحث الثالث: قبائل المخزن الداعمة للسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.

الفصل الثالث والأخير: بعنوان "انهيار الحكم العثمانية في الجزائر ونهاية العلاقة الجزائرية العثمانية 1800-1830م"، يحتوي على: المبحث الأول: الأزمات الداخلية والخارجية واثرها في انهيار الحكم العثماني في الجزائر، والمبحث الثاني: الحصار العسكري الفرنسي وسقوط ايالة الجزائر 1830م، واخيراً المبحث الثالث: ردود الفعل الإقليمية والأوروبية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

الخاتمة: وختمتُ هذه الدراسة بخاتمةٍ تتضمن بعض نتائج وملاحظات الدّراسة، وتضمَّنَت المذكرة بعض الملاحق، وقائمة المصادر والمراجع لتنتهي بفهرس المحتويات.

الأهمية والأهداف:

- إبراز طبيعة العلاقات الجزائرية العثمانية خلال القرن 18م ومطلع القرن 19م.

- التعريف بقيمة وثائق أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية كمصدر تاريخي.
- دراسة الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الجزائر والدولة العثمانية.
- الكشف عن مكانة الجزائر داخل الدولة العثمانية.
- إبراز دور الأرشيف في حفظ وتوثيق الذاكرة التاريخية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع أذكر:

-الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني(1520-1830م): للباحثة عائشة جميل، وهي أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، وقد افادتني كثيراً هذه المذكرة في الفصل الأول.

-مظاهر ارتباط الجزائر بالباب العالي1519-1830م، للباحثين درادي عبد القادر ، بوزيد رفيق، وهي مذكرة ماستر في تاريخ الحديث، انتفعت بها في المبحث الأول من الفصل الثاني.

-الدعم العسكري العثماني للجزائر 1519-1830م من خلال وثائق المكتبة الوطنية، للباحثتين قاسمي أمال، تيغرين أمال، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، استفدت منها في المبحث الثاني من الفصل الثاني حول الحروب التي شاركت فيها الجزائر الى جانب الدولة العثمانية.

-خصائص جمهور المكتبة الوطنية الجزائرية وانعكاساتها على استخدام الأرصدة الوثائقية دراسة احصائية، للباحثة بوبكر زبيدة، وهي مذكرة ماستر في علم المكتبات، افادتني نوعا ما في تعريف المكتبة الوطنية مع الاستعانة ببعض المذكرات والمراجع التي تحدث عن هذا الموضوع.

تقديم المصادر والمراجع:

-الوثائق الأرشيفية من المكتبة الوطنية الجزائرية.

لقد استفدت من الوثائق المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية والتي تعود إلى الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للجزائر، أي من القرن 18 وبداية القرن19 وهي الفترة التي تميزت بتصعيد شديد في العلاقات العثمانية الأوربية من جهة، والعلاقات الجزائرية الأوربية من جهة ثانية. وقد تمّ اختيار المجموعة الأرشيفية اللواتي تحملان رقم : 1642-3190-3204-3205، لتكونا نموذجا للدراسة.

- **الوثائق الأرشيفية العثمانية:**

مهمة دفتري: وهي عبارة عن الوثائق التي ضمت في أغلبها الفرمانات، والأوامر السلطانية الصادرة إلى ولاة الايالات المغاربية في مختلف الشؤون الخاصة بضم الجزائر والايالة طرابلس الغرب وتونس الى الدولة العثمانية، وغيرها التي نقلتها من كتاب عبد الجليل التميمي " دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16 م"، وايضا كتاب فاضل بيات " البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي.

كما استفدت من بعض المصادر والمراجع في إنجاز هذه الدراسة ولعل أهمها ما يلي:

- **مجهول: غزوات عروج وخير الدين:** واستفدت منه في الفصل الأول حين تم الحاق الجزائر بالدولة العثمانية وجهود الإخوة بربروس.
- **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**،لابن آغا عودة المزاري: وافادني هذا المصدر المهم في الجانب الخاص بقبائل المخزن، وثورات التي قامت ضد الدولة العثمانية المذكورة في الفصل الثالث.
- **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، لابن غلبون: افادني حول ضم الدولة العثمانية لطرابلس الغرب.
- **المرآة** بن عثمان حمدان خوجة: استفدت منه في الفصل الثاني ومراحل الحكم العثماني في الجزائر.
- **مذكرات أحمد الشريف** أحمد شريف الزهار:استفدت منه في حديثه عن بعض الحروب التي قامت بين الدولة العثمانية والدول الاجنبية.
- عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، وافادني كثيرا في الحصول على الوثائق موضوع الدراسة.
- فاضل بيات:"**البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر في القرن العاشرالهجري/السادس عشر ميلادي**". وافادني ايضا في الحصول على بعض الوثائق .
- وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، ساعدني في الفصل الاول.
- أحمد السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، استفدت منه في الفصل الثاني.
- دلندة الأرقش و أخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، أفادني في معلومات كثيرة عن تعريف بعض الشخصيات.

المنهج المتبع في الدراسة:

طبيعة الموضوع اقتضت إتباع المنهج التاريخي والوصفي، حيث الدراسة قائمة على تقصي الحقائق في مضانّ محلية، وغربية. من خلال دراسة الوثائق والمصادر وتحليلها ومقابلتها ببعضها البعض للوقوف على الحقائق التاريخية، وقد فرض علي اعتماد المنهج التحليلي بين الفينة والأخرى، حسبما يقتضيه البحث التاريخي مع المادة العلمية التي توفرت لديّ.

الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة .

إن إنجاز هذه الدراسة لم يكن عملا هينا، كما لا تخلو أي دراسة من صعوبات وعراقيل تواجهها ولعل ابرزها أهم:

- عدم التفرغ الكامل للبحث، حيث ارتبطت بالتدريس في التعليم المتوسط، وهي مهنة شاقة للغاية تتطلب الجهد الكبير والوقت.
- صعوبة فهم بعض الوثائق العثمانية وعدم الوصول إلى الفكرة الصحيحة.
- بعد المسافة بين الولاية التي أقطن فيها والمكتبة الوطنية الجزائرية.

لكن رغم كل ذلك؛ فقد رَفَعْتُ لواء التحدي، وتمكّنتُ بحول الله تعالى وقدرته من تذليل تلك الصعوبات. ولا يفوتني في هذا الصدد أنْ أفتح الطريق أمام كل من أراد أن يبذل جهدًا في مجال الدراسات العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال ارشيف المكتبة الوطنية.

وأخيراً أحمد الله تعالى على عونه وتوفيقه، الذي لولاه ماكان لهذا العمل أن يرى النور، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذة الأفاضل أعضاء اللجنة، وإلى كل من وفر لي أسباب الراحة طول فترة إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول

المكتبة الوطنية الجزائرية مصدراً لدراسة العلاقات الجزائرية العثمانية.

أولا: ماهية المكتبة الوطنية الجزائرية وأرشيفها

ثانيا: طبيعة الوثائق العثمانية المحفوظة فيها

ثالثا: جذور التاريخية للعلاقة الجزائرية العثمانية.

تشكل الوثائق بمختلف أنواعها أحد أهم المصادر المادية التي يعود إليها الباحثون في دراسة التاريخ لجمع مادتهم العلمية خصوصا عندما يتعلق البحث بالموضوعات التي تعود إلى العصر الحديث حيث إستُخدمت الوثائق في شؤون كثيرة مالية وسياسية وعسكرية وغيرها، وعليه فإن كتابة تاريخ الجزائر الحديث يعتمد بالدرجة علي الوثائق ذات القيمة التاريخية ونجدها غالبًا في مراكز الأرشيف وفي بعض المكتبات منها المكتبة الوطنية والتي هي محل الدراسة وخاصة فيما يخص العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، والتي بدأت بعد تدهور الاوضاع الداخلية والخارجية للجزائر مطلع القرن (10هـ/16م) من تفككات وصراعات على السلطة وإغتيالات داخل المنطقة أدى إلى تفاقم الخطر الإسباني فاحتلت العديد من المدن الساحلية لإفريقيا، لتظهر بذلك الدولة العثمانية لتكون الدرع الحامي لتلك المنطقة والتخلص من السيطرة الصليبية من أجل توحيد البلاد تحت راية الإسلام، ولمعرفة مجريات انضمام الجزائر لدولة العثمانية يمكن طرح التساؤلات التالية:

ماهي المكتبة الوطنية؟ وفيما تتمثل الوثائق الارشيفية المحفوظة فيها ؟

وكيف بدأت جذور العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية؟

أولا: ماهية المكتبة الوطنية الجزائرية وأرشيفها.

I. لمحة تاريخية عن المكتبة الوطنية الجزائرية.

تُعدّ المكتبة الوطنية الجزائرية من أعرق المؤسسات الثقافية في الجزائر، إذ تعود نشأتها إلى 20 سبتمبر 1835م في دار صغيرة بحي باب الوادي بموجب مرسوم صادر عن وزارة الحرب الفرنسية آنذاك وبقرار من وزير الحرب جانتي دي بوسيGenty de Bussy . وقد أُنشئت في بداياتها دون رصيد وثائقي، ويُنسب الفضل في تأسيسها إلى المارشال برتران كلوزيل خلال عهده الثاني، بمساعدة كاتبه الخاص أدريان بيير بروجيرAdrien Berbigger،[1] الذي تولّى منصب أول محافظ للمكتبة حتى وفاته سنة 1869، تعود فكرة إنشاء المكتبة إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، حيث كان الهدف الأساسي جمع مصادر المعلومات المتعلقة بالجزائر وتسهيل وصول الباحثين الفرنسيين إليها، خدمةً للأهداف الاستعمارية.[2] وقد بدأت المكتبة في استقبال القرّاء سنة 1838، وفي العام نفسه أُلحق بها متحف الآثار، لتُعرف حينها باسم "مكتبة متحف الجزائر"، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1890 حيث تم فصل المتحف عنها، لتصبح تُعرف بالمكتبة الوطنية الجزائرية[3].

شهدت المكتبة منذ تأسيسها عدة تنقلات نتيجة ضيق الفضاءات وعدم ملاءمة ظروف حفظ الوثائق، خاصة مع تزايد رصيدها. فقد أُنشئت أولاً في دار صغيرة بحي باب الوادي، حيث جمع أدريان بربر النواة الأولى التي ضمّت نحو 700 مخطوط. ثم انتقلت إلى ثكنة الإنكشاريين بباب عزون، قبل أن تُنقل سنة 1863 إلى قصر الداي مصطفى باشا أسفل القصبة، حيث بقيت إلى غاية 1957. بعدها انتقلت إلى شارع فرانز فانون Frantz fanon (شارع الدكتور سعدان

---

[1] **ادريان بيير بروجير Adrien Berbigger**: ولد سنة 1801م سافر إلى الجزائر سنة 1831م وعين كاتبا عاما للجنرال كلوزيل الوالي الفرنسي العام، ثم عين بتاريخ 13 أكتوبر 1835م محافظا لمكتبة الجزائر حيث تولى إدارتها من سنة 1835 لغاية 1869م. ينظر: مُحَمَّد بن عربة، **علماء أثار ومستشرقين بصحبة جيوش المحتلين الفرنسي" أدريان بيير بروجير" بالجزائر أنموذجا (1832–1869م)**، مجلة الحوار المتوسطي، ع3، الجزائر_ وهران، ديسمبر 2022، ص47.

[2] هجيرة تمليكشت: **خزانة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية**، مجلة دراسات تراثية، معهد الأثار، ع1،جامعة الجزائر 2، ديسمبر 2015، ص238.

[3] أحمد الشامي: **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**، دار المريخ، 1988، الرياض، ص5 .

حالياً) بالعاصمة، وعُرفت حينها بـ"مكتبة الجزائر Bibliothèque d'Alger "، قبل أن تحمل رسمياً منذ سنة 1958 اسم المكتبة الوطنية الجزائرية[1].

بعد الاستقلال، عملت السلطات الجزائرية على تطوير المكتبة وجعلها في خدمة الطلبة والباحثين، مع التركيز على جمع وتنظيم وحفظ الإنتاج الوطني، وإيلاء أهمية خاصة للكتاب العربي. وقد استمر تطور المكتبة إلى أن تم إنشاء مقرها الحديث بالحامة في الجزائر العاصمة، وهو المقر الحالي وقد أُعلن عن مشروع هذا الصرح في بداية الثمانينيات، وبدأت أشغال إنجازه في 10 ديسمبر 1986، بإشراف مكتب دراسات بلغاري، وتحت متابعة ديوان تهيئة وإعادة هيكلة منطقة الحامة (OFARES)الذي أُنشئ سنة 1985[2].

وفي إطار الانتقال إلى هذا المقر الجديد، تم تحويل مصلحة المخطوطات بتاريخ 16 أفريل 1996، تزامناً مع يوم العلم، وكانت أول مصلحة تُفتح للجمهور، بينما تم افتتاح باقي المصالح سنة 1998م، وهكذا أصبحت المكتبة الوطنية الجزائرية مركزاً علمياً وثقافياً بارزاً، وقبلةً لطلبة العلم، تؤدي دوراً أساسياً في حفظ التراث الوطني ونشر المعرفة للأجيال الحاضرة والقادمة، وقد دشن المقر الجديد للمكتبة الوطنية في أول نوفمبر 1954م بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة التحرير وما يميز مبنى المكتبة الوطنية هو احتواءه على ثلاث مكتبات:

المكتبة الوطنية– المكتبة المطالعة العمومية– مكتبة الأطفال والشباب[3].

وتضم المكتبة الوطنية ست دوائر هي :دائرة الحفظ والمحفوظات، دائرة الايداع والمطبوعات الدورية والمنظمات الدولية، دائرة الاستثمار البيبليوغرافي وانمائه، دائرة خدمات المستفيدين، دائرة التعاون والتبادل والنشاطات الثقافة، ودائرة البحث العلمي والمنشورات.

---

[1] Abdelhamid Arab: **Contribution à l'étude des institutions culturelles de l'Algérie :évaluation des bibliothèques durant la période coloniale :1830–1962**, Thèse de Doctorat, p69.

[2] زبيدة بوبكر، **خصائص جمهور المكتبة الوطنية الجزائرية وانعكاساتها على استخدام الأرصدة الوثائقية دراسة احصائية**، مذكرة ماستر في علم المكتبات، تخصص إدارة مؤسسات وثائقية مكتبات، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2021-2022م، ص36.

[3] **نفسه**، ص37.

II. مهام ووظائف المكتبة الوطنية الجزائرية.

1.مبنى المكتبة الوطنية:

تبلغ مساحة المبنى 63,257م^2 تتوزع على 13 طابق خصص الطابقان السفليان للأعمال المكتبية التزويد الفهرسة والتصنيف ومصلحة الإعلام الآلي وترميم الوثائق وصيانة المبنى، كما يوجد مخزن تابع لمصلحة الإهداء والتبادل في الطابق إلى جانب قاعة المخطوطات وهي مفتوحة للقراء وتضم الطوابق الخمسة التالية: قاعة المطالعة للقراء والباحثين من مختلف الأعمار الشباب الجمهور الواسع والباحثين بالإضافة إلى قاعة للدوريات وقاعة مجهزة لضعاف البصر ومصلحة خاصة للوثائق السمعية البصرية بمختلف أوعيتها، بالإضافة إلى قاعتين للمحاضرات سعة الأولى 240 مقعد والثانية 130 مقعد وخصصت الطوابق الستة الأخيرة للمخازن[1].

وتعد هذه المكتبة من أهم المكتبات في العالم من حيث حجم الاستيعاب إذ يمكنها احتواء 10 ملايين وثيقة، واستقبال 2300 قارئ في وقت واحد، وكذلك من حيث التقنيات الحديثة فهي تتوفر على تقنيات عالية في المحافظة على الوثائق وترميمها ومعالجتها بالمواد الكيماوية وتجليدها وصيانة المبنى والأجهزة والتحكم الآلي بواسطة الحاسوب بالنسبة لكل العمليات الخاصة بمعالجة المعلومات وتقديمها للمستفيدين.[2]

2.مهامها ووظائفها:

يعتبر القانون الأساسي للمكتبة الوطنية المرجع الأول الذي يحدد المهام الأساسية وطرق التنظيم، وقد ورد هذا القانون في المرسوم التنفيذي رقم 93-149 مؤرخ في 2 محرم 1414هـ/ الموافق 22 يونيو 1993م، ورد في المادة 04 أن المكتبة الوطنية مؤسسة ثقافية محورية،[3] حيث يحدد قانونها الأساسي مهامها وتنظيمها، ومن أبرز وظائفها:

---

[1] https://biblionat.dz/ يوم 2026/04/12 على الساعة 21.00.

[2] نور الدين شريط: **المكتبة الوطنية الجزائرية ومجتمع المعلومات: الواقع والأفاق في ظل تحديات تكنولوجيا المعلومات**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج04 ،ع1، جامعة الجزائر2، جوان2020، ص292.

[3] **نفسه**، ص 294.

– تتولى المكتبة الوطنية جمع التراث الثقافي الوطني بمختلف أشكاله، سواء كان مكتوبًا أو سمعيًا بصريًا أو إلكترونيًا، مع العمل على معالجته وحفظه وصيانته بشكل دائم، خاصة الوثائق الخاضعة لنظام الإيداع القانوني.

– كما تعمل على اقتناء وتنظيم وتوزيع مختلف المؤلفات والوثائق الصادرة داخل الوطن، إضافة إلى جمع وحفظ المخطوطات والوثائق النادرة والثمينة ذات القيمة الوطنية، مع إعداد فهارس خاصة بها. وتهتم أيضًا بجمع كل ما يتعلق بالجزائر أو بالمؤلفين الجزائريين المنشورين في الخارج، بما في ذلك الخرائط والتصاميم الموسيقية والمواد السمعية البصرية[1].

– تحافظ المكتبة كذلك على المطبوعات الرسمية الأجنبية التي تحصل عليها في إطار اتفاقيات التبادل الدولي، وتديرها باعتبارها أمانة علمية وثقافية.

– ومن جهة أخرى، تضع المكتبة تحت تصرف المستفيدين، خاصة الباحثين، مختلف الوثائق والوسائل التي تسهّل نشاطهم العلمي، مما يعزز الوصول إلى المعلومات ويواكب متطلبات مجتمع المعرفة[2].

– كما تضطلع بدور مهم في مجال البحث العلمي، حيث تبادر بالمشاريع وتشارك في برامج البحث المرتبطة بمجالات نشاطها، إلى جانب إعداد ونشر الأدوات الوثائقية الثانوية مثل الفهارس المرجعية وقواعد البيانات وخزائن المعلومات والفهارس الجماعية، بهدف تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة.

– وتسهم المكتبة في إعداد جرد شامل للتراث الثقافي الوطني المكتوب داخل الوطن وخارجه، كما تشارك في تطوير اقتصاد المكتبات وتقنيات التوثيق.

– وفي مجال التكوين، تعمل على تحسين مستوى المكتبيين والتقنيين والأخصائيين في الإعلام العلمي، إدراكًا لأهمية العنصر البشري في تطوير الخدمات المكتبية[3]

– كما تقوم بتبادل الوثائق والمعلومات العلمية والتقنية مع المكتبات والمؤسسات الوطنية والأجنبية، وتساهم في إنشاء وتنشيط شبكات المطالعة العمومية، إلى جانب تنظيم الأنشطة الثقافية

---

[1] زبيدة بوبكر: **المرجع السابق**، ص39.

[2] نور الدين شريط: **المرجع السابق**، ص295.

[3] https://biblionat.dz/ يوم 2026/04/12 على الساعة 21.45

والعلمية المرتبطة بأهدافها وتقدم المكتبة خدمات المساعدة التقنية لبقية المكتبات ومراكز التوثيق داخل البلاد، كما تسند للمنشورات الوطنية الرموز التقنية المعتمدة دوليًا في إطار الاتفاقيات ذات الصلة[1].

III. خدمات المكتبة الوطنية الجزائرية:

1.الإعارة:

تعد الإعارة إحدى القنوات المهمة لتوسيع مجال استخدام مصادر المعلومات واتاحة الخدمة لعدد أكبر من المستفيدين كما تشكل الإعارة مؤشراً مهماً لقياس فعالية الخدمات بالمكتبة وتحديد الايجابيات والسلبيات المصعبة لتلك الخدمات.

أ. الإعارة الداخلية:

"وهي استخدام المواد المعلوماتية داخل المكتبة في قاعات المطالعة أو القراءة الداخلية أي الإطلاع على المواد المكتبية سواء كانت لغير الراغبين في استعارة تلك المواد خارجيا أو القيود فرضتها المكتبة على بعض مصادر المعلومات التي تمنع إعارتها خارجيا[2] "

وتعتمد الإعارة الداخلية على نظامين ؛ نظام الرفوف المفتوحة والتي تسمح للمستفيدين بالتجول بين رفوف المكتبة وتصفح وقراءة ما تحتويه من مصادر ومعلومات، ونظام الرفوف المغلقة واتاحة ماتحتويه من مصادر معلومات بعد الإطلاع على فهارسها ثم طلب المصادر المرغوبة من العاملين بالمكتبة. وتتبع المكتبة الوطنية نظام الإعارة الداخلية ضمن مصلحة المطالعة العامة والتي يبلغ رصيدها حوالي 445534 كتاب وفق مجموعة من القوانين والضوابط،[3] وهذا ما جاءت به مجموعة تشريعات المنصوص عليها في شكل مواد حيث تنص؛ المادة 02 تتبع المكتبة الوطنية الجزائرية نظام الرفوف المفتوح حسب تنظيم ديوي العشري بحيث يقوم القارئ باختيار المادة التي يرغب في الاطلاع عليها مباشرة من الرفوف واحترام الترتيب عند إعادتها[4].

كما تشتمل الإعارة الداخلية كل من المخطوطات والقواميس، الرسائل الجامعية والنسخ النادرة، الدوريات، المواد السمعية والبصرية، الرصيد المغاربي، الهيئات الدولية والوثائق المؤشر عليها بعبارة لا يعار من الإعارة الخارجية وبأي حال من الأحوال.

---

[1] نور الدين شريط: **المرجع السابق**، ص295.

[2] قاسم حشمت: **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**، مكتبة غريب، د.ت، القاهرة، ص 177.

[3] زبيدة بوبكر: **المرجع السابق**، ص26.

[4] عبد اللطيف صوفي: **المكتبات في مجتمع المعلومات**، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص13.

ب. الإعارة الخارجية :

هي الإجراءات المتبعة لإتاحة استخدام مصادر المعلومات خارج المكتبة، وفقا لضوابط معينة تضعها المكتبة، ويتعلق بعض تلك الضوابط بفترة الإعارة المسموح بها وعدد المواد المسموح بإعارتها والتي يتم تحديدها لفئات المستفيدين، وكذلك المواد التي لا يسمح بإعارتها والإجازات التي تتخذ في حالة تأخير إرجاع مصادر المعلومات أو فقدانها أو اتلافها،[1] "وقد نشأت خدمة الإعارة الخارجية بسبب عدة عوامل لعل أهمها ضيق الحيز داخل المكتبة وهو الذي لن يستوعب كل المستفيدين للاطلاع الداخلي خاصة في أوقات الذروة لاستخدام المكتبة".[2]

2. خدمات الدوريات:

تقدم مصلحة الدوريات جملة من المهام أهمها جمع وحفظ والتعريف بالت ا رث والإنتاج الفكري المتمثل في المطبوعات الدورية الوطنية، كما تقوم بمجموعة من الوظائف منها المعالجة الوصفية للوثائق التبيين والترتيب، تحديث صفحات الموسوعات، القيم بالبحوث والاعارة والتوجيه، انجاز فهارس المحتويات، طلب الأعداد الناقصة للجرائد والمجلات، تحتوي المصلحة على خمس مكاتب وقاعة مطالعة ومخزنين أما عدد الموظفين فيبلغ ثلاث مكتبيين وحارس وعون أمن ومساعد تقني[3].

3. الخدمة الببليوغرافية(فهارس المكتبة)

توفر المكتبة فهارس تقليدية كما يمكن للقارئ البحث في الفهارس الآلية، وإضافة إلى ذلك يمكن الاطلاع على مصادر المعلومات عبر الرفوف مباشرة في قاعات المطالعة العامة[4].

ثانيا: طبيعة الوثائق العثمانية المحفوظة فيها

I. مفهوم الوثائق العثمانية وخصائصها.

1.تعريف الوثيقة :

الوثيقة في اللغة العربية هي كلمة مشتقة من الفعل وثق، ووثق الأمر أي أحكمه، فالوثائق هي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لأحكام أمر وإعطائه صفة التحقق والتأكد منجهة أو على وديعة

---

[1] عبد الهادي مُحَمَّد فتحي، جمعة خليفة: **المكتبات العامة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001م، ص 128.

[2] زبيدة بوبكر: **المرجع السابق**، ص28.

[3] نور الدين شريط: **المرجع السابق**، ص297.

[4]زبيدة بوبكر: **المرجع السابق**، ص84.

فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن واقع ما ولها قيمة اثباتية وعلمية.[1] والوثيقة بصفة عامة هي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لأحكام أمر وإعطائه صفة التحقق والتأكيد، أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث التاريخي أو تكشف عن واقع ما ولها قيمة اثباتية أو علمية. كما يمكن تعريفها بأنها كل أثر مكتوب أو محفور أو منقوش، أو هي كل المصادر المادية من آثار وعمارة ونقوش وأختام وشواهد قبور ومسكوكات وأدوات الاستعمال اليومي وآلات الحرب واللبس..[2]

2. تعريف الأرشيف:

إن تعريف هذه الكلمة مختلف من بلد إلى آخر ومن عالم إلي آخر،بحيث تواجهنا إختلافات في ماهيتها. فالأرشيف كلمة يونانية الآصل كغيرها من المصطلحات الكثيرة أريشون أوأريخون Archéion Arché، وتعني السلطة،شاع إستعمالها في اللغات الآخرى ففي اللاتيني أركيغوم " Archùrim"وتعني الورقة،في الفرنسية و الإنجليزية" Archives "وفي الآلمانية " Archive " الإيطالية" Archivo "وفي الهولندية " Archief " أمّا عند العرب فتشير بالمصادر القديمة ثليها لكن دون ذكرها بمصطلح معين.[3]

أما التعريف الحديث الذي يشمل مصطلح الآرشيف: فهو يعني الوثيقة والمكان الذي يحفظ هذه الوثيقة،بحيث جاء في تعريف قاموس" إكسفورد "الإنجليزي أنها المكان الذي يحفظ الوثائق العامة والمستندات التاريخية وتعني أيضا هيئة المكلفة بالإشراف علي المواد المحفوظة .[4]

كما يعتبر الأرشيف مخزن للوثائق والمخطوطات التي تمثل مصدر للمعلومات للباحثين والدارسين ومما لا شك فيه أن المعرفة المسجلة في الوثائق الأرشيفية هامة وضرورية للتقدم حيث تعتبر المعلومات المحفوظة من أهم كنوز المعرفة البشرية للمجتمعات وذاكراتها الإجتماعية المحفوظة. [5] ومن

---

[1] عبد المجيد مُحَمَّد الحويج: **الوثائق الأرشيفية وأهميتها في البحث العلمي**، مجلة كلية الأداب، ع30، كلية الأداب بالزاوية، جامعة الزاوية، سبتمبر2020م، ص 207.

[2] حمودة محمود عباس: **الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال .إفريقيا**، دار غريب، القاهرة، 1999م، ص 13.

[3] GOSSI Antoni, Archives lux ou nécessité , la situation et les taches des archives en suisse ,Bern, S.E.D, 1987, pp2- 3.

[4] عبد المجيد مُحَمَّد الحويج: **المرجع السابق**، ص 214.

[5] **نفسه**، ص 216.

أشهر الأرشيفات نجد أرشيف ماوراء البحار ANOM، والأرشيف البريطاني، الأرشيف العثماني بتركيا، [1]والأرشيف الجزائري "ببئر خادم" .[2]

وأطلقت هذه الكلمة أيضا علي الوثائق المتجمعة و المتخلفة عن ممارسة وضيفة معينة ، وقد دخلت إلي جميع لغات العالم ومنها العربية و قد تحدد معني الكلمة في العصر الوسيط بإطلاقها علي الوثائق القديمة التي لها أهمية خاصة ، وكذلك لفظ الأرشيف يطلق علي المكان الذي تحفظ فيه الوثائق ،وحسب إبراهيم السيد الأرشيف هو كل أشكال المواد التوثيقية القيمة لمختلف أوجه البحث و المراجعة و التي أنتجتها أو تلقتها أو استعملتها هيئة رسمية أو شخص مادي أو معنوي الإنجاز أعمالهم بصفة رسمية وحفظت هذه المواد منضمة للرجوع إلى المعلومات التي تحتويها بعد إتمام الأعمال التي من أحلها أنشأت تحت وصاية هذه الهيئة أو الشخص أو خلفائهم الشرعيون ". والأرشيف نوعان هما : الأرشيف العام الذي هو عبارة عن الودائع الأرشيفية التي تمتلكها و تديرها الدولة أو مؤسسة عامة أي الصادر من جبهات رسمية أما الأرشيف الخاص فيقصد به الصادر من جبهات غير رسمية أي صادر من أفراد أو هيئة أو شخص معنوي ، وهو ملك لصاحبه.[3]

3. تعريف الوثائق الأرشيفية العثمانية:

الوثيقة العثمانية تلك الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالفترة العثمانية[4]، والوثائق الأرشيفية Archival documents، هي تلك الوثائق الصادرة من مؤسسات وأشخاص لكنها بقيت على حالها دون أن تطبع أو تعدل ونجدها غالبًا في مراكز الأرشيف وفي بعض المكتبات التي تهتم بالمخطوطات، كمّا توجد في بعض المكتبات الخاصة والأرشيفات الشخصية، وفي الغالب تكون

[1] هو أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول وهو من أهم الارشيفات في تركيا، وكان يسمى هذا الأرشيف من قبل خزينة الأوراق Hazin Evrak ثم أطلق عليه "**باش وكالت أرشيوى**" "bashvekalit Arshivi" ويوجد أرشيف رئاسة الوزراء بجوار حديقة الكلخانة. ينظر: حمودة محمود عباس: **المرجع السابق**، ص 13.

[2] شيخ لكحل: **محاضرات في مقياس نصوص تاريخية**، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، المستوى: سنة أولى ماستر، السداسي الثاني، جامعة غرداية، قسم التاريخ، (2022- 2023م)، ص 33.

[3] مُحَّد إبراهيم السيد: **مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته**، دار الثقافة ،القاهرة ، 1987 ،ص 12.

[4] خالد جعيجع: **أهمية الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة مُحَّد بوضياف ، المسيلة، (2015- 2016م)، ص20.

الوثائق العثمانية عبارة عن فرمانات موجهة من سلاطين آل عثمان إلى حكام الإيالات العثمانية المشرقية والمغاربية.[1]

II. أهمية وثائق المكتبة الوطنية في توثيق التاريخ الحديث.

يؤكد عدد من الباحثين المتخصصين في تاريخ الجزائر أنّ الفرنسيين، عند احتلالهم للبلاد، عثروا داخل المراكز الإدارية المركزية والإقليمية على كمٍّ هائل من الوثائق، تمثّل في مئات السجلات وعشرات الآلاف من الرسائل والتقارير والأوامر ونصوص المعاهدات، وغيرها من الوثائق التي تغطي مختلف مراحل العهد العثماني. ويعود اهتمام الجزائريين الكبير بوثائقهم إلى عدة عوامل، من أبرزها طبيعة الإدارة المعقّدة التي كانت قائمة آنذاك، باعتبار الجزائر مقاطعة مرتبطة بالدولة العثمانية، إضافة إلى الالتزامات المفروضة على هذه الإدارة تجاه القوى الخارجية، وسعيها إلى حماية مصالح البلاد داخليًا وخارجيًا.[2] كما لعبت الشريعة الإسلامية دورًا مهمًا في تعزيز ثقافة التوثيق، إذ تحث على تدوين المعاملات، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا**﴾ سورة البقرة الآية: 282.

ومن الدلائل على وجود جهاز إداري منظّم قائم على الأرشفة، أن الباشا كان يعتمد على كاتب خاص يتولى البحث في الأرشيف عن الوثائق اللازمة لفهم القضايا المتعلقة بشؤون الدولة. وكان هذا الكاتب يعمل ضمن مجموعة من الكتّاب يشكّلون الأمانة العامة في الديوان. وقد أشار السيد إلى حادثة تعود إلى سنة 1756م، في حولياته عن الجزائر من أرشيف القنصلية الفرنسية فذكر أن الباشا استقبل القنصل الفرنسي السيد لومير مع أحد مساعديه في الديوان، حيث قدّم له أحد الخوجات الكبار وثيقة رسمية باللغة التركية أمام الباشا سنة 1694م، تتضمن التزامًا ماليًا على شركة أجنبية، ما يدل على دقة التنظيم الإداري والاعتماد على الوثائق في تسيير الشؤون الرسمية[3].

---

[1] عبد المجيد محمّد الحويج: **المرجع السابق**، ص 208.

[2] خليفة حماش ، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر فيالعهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، ط 1 ، نوميديا لطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012م، ص7.

[3] عبد الجليل التميمي: **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى لتوثيق**، تونس، 1983م، ص12.

كما تُظهر الوثائق التي ما تزال محفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية مدى العناية التي أولاها الجزائريون لأرشيفهم، حيث كُتبت على ورق أملس ملائم لكتابة جيّد ومتين، وجُلّدت بجلود فاخرة لحمايتها من التلف، كما تولّى كتابتها خطاطون محترفون بأسلوب منظم وجميل. ورغم ما تعرّض له هذا الرصيد الوثائقي من إهمال وعبث منذ بداية الاحتلال الفرنسي، إلا أن ما تبقّى منه، رغم قلّته، يشير إلى وجود وثائق تعود إلى أكثر من قرن ونصف قبل الاحتلال، كما اعتمد الجزائريون نظام الترقيم التسلسلي لتنظيم وثائقهم وتسهيل الرجوع إليها[1].

وقد أدّت هذه العناية إلى تراكم عدد كبير من الوثائق في المراكز الإدارية، حتى أن البير دوفو الذي عينته الادارة الفرنسية عام1848م، كأول محافظ الأرشيف الجزائر العثمانية، حيث ذكر بعد بضع سنوات من تعيينه بأن نحو مائة ألف وثيقة من وثائق الإدارة العثمانية مرت على يديه. وذلك بعد مرور نصف قرن كان كله عبنا وإهمالا عانت منهما تلك الوثائق على يد جنود الحملة الفرنسية وضباطهم. وكان دوفو في الواقع يدرك أهمية تلك الكنوز الوثائقية التي اؤتمن عليها، ومرد ذلك كما يبدو إلى ثقافته الشرقية التي ورثها عن أبيه الذي تعلم اللغة العربية في الجزائر . والأدلة التي لدينا الآن تثبت أنه كان يمضي وقتا طويلا في مطالعتها، ويبذل جهودا كبيرة من اجل استخراج المعلومات التاريخية التي تحتوي عليها، ومنها السجلات والوثائق التي نشرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية ولا تزال تشكل الملا أساس لكثير من الباحثين في تاريخ الجزائر العثماني، ومنها سجل التشريفات، وسجل الغنائم البحرية، ووثائق حول مساهمة الجزائر في حرب الاستقلال اليونانية، ووثيقة عهد الأمان لعام 1171هـ، ذلك بالإضافة إلى أعماله حول الرئيس حميدو، وثكنات الإنكشارية، وتاريخ الجزائر العام ، وكذلك مشروعه حول نظام الجزائر السياسي والعسكري في العهد العثماني الذي كان ينوي الجازه ويلحق به خمسمائة وثيقة غير منشورة 12. وكان دوفو يغتنم الفرضة في كل مرة ينشر فيها عملا لكي يعبر عن أهمية الوثائق التي اعتمد عليها في إنجاز ذلك العمل ويصفها بأنها وثائق غير منشورة وتحتوي على معلومات ثمينة ويفتخر بأنه يملك غيرها[2].تشكل الوثائق الإدارية بمختلف أنواعها أحد أهم المصادر المادية التي يعود إليها الباحثون في الدراسات التاريخية لجمع مادتهم العلمية خصوصا عندما

---

[1] حنيفي هلايلي: **مساهمة الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ العلاقات الجزائرية العثمانية في ضوء وثائق خط همايون ودفتر مهم (1519–1830م)**، الحوار المتوسطي، مج 9، ع1، سبتمبر 2018 م، ص9 .

[2] أمال قاسمي، أمال تيغرين: **الدعم العسكري العثماني للجزائر 1519–1830م من خلال وثائق المكتبة الوطنية**، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة بويرة، 2020-2021م، ص11.

يتعلق البحث بالموضوعات التي تعود إلي العصر الحديث حيث استخدمت الوثائق في شؤون كثيرة مالية وسياسية وعسكرية في العهد العثماني.[1]

وعمومًا، تُعدّ الوثائق الإدارية بمختلف أنواعها من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في الدراسات التاريخية، خاصة في دراسة العصر الحديث، نظرًا لما تتضمنه من معطيات دقيقة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. لذلك، فإن كتابة تاريخ الجزائر الحديث تعتمد بدرجة كبيرة على هذه الوثائق، لما توفره من مادة علمية تساعد الباحثين على معالجة مختلف الإشكاليات التاريخية.

وقد جعل العثمانيون من الوثيقة المكتوبة أساسًا في جميع معاملاتهم الإدارية،[2] الأمر الذي أتاح تنوعًا كبيرًا في أنواع الوثائق المتوفرة اليوم. وتؤكد الوثائق المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية مدى حرص الإدارة العثمانية على حفظ أرشيفها، رغم ما تعرّض له من إهمال وتخريب خلال فترة الاحتلال، ومع ذلك، بقي جزء معتبر من هذه الوثائق محفوظًا، وقد جرى فهرستها في القرن التاسع عشر، ما ساهم في تسهيل الاستفادة منها من طرف الباحثين، ولا تزال إلى اليوم تمثل مرجعًا أساسيًا في دراسة تاريخ الجزائر الحديث[3].

III. مضامين الوثائق العثمانية محل دراسة في المكتبة الوطنية.

1.أهم الوثائق الموجودة في المكتبة الوطنية.

تحتوي المكتبة الوطنية علي رصيد معتبر من أرشيف الجزائر الذي يعود إلى الفترة العثمانية وهي منتظمة في مجموعات بدءاً من المجموعة رقم 1641 وتحتوي كل واحدة منها على عدد من الوثائق وهذا ماسوف نوضح في الجدول المقابل:

[1] خليفة حماش : **المرجع السابق**، ص09.

[2] راضية فوقي: **الكشاف ودوره في الوصول إلى الوثائق الأرشيفية،" كشاف وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب "للأستاذ خليفة حماش نموذج**، ندوة حول الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية، 2016م، ص124.

[3] خليفة حماش : **المرجع السابق**، ص12.

رقم المجموعة	مضامينها
1641	هذه المجموعة عبارة عن 132 وثيقة بعضها أصلية وأغلبها منقولة عن أصول مفقودة وتوجد كلها في مجلد، كما أغلبها مرفق بترجمة أو ملخص لها باللغة الفرنسية، بعضها بدون تاريخ ومكتوب عليها تاريخ الوصول الى المرسل اليه بالتاريخ الميلادي، وهي عبارة عن رسائل أغلبها من بايات الشرق في قسنطينة و بعض شيوخ القبائل إلى وكيل البستيون الفرنسي في القالة . و بها مراسلات من باشاوات الجزائر الى أغاوات النوبة في القل وعنابة، وتغطي الفترة من عام (1132-1198هـ/ 1719-1783م).
1642	عددها 30 وثيقة أصلية باللغة العربية جمعت في مجلد، أرسلها مُحَمَّد باي وأحمد باي في قسنطينة الى حسين باشا في الجزائر بين عامين(1232-1245هـ/1817-1830م)كُتب عليها بالفرنسية أنها أهديت إلى وزارة الحربية الفرنسية، وقد تَرجم شارل فيرو خمس رسائل منها الى اللغة الفرنسية ونشرها في المجلة الافريقية في مجلدها 17 سنة 1873م.
1903	وهي 74 وثيقة أغلبها رسائل موجهة إلى وكيلي الخرج ابراهيم و مصطفى بباب الجزيرة من وكلاء الجزائر في تونس و جبل الطارق و بايات الشرق في قسنطينة و بايات الغرب في وهران وبعض الموظفين وآغاوات النوبات والقواد في المدن الساحلية فترة(1239-1245هـ/1823-1830م) وهي أصلية كلها.
2316	وفيها 62 وثيقة عبارة عن وثائق قضائية كتبت في المحاكم تخص شهادات تقسيم تركات وبيع أملاك و فصل في خلافات و تقديم هبات في تلمسان وقسنطينة بين عامين(1202-1228هـ/1787-1813م).
3190	هذه المجموعة عبارة عن وثائق متنوعة، ولكن مجملها مراسلات وصلت من بشاوات الجزائر من الباب العالي ومن وكلائهم في عدد من المدن الدولة العثمانية، بين عامين 1162-1245هـ/1748-1830م) وفي عهد حسين باشا تتكون من 480وثيقة موزعة علي ملفين(الملف الأول من 1الى 464 ، والثاني من 1 الى 16وثيقة)
3203	تتكون من وثائق أصلية قضائية كتبتها قضاة المحكمتين الحنفية والمالكية بمدينة الجزائر،

	وتتعلق بإثبات ملكية بعض الجنان التي كانت موجودة بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني منها المتعلقة بالبيع والشراء أم بالوراثة أم بالهبة، وهذه الوثائق هي مكملة لرصيد وثائق المحكمة الشرعية المحفوظ في مركز الارشيف الوطني بالجزائر.
3204	وهي عبارة عن مراسلات تتكون من 79رسالة موجهة لباشاوات الجزائر من الباب العالي ووكلائهم في المدن العثمانية، وبعضها من البايات وقواد المدن في الجزائر، وتغطي الفترة سنة (1183-1245هـ/1769-1830م).
3205	وهي عبارة عن مراسلات وصلت الى بشاوات الجزائر من الباب العالي ومن وكلائهم ومن بايات وكبار موظفين والقواد في الجزائر، اضافةً الى وثائق قضائية بين عامين(1160-1245هـ/1747-1830م)
3206	تتكون من مراسلات وصل أغلبها الى الباشا و وكيل الخرج من البايات و القياد و كبار الموظفين في الجزائر ومن وكلاء الجزائر في تونس و استانبول و بعضها الآخر وصل إليها من جيهات أخرى داخل الجزائر، وهي وثائق غير اصلية وانما منسوخة عن أصول عربية، او مترجمة عن أصول تركية.
3207	تحتوي علي الترجمة الفرنسية لقسم كبير من الوثائق التركية الموجودة ترجمتها العربية في الملف الاول من المجموعة رقم 3190،و تتشكل من ثالث ملفات أولها مرقم من 1 إلى 300 و الثاني من 1 إلي 22 والثالث به وثائق قليلة من غير ترقيم.[1]

ثالثا: جذور التاريخية العلاقة الجزائرية العثمانية.

I. السياق التاريخي قبل القرن(12هـ-18م).

1.التطورات السياسية في المغرب الاوسط قبيل القرن (10هـ-16م).

يعتبر سقوط غرناطة[1] سنة 1492 م تمهيدًا بنهاية الوجود الإسلامي في إسبانيا، بعدما أسس فيها المسلمون أعظم حضارة إسلامية على مر التاريخ، وهذا بعد سلسلة من حروب الاسترداد

[1] تمت كتابة هذا الجدول بالرجوع الى المراجع التالية: خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص ص 26-140. ينظر ايضا: مريم بلال: **العلاقات العثمانية الجزائرية(1519-1830م) خلال أرشيف المكتبة الوطنية " دراسة نموذجية"** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع23، مج2، ديسمبر 2022م، ص186. ايضا: نور الدين مقدر ، **مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد إستقلال الجزائر 1962م** ، **الأرشيف و إشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، رقم 1، 2016م، ص ص 111-112.

التي قادتها الممالك المسيحية الإسبانية ضد الوجود الإسلامي في إسبانيا وحتى في سواحل شمال إفريقيا، والذي تبعته حالة من التدهور والانهيار والضعف في أوضاع المغرب الإسلامي،[2] فعندما ضعفت دولة الموحدين وسقطت فقد المغرب الإسلامي وحدته السياسية وانقسم على نفسه وتكونت به ثلاث دول حاولت كل منها أن تفرض سيطرتها على كل الإقليم فلم تفلح، هي: الحفصية بالمغرب الأدنى (تونس).[3] والزيانية بالمغرب الأوسط الجزائر (دولة بني عبد الواد)،[4] المرينية بالمغرب الأقصى (الوطاسية)،[5] ودخلت هذه الدول فيما بينها في صراع حاد ومرير عانى منه بنو زيان أكثر من غيرهم في الوقت الذي بدأ فيه الضغط الأوربي المسيحي يطغى عليها ويهددها.[6]

---

[1] **غرناطة**: وتسمى بالاسبانية Granada تقع في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة اللإيبيرية، ويقع فيها قصر الحمراء، وظهرت فيها مملكة إسلامية في القرن 11 م، وهي المملكة الإسلامية الوحيدة في اسبانيا بعد سقوط مملكة قرطبة بيد المسيحيين سنة1236م. مُحَمَّد يوسف الزياني : **دليل الحيران وانيس السهران في اخبار مدينة وهران** ، تح :المهدي البوعبدلي، ط1 ، عالم المعرفة، 2013م، ص118.

[2] أحمد ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس في عهد الأمان**، الدار التونسية والشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط2 ، تونس، 1963 م، ج2 ، ص 121.

[3] أسسها أبو زكريا يحي بن حفص 1230 م- 1574م، وأول ملوكها، واستقلت رسميا عن الموحدين سنة 1236 م، وهذا عندما أمر أبو زكريا بأن تقام الصلاة بإسمه، وكان يتبع سياسة اللين وهذا ما اتبعه الملوك الحفصيون من بعده وهذا ما جعلها عرضة للانقسامات داخل الدولة، فأصبحت محط أنظار الأسبان الذين استولوا عليها في صائفة 1573 م وأقاموا فيها حكما مشتركا من الحفصيين حتى قدوم سنان باشا الذي وضع حدا للحكم الحكم المشترك، وقضى على الوجود الأسباني وعلى الدولة الحفصية بإفريقية في سبتمبر 1574 م .ينظر: مُحَمَّد الهادي شريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: مُحَمَّد الشاوش و مُحَمَّد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1993 ، ط3 ، ص ص52-66.

[4] **الزيانيون أو بنو زيان ، بنو عبد الواد** : هم سلالة بربرية حكمت في غرب الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1230-1554) ويرجع أصلهم —بنو عبد الواد أو بنو زيان — إلى قبيلة زناتة البربرية التي استقرت شمال الصحراء الكبرى ثم هاجرت في حدود القرن الحادي عشر إلى شمال أفريقيا أين أصبحوا من أنصار الموحدين . فنقلت إليهم الدولة الموحدية إدارة مدينة تلمسان ، وبعد سقوط الدولة الموحدية استقل أبو يحيى يغمراسن بن زيان بالحكم لمدة 47 سنة تمكن خلالها من وضع قواعد و أسس لدولة قوية.سواء في عهده أو من بعده. ينظر: عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962** م، دار المعرفة، الجزائر،2009م، ج1 ، ص181 .

[5] أسسها بنو مرين الذي يرجع نسبهم إلى بني يابان بن كرماطا بن مرين من أبرز القبائل المرينية، واليها ينتسب الوزير عمر بن عبد الله اليابابي وهي إحدى القبائل المغربية، وهم فخذ من زناتة وهم عرب أصلا من ولد نزار بن معد .ينظر: علي إبن أبي زرع الفاسي، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصورة للطباعة، الرباط، 1972 ، ص 14 . وعبد الهادي التازي: **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، مطابع فضالة، المغرب، 1988 ، مج7، ص7.

[6] يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص42 .

وبحكم أن الزيانيين توسطوا الدولتين الحفصية والمرينية، فإنها كانت منذ البداية في وضع معرض للخطر،حيث لم تلق الخطر الكبير من الدولة الحفصية حيث لم تسع هذه الأخيرة أثناء محاولاتها في فرض الهيمنة والسيطرة على المغربين الأوسط والأقصى بالقضاء عليهما كليا وإنما اكتفوا بدخول سلاطين الدولتين تحت سيادة السلطان الحفصي، والاعتراف بالتبعية لهم، على عكس المرينيين الذين لم يكفوا عن فكرة القضاء على المملكتين الزيانية والحفصية، ولا سيما حينما كانوا في أوج قوتهم، خاصة في عهد السلطانين أبي الحسن 756هـ -771هـ/1751-1771م.

حيث تشبثوا بضم مملكة تلمسان وازالة حكم الأسرة الزيانية فيها فهاجم المرينيون تلمسان واحتلوها بينما احتل الحفصيون قسنطينة في الجزء الشرقي من المملكة، اضافة إلى ذلك ضعف دولة بني زيان، مما ساهم كثيرا في إنتشار الفوضى والتمرد، وعدم الولاء والطاعة لملوكها، مما شجع شيوخ القبائل على الإنفصال و الإستقلال على المغرب الأوسط وتشكيل إمارات شبه مستقلة مفككة ومتناحرة وخاصة الساحلية منها مثل: وهران وتنس وشرشال والجزائر ودلس وبجاية والقل[1] ، وتأسست ببعض المناطق الجبلية إمارات ذات أصل مرابطي أو شريفي، مثل: إمارة بني عباس في جبال القبائل جنوب بجاية، وإمارة كوكو الواقعة في الغرب، أما في الداخل فكانت تحت يد الأسر الحاكمة مثل: بني جلاب في تقرت، وعلاهم في ورقلة...[2]

فكانت ظاهرة هذا الصراع الدائم بين القوى السياسية المنقسمة على نفسها وبين القوى المحلية ذات الطابع القبلي أو الديني، قد عمق ظاهرة الانحطاط والتفكك والفوضى السياسية، هكذا يعطينا المغرب الاسلامي في القرن الخامس عشر صورة انحطاط سياسي وعسكري، فكان لهذا التطاحن والفوضى والانحلال أثر فعال في حفز القوة الأوروبية المسيحية بممارسة العدوان على المدن والموانئ الساحلية لهذه المنطقة الحساسة من الحوض الغربي للمتوسط،[3] وأمام هذا التشتّت، برزت المملكة الإسبانية كقوة متماسكة بعد أن أنهت توحيدها، مستندة إلى دعم معنوي من البابوية التي باركت مشاريعها ذات الطابع الصليبي، وفتحت أمامها آفاق التوسع في العالم المسيحي. ورغم الخطر المحدق، لم يعمل حكّام الدول الإسلامية المتفرقة على توحيد صفوفهم أو تنسيق جهودهم لمواجهة هذا

[1] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1997م، ص46.

[2] عمار بن خروف: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2016 م، ص 18.

[3] حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، ط1 ، الجزائر، 2008 م، ص123 .

التهديد، بل لم يسعوا حتى إلى الاستعداد لصد موجة الحروب التي كانت ملامحها تشير إلى انتقال ثقلها نحو المغرب الإسلامي، خاصة عقب سقوط الأندلس سنة 898هـ/1492م،[1] وما تبعه من محاولات للقضاء على الوجود الإسلامي بشمال إفريقيا ضمن حركة الاسترداد. وقد استقبلت المدن الساحلية الجزائرية، مثل وهران وشرشال والجزائر وبجاية، أعدادًا كبيرة من المهاجرين، كما احتضنتهم أيضًا مدن داخلية كتلمسان والبليدة[2].

ومع مطلع القرن السادس عشر، شرعت إسبانيا في بسط نفوذها على عدد من الموانئ والمدن الساحلية. وتعددت دوافع هذا التوسع، فكان الدافع الديني في مقدمتها، مجسدًا في الصراع التقليدي بين الإسلام والمسيحية، وسعي الإسبان إلى نشر ديانتهم في بلاد المغرب الإسلامي. كما برز الدافع الاقتصادي، حيث أصبحت شبه الجزيرة الإيبيرية، بعد الاكتشافات الجغرافية، بحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها. إلى جانب ذلك، كان هناك دافع سياسي لا يقل أهمية، تمثل في رغبة الملوك الإسبان في توسيع نفوذهم خارج حدودهم بعد نجاحاتهم في الأندلس[3].

وفي هذا السياق، تمكن الإسبان من احتلال عدد من المواقع الاستراتيجية، منها المرسى الكبير سنة 1505م، ووهران سنة 1509م، ثم بجاية وطرابلس سنة 1510م، فالجزائر سنة 1511م. أما بعض الموانئ الأخرى، مثل دلس وشرشال ومستغانم، فقد فضّلت الخضوع ودفع الجزية والتخلي عن نشاط القرصنة.

2. الإحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية:

في بداية القرن (10هـ-16م) تعرض المغرب إلى الخطر الإسباني الذي انتشر في السواحل المنطقة وإبتلع المدن الساحلية واحدة تلو الأخرى، مستغلا الأوضاع الداخلية المزرية السابق ذكرها ومتمثلة في التفكك الداخلي والتجزئة إلى وحدات سياسية صغيرة متنافسة فيما بينها، وكذلك الروح الصليبية وهجرة مسلمي الأندلس نحو المغرب واحتضانهم وهذا ما زاد في شدة و توتر الصراع بين العالمين الاسلامي والمسيحي، وعدم وجود حكم مركزي قوي يستطيع مجابهة الاحتلال الصليبي،

[1] أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 م –1792م**، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، 2007 ، ص ص 62-63.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2000م، ص18.

[3] عائشة جميل: **الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني(1520–1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر صحراوي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018م، ص 7.

بالإضافة الى محاولة السيطرة على التجارة واستغلال مناطق المواد الخام،[1] وهذا وفق إطار مشروع استعماري واسع النطاق، وممهدًا له بنشاط استخباراتي مكثّف،كلّف الكاردينال "كزيمينياس" كلاً من "لور أندودي باديان" و"جيرو نيمو فينالي" بمهمة التجسس داخل مملكة تلمسان، حيث أمضيا قرابة عام في جمع المعلومات، لتشرع إسبانيا بعدها في وضع خطة الغزو .[2]

ويذكر ان الملكة إيزابيلا تركت وصية عند وفاتها سنة 1504 م من أجل السيطرة على الأراضي الافريقية الممتدة من جبل طارق الى طرابلس " اني أرجو الاميرة ابنتي (جين) و الأمير زوجها (فليب) و أمرهما بإطاعة وصايا أمنا المقدسة الكنيسة طاعة تامة و أن يكونا حماتها و المدافعين عنها حسبما يقتضي واجبهما [3] و ألا يكفا عن متابعة فتح افريقية و محاربة الكفار في سبيل الإيمان و أيضا انه لا ينبغي إيقاف غزو افريقيا، ولا إنهاء الصراع ضد الكفار أي المسلمين من أجل العقيدة."[4]

وفي 7 نوفمبر سنة 1494م، عقدت البرتغال وإسبانيا اتفاقية لتقسيم مناطق النفوذ بينهما بمباركة البابا يوليوس الثاني في 24 يناير 1506م، وقد عرفت هذه الاتفاقية، بـ إتفاقية توردي سيلاس Tordesillas،[5] بحيث كانت الأقاليم الشرقية من نصيب البرتغال والغربية من نصيب إسبانيا ونقطة الفصل بينهما هو حجر بادس بدأت فيها بـ:

أ. احتلال المرسى الكبير(911هـ / 1505م):

كان المرسى الكبير أول المناطق التي احتلتها الأسبان في 11 سبتمبر 1505 م, نظرا للأهمية الاقتصادية الخاصة لهذا الميناء وقربه من مدينة وهران التي لا يبعد عنها سوى ب8 كيلومترات سماه الرومان" المرسى الرباني" وكذا قربه من إسبانيا ولأجل ذلك جعلت المخططات الإسبانية هذا الميناء هدفها الأول لحملاتها، ففي أوت سنة 1505 م غادر الاسطول الاسباني المكون من 5 ألاف

---

[1] إلهام يوسف: **دوافع الاحتلال الاسباني للمغرب الاوسط الجزائر ما بين 1518 – 1505 م** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، مج 40 ،ع 1 ، سوريا ، 2018 م ، ص 345 .

[2] إلهام يوسف: **المرجع السابق**، ص346.

[3] مُحَمَّد خير الدين فارس : **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي** ، ط 1 ،(د ، د، ن) ، دمشق، 1969 م، ص 13.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم : **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 1، دار الأمة، الجزائر، 2007 م، ص55.

[5] عبد القادر فكاير: **الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية910 –1206هـ/1505–1792م**، دراسة تتناول الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية و الثقافية، على الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومه، الجزائر، ص26.

جندي بقيادة دون رايموند دي قرطبة DON Raymond di Cordoue ، من مدينة مالقة ، ووصل إلى ميناء المرسى الكبير.[1]

وعند نزول الأسطول الإسباني وقع اشتباك عنيف غير متكافئ مع حامية المرسى الكبير لمدة ثلاثة أيام، وفي 23 أكتوبر تمكن الاسبان من نفس السنة من احتلال المرسى الكبير،[2] وبعد 50 يوما من الحصار والمقاومة الشعبية العنيفة، تم توقيع معاهدة استسلام مع الإسبان مقابل ضمان الانسحاب ونجاة بحياتهم ، دون أخذ أموالهم وزادهم فوافق الإسبان على ذلك، بعدها رفعوا أعلامهم في المدينة وحولوا جامعها الى كنيسة سميت"القديس ميكائيل"،[3] وفُتح سوق تجاري في المدينة من أجل توفير حاجيات الحامية العسكرية المتواجدة هناك وإقامة علاقات ود مع السكان والتجار المتعاونين معها بمنحهم الذهب والفضة.[4]

ب. احتلال وهران 915هـ/1509 م:

كانت وهران الهدف الثاني للأسبان بسبب الموقع الاستراتيجي لمدينة وهران والتقرير الذي أعده الجاسوس فيانيلي، الذي اعتبرها من أشهر مدن بلاد المغرب لغناها بالأسواق والتجارة، لهذا تم تجهيز حملة ضخمة باتجاه مدينة وهران وانطلقت من ميناء قرطاجنة في 16 ماي1509م، [5]تحت قيادة الكاردينال خمنيست، الذي عين منذ 20 أوت من سنة 1508م من قبل الملك الإسباني فرديناند ليكون قائدا عام للحملة، وكان تعداد الأسطول 15.000 جندي، نقلو على 33 سفينة حربية بالاضافة الى 51 زورقا صغيرا. بعد وصول القوات الاسبانية المتواجدة في المرسى الكبير نزل الجيش الاسباني إلى البر بدون أي عائق وبعدها وقع اشتباك مع الأهالي على مشارف المدينة.[6]

---

[1] آغا بن عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودراسة :يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، .ط1 ، بيروت، 1990 م، ج1 ، ص 28.

[2] أسماء ابلالي: **التحرشات الاسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10 هـ/ 16م قراءة في الدوافع و النتائج** ، مجلة روافد للبحوث و الدراسات ، جامعة أدرار، ع 2، 2017م، ص 43 .

[3] Henri D.DE Grammont : **Histoire D'Alger sous la domination turque (1515–1830)** , Ernest Leroux Editeur, Paris 1887, p 5.

[4] صالح كليل: **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: علي أجقو، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2006_2007م ، ص 45.

[5] آغا بن عودة المزاري: **المرجع السابق**، ص29.

[6] عبد القادر فكاير: **المرجع السابق، ص27**. عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص8.

ولكنهم فشلوا فتمكن الأسبان من احتلالها وإخضاعها، ولقد كان للعملاء الأسبان يد في زرع التوتر فتمكن يهودي الزاوي بن كيسة من إدخال جيش النصارى سراً وفتح أبواب المدينة للأسبان الذي كان يشغل منصب القابض العام للمكوس في مدينة وهران تم فتح باب المدينة للإسبان بالتعاون مع ابن قانص و عيسي العربي، وتم إطلاق سراح 300 أسير مسيحي، وعين بيدو نافارو Pedro Navarro،[1] حاكما عاما عليها وعلى المرسى الكبيروبعد احتلال المدينة الذي كان أواخر محرم 5 ، وتحويل المساجد إلى كنائس، غادر خمينيس وهران تاركا وراءه حامية تتولى حماية وهران و كذا حماية المرسى الكبير و مملكة تلمسان التي أصبحت تحت سيطرتهم.[2]

ج. احتلال بجاية 916 هـ/1510 م:

استغل الاسبان فرصة الصراع على كرسي العرش بين عبد الرحمن الحفصي وعبد الله (ابن أخ عبد الرحمان) فشن عليها الإسبان حملة كبيرة يوم 5 جانفي 1510 م وصل الاسطول الإسباني الى بجاية المقدر ب 10.000 مقاتل على متن 20 سفينة،[3] وكان النزول في ليل استعدادا للهجوم فجرا واحتلوها بعد أن فتكوا بأهلها وخربوا الكثير من آثارها ومعالمها التاريخية الإسلامية، وقد تمكن الإسبان أيضا من جعل فتحات في تحصينات المدينة بفضل المدفعية، الأمر الذي سهل عليهم حسم الأمور لصالحهم،[4] خلف هذا ما يقارب 4 ألاف ضحية من السكان، في المقابل لم يتكبد الاسبان خسائر كبيرة وذلك على حسب ما أورده بيدرو نفارو في تقريره للملك " إن احتلال المدينة كان سهلا و أن العملية كانت ميسورة ، مع أن أسوار المدينة كانت عالية قوية، والمواقع الجبلية كانت حصينة، وعدد المجاهدين المسلمين كان كبيرا، والمؤن والذخيرة كانت موجودة والمقاومة الطويلة الناجحة كانت ميسورة[5]."

---

[1] ولد بيدرو نافارو بمدينة بسكاي جلبه فرديناند ورقاه إلى رتبة النبلاء واستعمله لاحتلال الشواطئ المغربية، انتقل إلى خدمة الملك الفرنسي فرونسوا الأول منذ سنة 1515 م. ينظر: عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص8.

[2] وليم سبنسر : **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع، تق: عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر ، 2007 م ، ص35.

[3] رحيمة بيشي: **العلاقات السياسية التونسية الاسبانية في أواخر الدولة الحفصية(982 – 898 هـ/ 1574 –1494 م)**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف: شكيب بن حفري ، المركز الجامعي بغرداية ، 2012 – 2011 م، ص46.

[4] نجيب دكاني: **الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية و ردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري 10 هـ/ 16م** رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ و المعاصر، إشراف : ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 2002 – 2001م، ص 28 .

[5] سعدية سعيد علي البيشي: **الجهاد البحري العثماني من خلال معركة ليبانتو**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي الحديث، إشراف: عبد الجواد صابر اسماعيل، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1997 م، ص43.

بعد أن سقطت مدينة بجاية على يد الأسبان سارعت عدد من الموانئ إلى قبول الخضوع للسيادة الاسبانية و دفع الجزية مثل : تنس، دلس شرشال، مستغانم ، وعنابة بعد احتلال الأسطول الاسباني، تونس ذهب وفد من الجزائر الى القائد الاسباني بيدرو نفارو المتواجد في بجاية فوجههم للذهاب الى ملك اسبانيا شخصيا لطلب الخضوع اليه، وانتقل الى اسبانيا كل من سالم التومي و مولاي عبد الله حاكم تنس.[1]

وبعد موافقة أعيانه في 31 جانفي 1510 م، وقع سالم التومي وثيقة استسلام مدينة الجزائر مقابل منح أكبر الجزر الصخرية الجزائرية للإسبان مع دفع الضرائب وإطلاق جميع الأسرى المسيحيين والاعتراف بالملك الاسباني وسيادته وكانت مدة الاتفاقية 10 سنوات، وهكذا تم بناء قلعة على الصخرة من إنجاز المهندس المعماري مارتان دورو تيريا Martin Dorotirya ، فأقام الاسبان عليها حصن البنيون[2] ووضعوا حامية ومدفعية التي أصبحت شوكة للجزائر. وبعد فترة وجيزة استطاع الأسبان أن يسيطروا على المراكز الرئيسية في الجزائر مغتنمين الأوضاع التي كانت تسود المنطقة إلى أن ظهر الإخوة بربروس اللذان زعزعا الأسبان وشكلا تهديدا لهم ووضعت حدا لتدخلاتهم.[3]

II. ظهور الإخوة بربروس وجهودهم في تحرير بعض المدن خلال القرن(10هـ/16م).

عندما كان الإسبان يغزون السواحل المغربية وخاصة الجزائرية ظهر الأخوة بربارروس[4]، عروج وخير الدين[5] وإسحاق، في الحوض الغربي للمتوسط، حيث إختلف المؤرخون حول بداية التحالف بين العثمانيين والأخوين عروج وخير الدين فتذكر بعض المراجع أن السلطان سليم الأول،

---

[1] عطلي مُحَمَّد الأمين: **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر و أثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، إشراف: عمار بن خروف، المركز الجامعي بغرداية ، 2011_2012م ، ص33.

[2] **صخرة البنيون:** هو حصن الصخرة العالية المعبرة عنه باللغة الاسبانية، تبعد عن ميناء الجزائر ب 300 م، وهي عبارة عن قلعتين فيها حوالي 200 جندي اسباني وهو برج صغير استعمله الكفار كبرج مراقبة للسفن. ينظر، كورين شوفالي : **ثلاثون سنة الاولى لقيام دولة مدينة الجزائر – 1510 1541**، تر : جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007 م، ص24 .

[3] عطلي مُحَمَّد الأمين : **المرجع السابق**، ص34.

[4] **بربروسة:** تتكون من كلمتين هما :باربا، وروسة؛ ومعناها اللفظي اللحية الشقراء، لقب (خير الدين) بهذا اللقب لأن لحيته شقراء، فأصبح اللفظ يشمل كل إخوته أبناء يعقوب .ينظر: سامح عزيز ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: مُحَمَّد علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989م، ص 41.

[5] **خير الدين بربروس:**هو حاكم الجزائر، قائد والأسطول العثماني (باشا قبودان) ومجاهدا بحريا، ولد في جزيرة لسبوس (في اليونان المعاصرة)، وتوفي في الآستانة بإسطنبول، (اسمه الأصلي هو خضر بن يعقوب ولقبه خير الدين باشا، بينما عرف لدى الأوربّيين بباربروسا) أي ذو اللحية الحمراء....أنظر: نيكولاي ايفانوف :**الفتح العثماني للأقطار العربية(1516–1574م)**، تر، تح: يوسف عطا الله، دار الفرابي، 2004م، ص 101.

كان وراء إرسالهم إلى منطقة الشمالية لإفريقيا، تلبية لطلب المساعدة من السكان، ويرجع البعض الآخر إلى التحالف سنة (920هـ/1514م)، وأيضا هجوم عروج وخير الدين بتعاون مع الأهالي لميناء جيجل التي إستولى عليها الجنويون بقيادة أندري دوريا، ليتمكن الأخوة من إزالة الحصون وتحرير البلدة التي أصبحت قاعدة لهم،[1] ومنها وجه الأخوة هدايا نفيسة لسلطان سليم الأول،[2] ليرد لهم السلطان بإرسال 14 سفينة حربية مجهزة بالعتاد و الجنود، ومن هنا بدأت الصلة العثمانية.

وبعد تفرغ الأخوة بربروس من جيجل أعادو الكرة لمحاولة تحرير بجاية من الإسبان سنة (921هـ/1515م)، لكن لم تفلح وفي تلك الفترة إستدعيا عروج من طرف الأهالي وأميرهم سالم بن التومي(التي لم تدم الصداقة بينهما لمدة طويلة لتتحول إلى عداء)، من أجل الحصن الإسباني وظل يقصفها لمدة 3أسابيع، وأثناءها توجه عروج لشرشال وسيطر عليه ليتم مبايعته في مدينة الجزائر، لكن الإسبان لم يرتاحو ليقومو بحملة سنة (922هـ/1516م)، ضد عروج وإعادة إمارة سالم بن التومي وكانت بقيادة دييجو دوفيرا (Diego de verra)، لكن شجاعة عروج جعلت الحملة فاشلة وأسر طواقمها وقبض على السالم بن التومي وكانت إنتصاراً عظيما لعروج وإخوته وبايعه كل من سكان مليانة والمدية ودلس.[3]

وفي سنة 1517م تلقى عروج دعوة من أعيان تلمسان لتخليصهم من أبي حمو الثالث بعد تحالفه مع الإسبان،[4] والإستيلاء على العرش بقوة في تلمسان وتغلب عليه عروج في معركة جرت في تلمسان (923هـ/1517م)، وأخرج أبي زيان من السجن وأجلسه على عرشه، (وهو ابن أخ أبي حمو الثالث) لكن سرعان ما تأمر على عروج في حين فر أبي حمو لفاس ثم لواهران للإستنجاد بالإسبان، وبعدها قطع الإسبان الطريق على عروج بقضاء على حامية بني راشد، وقتل أخيه إسحاق في أواخر جانفي 1518م،[5] ثم حاصرو عروج في تلمسان واضطر عروج مواصلة السير في إتجاه الغرب لكن الإسبان أدركو طريقه وقتلوه بعد معركة عنيفة في ماي 1518م، في بني يزناسن.[6]

---

[1] المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تح: عبد القادر نور الدين، الجزائر1934م، ص 10.

[2] عمار بن خروف: **المرجع السابق**، ص 25.

[3] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2009م، ص ص 13-14.

[4] عمار بن خروف: **المرجع السابق**، ص 27.

[5] سعاد بن عامر : **شمال غرب افريقيا وجنوب غرب أوروبا منطقة صراع في العصر الحديث1830 – 1500** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، إشراف: فاتح بلعمري ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، 2017 / 2016 م ، ص45 .

[6] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 15.

بعد مقتل عروج تفاقم الخطر على أخيه خير الدين من جهة، ومن جهة أخرى تزايد عدد المعارضون ضده وتمردات في كل من جبل كوكو وشرشال وتنس وبنو زيان مع الإسبان، أما خارجيا فتفاقم الخطر الإسباني على السواحل وتدخلهم في شؤون الإمارة،[1] وبهذه الظروف عزم خير الدين الخروج من الجزائر لكن الأعيان عارضوه فكان إقتراحه بضرورة بربط الجزائر بالدولة العثمانية لتكتسب نوعا من الحماية فقال لهم:"أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكفار ولا يؤمن عواملهم وقد ظهر لي من الرأي أن نصل بيدنا بطاعة السلطان الأعظم مولانا سليم الأول فيمدنا بالمال والرجال وجميع مانحتاج إليه من آلات الجهاد..."[2].

III. الالحاق الرسمي وبداية العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية.

بعد استشهاد عروج وجد خير الدين نفسه وحيداً حيث أصبح مركزه مهدداً من كل جانب سواء داخليا أو خارجيا، وبهذا واجهته عدة صعوبات ومن كل جهة، فثارت عليه بلاد الزواوة بقيادة أحمد بن القاضي التي انضوت تحته العديد من القبائل منها آيت يحي وآيت بوشايب وآيت فراوسن،كما ثارت عدة مناطق أخرى وقاموا بانتفاضات ضد الأتراك في كل من تنس وشرشال،[3] وفي هذا الوقت الحرج اغتنم صاحب تونس الفرصة واقترح على خير الدين بالإعتراف بسلطنة تونس ويخضع لها مع علمه التام برفض خير الدين لهذا العرض هذا من جهة، والعدوان الخارجي من جهة أخرى حيث يفكر الإسبان بشن حملة عسكرية على مدينة الجزائر.[4]

ولهذا قرر خير الدين الرحيل وقبل ذلك جمع طائفة من أعيان مدينة الجزائر وأهل الرأي والمشورة، وأخبرهم عن نيته في الإنسحاب لمواصلة الجهاد في البحر وربط مصيره بمصير الخلافة العثمانية ووضع نفسه إني قد عزمت على السفر إلى حضرة السلطان وأمنت بلادكم من العدو بما

---

[1] مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان : **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830 – 1518**، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج 15، ع 16، جامعة تكرت، جمادى الاخر 1434 هـ/ نيسان 2013 م، ص416

[2] نقلا عن جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص 45.

[3] فريال بوحميدة: **الأوضاع الإقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2022-2023م، ص 15.

[4] عبد الكريم شوقي: **الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، مج 12، جامعة الجزائر2، أفريل 2021، ص 399.

تركت :" تحت تصرفها حيث قال فيكم من المجاهدين، ومن وصل إليكم من أهل الأندلس، وما تركت عندكم من العدة، لأني قد تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع، ولم يكن في بلادكم ولو مدفع واحد"[1]

لكن في المقابل أجمع زعماء أهالي مدينة الجزائر و شيوخها على منح الحكم الى خير الدين بربروس ، و ذلك لمواصلة رفع راية الجهاد ضد الغزو الصليبي المسيحي، وكان على حسب مفتي الجزائر ما نصه :"أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك. فالله في أمة سيدنا مُحَمَّد فإن الله يسألك عنهم.....ليس لهم غيرك كحاكم و سيكون من غير المشرف أن تتركهم عرضة لهجمات الكفار الذين لا ينتظرون الا الوقت الذي تبتعد فيه عنهم ليغرقوا البلاد بجيش من البرابرة"[2]

وكان رده كالآتي: " لقد بقيت منفرداً دون إخوتي الذين استشهدوا جميعا فوق ارض الجزائر و قد رأيتم ما فعله بنا صاحب تلمسان من بني زيان و استعانته علينا بغير ملتنا حتى كفانا الله أمره و صاحب تونس الحفصي الذي لا يرى ضرورة نصرتنا و إعانتنا و الذي أسلمنا للعدو بمنع البارود عنا أثناء حملة بجاية لولا لطف الله . فالرأي هو أن نصل أيدينا بالقوة الاسلامية و هو السلطان سليم خان ونعتمد عليه في حماية هذه المدينة و لا يكون ذلك إلا ببيعته و الدخول في طاعته و الدعاء له في خطب على المنبر .."[3]

وبعد إصرار الأهالي ببقاءه ليتم تحرير رسالة بواسطة قاضي الجزائر وفقهاؤها وأئمتها وتجارها وكافة الرعايا وأهالي البلاد إلى السلطان العثماني سليم الأول بتاريخ (925هـ/1519م)، يشرح فيها الأوضاع في الجزائر وخطر هجمات الإسبان والسبب الذي دفعه لطلب المساعدة كونها أكبر دولة إسلامية آنذاك، ولاسيما بعد سيطرتها على بلاد الشام ومصر واليمن بين سنتي (1516 1517م[4]):" ....ومنقادون لأمركم ونعتمد عليكم إعتماداً باطنه وظاهره ....، نصغي إلى أمركم،

---

[1] المجهول: **غزوات عروج وخير الدين،..المرجع السابق**، ص103.

[2] بوعزة بوضرساية : **دور العثمانيين الأتراك في تحرير المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الأوروبي مرحلة البايلربايات– أنموذجا 1587 – 1519** ، مجلة مركز البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة إفريقيا العالمية ، 2015 م ، ص 5.

[3] عبد الكريم شوقي: **المرجع السابق**، ص 400. عثمان الكعاك: **التاريخ العام للجزائر منذ العصر الحجري إلى الإحتلال الفرنسي**، تونس ، مكتبة العرب ،1344 هـ ، ص435 .

[4] أرجمنت گوران: **السياسة العثمانية إتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، منشوارت الجامعة التونسية ،تونس، 1970م، ص 21.

ولا نملك إلا غاية التعظيم لجنابكم المعظم .."، [1] وبعدها وافق السلطان سليم الأول بإعلان خير الدين تبعيته للدولة العثمانية، قام السلطان سليم الأول بإرسال نحو 2000 جندي مسلح بالبنادق وعدد من رجال المدفعية، وفتح باب التطوع للراغبين من أهالي الأناضول في الذهاب إلى الجزائر، مقابل تحمل الباب العالي تكاليف السفر وإعطائيهم إمتيازات تضاهي إمتيازات الإنكشارية[2] الذين كانوا يمثلون الجيوش الممتازة التي تساق من الطبقات الفقيرة في الأناضول ثم تصبح طبقة ارستقراطية في امارة الجزائر.[3]

أعلنت تبعية الجزائر رسمياً للدولة العثمانية بمنح خير الدين لقب (**بيگلربيك**)، أو بايلر باي بمعنى(أمير الأمراء) ونائب السلطان والعامل بإسم الباديشاه، وبذلك تكونت إيالة الجزائر، ودعيّ للسلطان العثماني على المنابر وضربت السكة بإسمه ومن هنا تكونت العلاقة الرسمية بين الجزائر والدولة العثمانية والتي سوف نتطرق اليه بشكل مفصل في الفصل القادم بإذن الله.[4]

---

[1] نقلا عن فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي**، تق:خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، إستانبول، 2019م، ج8، ص 30-31.

[2] **إمتيازات الانكشارية:** هي أخذ مكانة ممتازة في الجيش، ويحصل على المناصب بحسب القدم، وينخرط في الوظائف السامية بعد خروجه من العسكرية. ينظر: فريال بوحميدة، **المرجع السابق**، ص16.

[3] **نفسه**، ص17.

[4] سعيدة هروبني: **سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2023-2024م، ص 15.

الفصل الثاني

ملامح العلاقات السياسية والإدارية الجزائرية العثمانية خلال القرن 12هـ/18م من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية.

أولا: العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية.

ثانيا: البحرية الجزائرية ودورها في العلاقات الجزائرية العثمانية.

ثالثا: قبائل المخزن الداعمة للسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.

بعد أن ارتبطت الجزائر رسمياً بالدولة العثمانية 1519م، أول ماقام به العثمانيون هو تثبيت أنظمة الحكم في الجزائر في العهد العثماني وتطوير أجهزته، فعرفت أربعة أنواع من الحكم وهي نظام البايلربايات 1519-1587م، ونظام الباشوات 1587 - 1659م ونظام الأغوات 1659-1671م، ونظام الدايات 1671-1830م، وهذا التعدد في طريقة حكم الجزائر لم يكن له تأثيرا سلبي على علاقة الجزائر بالباب العالي فقد أصبحت الجزائر قاعدة عسكرية متقدمة في غرب البحر الأبيض المتوسط، فرغم البعد الجغرافي للإيالة عن الباب العالي إلى أنه استطاع أن يحافظ على مظاهر الارتباط، وقد تميزت هذه العلاقات بطابع خاص جمع بين الاستقلال النسبي في تسيير الشؤون الداخلية والارتباط السياسي والديني بالباب العالي، إضافة إلى دور البحرية الجزائرية التي ساهمت في تعزيز مكانة الإيالة لدى الدولة العثمانية من خلال مشاركاتها في حروبها. كما برز دور قبائل المخزن باعتبارها دعامة أساسية للسلطة العثمانية، حيث ساهمت في تثبيت الحكم والحفاظ على الاستقرار داخل الإيالة. وهذا ماسوف نوفيه في الفصل الآتي بإعتماد على ما توفره الوثائق التاريخية المحفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية، ومادة العلمية المتوفرة لدي. وانطلاقاً من هذا التقديم، نطرح الإشكالية التالية:

كيف تجلت بداية العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية؟

مالدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في دعم العلاقة الجزائرية العثمانية؟

وماطبيعة العلاقة بين قبائل المخزن والسلطة العثمانية، ومادورها في تثبيت الحكم داخل الإيالة؟

أولا: العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية.

I. ملامح النظام السياسي في الجزائر إبان الحكم العثماني.

1.مراحل نظام الحكم العثماني في الجزائر:

بعد إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية وتعيين خير الدين بربروس بيلرباي عليها، أصبحت أول إيالة عثمانية في شمال إفريقيا، وبدأت تمثل فعليا مظهر الوجود العثماني في المنطقة، خاصة باعتبارها قاعدة للجهاد البحري ضد القوى المسيحية وعلى رأسها اسبانيا، وبذلك دخلت الجزائر ضمن نظام الحكم العثماني وهو نظام سياسي الذي ارتبط ارتباطًا وثيقاً بالسياسة العثمانية وسلطة الباب العالي التي كان يمثلها في الجزائر بيلرباي،[1] وقد تميز نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني بتعاقب عدة مراحل تاريخية، عكست تطور طبيعة السلطة من حيث صلاحيات الحاكم، وكذلك طبيعة علاقته بالباب العالي، إذ قامت هذه العلاقة على نوع من التحالف،[2] حيث احتفظ الحكام الجزائريون بهامش معتبر من الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية، مقابل الاعتراف بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية.

ويمكن تقسيم فترات الحكم العثماني إلى أربعة فترات حيث تمثل كل فترة نظاماً سياسياً معينا للحاكم فيه صلاحيات وإمتيازات وهي كالأتي:

أ. عهد البايلربايات (1519–1587م):

يعتبر هذا العصر أزهى عصور الحكم في الجزائر ففيه تمكن الأتراك، من تحرير المدن التي احتلها الأسبان كما صدوا حملات اسبانية كثيرة ووحدوا البلاد، والى جانب ذلك ساهموا في تنمية البلاد وإزدهارها وتقوية الإقتصاد، كان أول من حمل هذا اللقب خير الدين، وكان باي البايات يعين من

[1] أحمد السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، دار الكتاب، ط1، 1993م، ص10 .

[2] كرميش عزوز: **الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بداية القرن 10 م الى الثلث الأول من القرن 19م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حمدادو بن عمر، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2015_2016م، ص 55.

قبل السلطان العثماني من رجال البحر، وقد لمعت في عهد هؤلاء الحكام، عدة أسماء أمثال؛ خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي..[1]

ويعتبر هؤلاء الحكام من الرجال البارزين الذين اعادو تنظيم البلاد واخضاعها الى سلطانهم التي امتدت من منطقة الجزائر حتى الحدود المصرية حيث ضمت ولاية تونس ، التي كانت تخضع لحكم الحفصين لكن خير الدين بربروس استطاع أن يخضعها سنة 1534 م وأعلن نهاية الحكم الحفصي عليها بعدما فر منها السلطان الحفصي مولاي الحسن،[2] وضمت له المدن الساحلية، وكان ذلك بسبب رغبة خير الدين في توحيد بلاد المغرب تحت حكم الدولة العثمانية، استطاع من خلالها أن يعزز مكانته ويزيد من ثقة أهالي الجزائر الذين ناصروه ووقفوا معه، وظهر ذلك جليا في مساندتهم له في التصدي للحملة الاسبانية على مدينة الجزائر سنة 1549 م، والتي قادها هيغو دي مونكا Hugo De Moncada والتي انتهت بهزيمة كارثية للاسبان حيث تحطمت لهم 26 سفينة بالإضافة إلى تكبدهم خسائر بشرية بالألف.[3]

وعند اشتداد وطأة الإسبان على أتراك الشرق أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني أمر بتسمية خير الدين قبطان باشا أي وزير البحرية وذلك لكي تبقى علاقته بالجزائر قوية وتكون سلطته كبيرة ومتواصلة في دعم النظام في الجزائر، استمر خلفاء خير الدين من البايلربايات الذين حكموا بعده بداية بأولهم وهو حسن أغا الطوشي منذ سنة 1533م،[4] حتى آخر بيلرباي وهو العلج علي[5] سنة 1587 م، في توطيد السلطة العثمانية في الجزائر، بل ذهبوا أكثر من ذلك حيث استطاعوا أن

---

[1] أحمد السليماني :**المرجع السابق**، ص12.

[2] **الحسن الحفصي**: هو أبو عبد الله الحسن وهو الابن الأصغر للسلطان الحفصي أبي عبد الله محمد المتوكل، ويلقب بمولاي الحسن تولى الحكم في تونس فيما بين عامي 1526 و 1543 طرد خلالها عام1531 من قبل خير الدين بربروس فاستنجد بكارلوس الخامس الملك الإسباني الذي أرسل أسطولا دحر به الأتراك العثمانيين واستولى على تونس سنة 1535 وفرض عليها الحماية الإسبانية، وأعيد مولاي الحسن إلى حكمه، ثم عزله ابنه الأكبر أبو العباس أحمد عام1543 ومات خلال حصار المهدية عام1550 م. ينظر: أرزقي شويتام: **طبيعة الحكم العثماني في الجزائر(1519–1830)**، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، جوان 2022 م، ص109.

[3] يحي بوعزيز :**الموجز في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ج2، ص226.

[4] أرزقي شويتام: **المرجع السابق**، ص105.

[5] صالح فركوس :**المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 م، ص80.

يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة الجزائرية، والتي امتد نفوذها وسيطرتها إلى مختلف الجهات الشرقية والغربية وصولا إلى الواحات في الصحراء الكبرى الجزائرية.[1]

منهم صالح رايس (1552-1556م)، وهو من أهم البيلربايات العثمانيين الذين كان لهم دور كبير في تحقيق هذه الوحدة، حيث وصلت فتوحاته و توسعاته تخوم الصحراء الحالية، كما قام البايلرباي حسن باش بن خير الدين، الذي تم تعيينه بعد ارسال من الباب العالي تقتضي تعيين حسن باشا بن خير الدين بربروس واليا على الجزائر وعدم التحاقه بالولاية والاستفسار عن سبب ذلك، وذلك تكريما لما قام به والده خير الدين فجاءت الرسالة كتالي:" سبق أن أرسل إليك حكمي السلطاني ذكرت فيه أن كمال شجاعتك وحسن فراستك أصبح اعتمادي.....فأصبح من المناسب اسناد مهمة حفظ وحراسة ولاية جزائر الغرب إليك لكونها بلادا فتحها في السابق والدك وقدم خدمات وجهودا فيها وقد أمرت بالتوجه والوصول إلى هناك في الوقت المحدد، وأمري هذا مازال نافذ المفعول، إلا أنني لم أحط علما لحد الأن كيفية قيامك بالاستعداد....."[2]، كما قام البايلرباي حسن باش بن خير الدين بتقسيم البلاد إلى أربعة بايلكات وذلك لتوطيد السلطة العثمانية في الجزائر وجعل لكل بايلك حاكما و لقبه باي وعاصمة خاصة به،[3] وهذه البايلكات تتمثل في ما يلي:

-دار السلطان: وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم.

-بايلك التيطري: عاصمته المدية.

-بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.

-بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان [4].

كما كان لكل مدينة حكومتها التقليدية يترأسها شيخ البلد، وديوان المدينة يتكون من أعيان الأغنياء والموظفين الرسميين، كما أن أهل البادية الرحالة أو شبه الرحالة فكانوا يعيشون بأعرافهم

---

[1] محمد حرب: **العثمانيون في التاريخ و الحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانيون و بحوث العالم التركي، مصر ، 1944م، ص ص 23 –24 .

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 10، حكم رقم 164 ، الصحيفة رقم 102. 103، المؤرخة في (3 رمضان 979هـ/ 19 كانون الثاني / يناير 1572م)/ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي**، تق:خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، إستانبول، 2019م، ج8، ص 67.

[3] يحي بوعزيز :**المرجع السابق**،ص 227.

[4] نفسه، ص 227.

الخاصة، امتاز عهد البيلربايات بوجود هيكل حكومي يتكون من باشا والدواوين والقياد والبايات، والقوانين المطبقة كان أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة،[1] وكان هناك مذهبان المالكي يعتنقه الجزائريون والمذهب الحنفي يعتنقه الأتراك والكراغلة والحضر أما بالنسبة لليهود والنصارى فكان لهم محاكم خاصة، كما كان بجانب البيلرباي عدد من المساعدين منهم أميرال تنتخبه طائفة الرياس[2] وأغا الانكشارية وكتاب ومترجمون ومبعثون لحمل الأوامر وأمين مال يشرف على الأموال[3].

ولقد كان معظم البيلربايات أقوياء ذوي سلطة ونفوذ واسعين حيث تمكنوا من السيطرة على تونس والمغرب وتعيين باشاوات هاتين الأخيرتين كما كانوا يعينون من يخلفهم عند نقلهم، وكانت صلتهم بالباب العالي قوية لما لهم من قدرة في حكم البلاد، بالإضافة إلى اهتمامهم بالمظاهر العمرانية فشيدوا الحصون والقصور والمساجد والحمامات،[4] أما من الناحية الاقتصادية فتميزت الجزائر بالغنى في المنتوجات الزراعية والصناعية وذلك بسبب توفير الموارد الطبيعية والمالية، ولهذه الاعتبارات قامت سنة 1587م بإلغاء نظام البايلربايات، وأقامت مكانه نظام الباشوات، كما قسمت البلدان المغاربية إلى ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها البعض والجدير بالذكر أن تغيير نظام الحكم لم يكن مقصورا على الجزائر فقط، بل شمل كل الولايات التابعة للدولة العثمانية، وكان ذلك يندرج ضمن الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة العثمانية في تطبيقها، نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها[5].

ب. نظام الباشوات (1587–1659م):

أصبح يطلق على حاكم الجزائر العثماني في هذه الفترة لقب الباشا والذي يتم تعيينه من الباب العالي مباشرة، وقد حددت فترة حكم الباشا إلى ثلاث سنوات فقط، تعاقب على فترة حكم الباشوات 34 باشا، وذلك خوفا من أن تطول مدة حكمه فيسيطر على شؤون البلاد، ولقد تم

---

[1] **نفسه**، ص 228.

[2] **طائفة رياس** :هم الأشخاص المخول و الموكلة لهم مهنة رياس البحر أي بمعنى آخر كل شخص له صلة بعالم البحر. وهم مصدر دخل مهم للدولة، طواقمها من ذوي الخبرة في القتال البحري جعلت الجزائر مكانًا بحريًا رائدًا في البحر المتوسط لقرون. حيث كان لهم دور كبير في قوة الأسطول الجزائري و في ازدهار ورخاء إيالة الجزائر، بل كانوا يمثلون العمود الفقري له خاصة خلال القرن 17م، و لهم نظام إداري خاص بهم. ينظر: جون وولف: **رياس البحر**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 4، ع 3 ، 1987م ، ص 43 .

[3] مبارك الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**مكتبة النهضة، الجزائر 1964م ،ج3، ص 171.

[4] محمود شاكر: **التاريخ الاسلامي العهد العثماني**، المكتب الاسلام ، بيروت، 1991 م ، ص ص 99 –102 .

[5] أرزقي شويتام: **المرجع السابق**، ص106.

اللجوء الى هذا النظام الجديد بسبب الصراع الدائم بين طائفة رياس البحر وطائفة الانكشارية،[1] ولكن يبدوا أن هذا النظام الجديد لم يكون ليوطد العلاقات الجزائرية العثمانية حيث أدى إلى نتائج سلبية خاصة وأن الباشوات قد ساهموا في ذلك بشكل كبير من خلال سياستهم في الحكم التي أدت إلى إضعاف سلطة الدولة العثمانية في الجزائر بسبب أن الباشوات قد انشغلوا في جمع الثروات والأموال وتقديم الرشوة لإطالة مدة حكمهم القصيرة، على حساب مهامهم في تدعيم السلطة العثمانية في الجزائر وتطبيق أوامر السلطان العثماني داخل الايالة.[2]

والديوان الذي يتكون من الضباط الإنكشارية فأصبح الديوان يشرف على الشؤون الداخلية والخارجية، وكان دالي أحمد باشا أول الباشوات الذي عينه السلطان العثماني فافتتح عهده بالقيام بعدة غزوات على الشواطئ الايطالية والإسبانية، ورغم أن هذا النظام ضمن للباب العالي سيطرته على الجزائر وباقي بلدان شمال إفريقيا،[3] إلا أنه كان يحمل في طياته مظاهر الضعف والعجز والعنف، لأنه بحكم تحديد مدة الحكم كل باشا أصبح يهتم بمصلحته ويجمع الأموال بمختلف الوسائل لثرائه قبل رحيله على حساب السكان الذين أرهقوا بالضرائب، فتفشت ظاهرة شراء منصب الباشوية بالأموال والهدايا، وإلى جانب هذا أخذ هؤلاء الباشوات بمرور الزمن يفقدون سلطتهم التي تحولت إلى مجلس الديوان والأوجاق الذين أصبحوا يسطرون على الأوضاع ويحدون من سلطان الولاة.[4]

وباحتدام الصراع بين القوتين العسكرية البرية والبحرية وتمرد بعض القبائل وثورات الكراغلة، نذكر منها على سبيل المثال " تمرد بوطريق" في قبيلة ريغة، التي كانت تقييم في نواحي مليانة، وكان يقودها شيخها المدعو بوطريق(صاحب الطريق)،[5] وكانت القبيلة تسيطر على الطرف الغربي من الطريق الرابط بين مليانة ومدينة الجزائر ومن هنا جاءت تسمية شيخها باسم بوطريق فألحق بهم

---

[1] أحمد السليماني :**المرجع السابق**، ص13 .

[2] مبارك الميلي : **المرجع السابق**، ص172.

[3] صالح فركوس :**المرجع السابق**، ص83.

[4] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني (1517–1798م) من خلال الوثائق المحاكم الشرعية المصرية عن الولايات العربية ومصادرها وثائقها في العهد العثماني**، جمع وتق: التميمي عبد الجليل، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية العثمانية، ط1، تونس1984م، ص289.

[5] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 71.

الأتراك العثمانيون هزيمة نكراء، وقيل أن بوطريق فر إلى فاس، لكن بعض الكتابات قيلت انه بقي في الجزائر ولم يفقد الحاج باشا سوى حوالي مائتي جندي، وعاد إلى الجزائر .[1]

وجاء في الوثيقة التالية سنة (1001هـ/1592م)، وهي عبارة عن فرمانا ارسل الى بايلرباي ايالة الجزائر بالقبض على بوطريق بسبب نشر الفساد والاخلال ببعض الأمور والحرص على نفيه الى الجزائر وتم ارسال مبعوثه السلطاني قارة شاويش وبمجرد الوصول سجنه ومنعه من الخروج، وهذا ما نصت عليه الوثيقة التالية: " هذا حكمنا الشريف الى بيلرباي أيالة الجزائر لقد ظهر المدعو بالطريق و أصبح من أهل الفساد، وتسبب في اخلال بعض الامور، ولهذا الغرض فقد تقرر نفيه إلى الجزائر، وارسل مع المبعوث السلطاني المدعو قارة جاويش ..... وعدم السماح له بالخروج". [2]فلم يعد الباشوات الباشوات يسيطرون على الوضع، وقد نافسهم في السلطة السياسية والإدارية الإنكشارية، انتقلت السلطة في الجزائر للأغاوات.

ج. مرحلة الآغاوات (1659-1671م):

كان الآغوات ينتخبون من الفرقة الإنكشارية لمدة شهرين فقط، مما جعل معظم أفراد الإنكشارية يطمعون في الوصول إلى منصب الآغا ورغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته، أما الانكشارية فكانوا باستمرار يحاولون اغتنام الفرصة للاستيلاء على الحكم فوجدوا هذا الحدث مناسب فقاموا بانقلاب مفاجئ وقضوا على سلطة الباشا الذي أصبح ممثل شرفي للباب العالي واتفقوا مع السلطة التنفيذية على تعيين" أغا[3] "وفترة حكمه لا تزيد عن شهرين، كما تم تحديد نفوذه وجرى حصر سلطات الآغا في تنفيذ مقررات الديوان ومجلس الحكومة، فأرغم السلطان العثماني على قبول هذا ولكنه اشترط أن يتولى الديوان دفع رواتب الجند التركي، ومنذ البداية حمل هذا النظام في طياته

[1] سعيدة هروبني: **المرجع السابق**، ص35.

[2] الأرشيف العثماني: **دفتر المهمة** رقم 230 ، صحيفة رقم 262، المؤرخة في (6 محرم 1001/ 13 أكتوبر 1592م)/ عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009م، ص 281.

[3] **الأغا:** مصطلح من أصل فارسي،يعني السيد أستعمله الأتراك لدلالات كثيرة منها تطلق على ضابط مثل الإنكشارية ينظر :سهيل صابان :**المعجم الموسوعي العثمانية التاريخية** ، مكتبة الملك فهد ألوطنية للمصطلحات، الرياض 2000م، ص 16.

بوادر الانحلال والتفكك والفوضى، بحيث أصبحوا يرفضون التخلي عن مناصبهم فسادت الفوضى والاضطراب واغتيل الأغاوات الأربعة من طرف الجنود لعجزهم عن تلبية متطلبات الجنود المادية.[1]

وقد عرف هذا العهد كغيره من العهود عدة تطورات أهمها أطماع لويس 14 وقد جرى الاهتمام بوضع الخطط لاحتلال مدينة الجزائر، وإرسال بعض الجواسيس لدراسة الأوضاع منذ عام1658م، فوجه حملة سنة 1663 م على جيجل وإعادة الكرة في عام 1664م،[2] واحتلها قرابة ثلاثة أشهر إلا أن الأهالي تمكنوا من طردهم، بالإضافة إلى أطماع الانجليز الذين هاجموا الجزائر سنة 1669م، وأحدثوا بها تخريباً وقد أدت هذه الظروف إلى ظهور تدمر شعبي ضد ضعف الأغاوات، فقامت ثورة انتهت بمقتل علي آغا وبالتالي انتهاء عهد الأغاوات.[3]

د. عهد الدايات (1671–1830م):

بعد اغتيال علي آغا سنة (1665-1671)، آخر آغا عثماني حكم الجزائر اعلاناً بنهاية نظام الأغوات وإحداث نظام الدايات وذلك بسبب الخطر المحدق الذي أصبح يعيشه الآغا، وبذلك اصبح الحاكم العثماني في الجزائر ابتدأ من سنة 1671 م لقب الداي[4] وهو لقب شرفي وتعني هذه الكلمة القايد "**القائد**" أو قائد القيادة باللغة التركية، وتعني "**ألب**" أي الخال.[5]

وأول من لقب في الجزائر بالداي هو مُحَمَّد بكطاش ، كما أن لقب الداي كان يطلق أيضا على أمراء ولاية تونس يقول ابن أبي الضياف في هذا الصدد:"... أن سنان باشا نظم الانكشارية في تونس وجعل كل منهم أميرا سمي الداي لقب يشعر بالعظمة.."[6] لقد أطلق على الداي حسين رايس التريكي 1671 - 1682م، لقب دولتي أو "دولتلي"، وسمي خلفه بابا حسن 1682- 1683

---

[1] زاهية قدورة: **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985 م، ص479 .

[2] Kadoache (M)**: L Algérie durant la période Ottomane**, Alger, O,P,U,1991,p94.

[3] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر (1700–1830م) مقاربة إجتماعية وإقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، ج1، 2000-2001م، ص 135.

[4] **الداي:** هو جمع داي والداي تعبير تركي يعني الخال ولا تزال بعض الاسر العريقة من أهل المدينة تعرف الخال وتناديه بهذا الاسم، كان الدايات ينتخبون في بادئ الامر من طائفة الرياس (1671-1689م)، ثم استرجع الاوجاق نفوذهم فاصبح الداي من بين ضباط الانكشارية، جميل عائشة : **المرجع السابق**، ص65.

[5] مصطفى شاكر: **موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها**، دار العلم للملايين، ط1 ، بيروت، 1993 م، ج 3، ص176.

[6] أحمد بن أبي ضياف: **المصدر السابق**، ص121.

م، "الدولتي" ولقد جمع الداي حسين ميزوموترو في بادئ الأمر بين لقبي الباشا والداي ، وقد تم في بادئ الأمر اختيار الداي من طرف طائفة رياس البحر الذين كانت في يدهم السلطة المطلقة. ثم تحول بعد ذلك إلى الوزراء أو رجال الدولة من أمثال الخزناجي وخوجة الخيل وآغا العرب[1]، كان حمدان خوجة يرى بأنه كان يختار من بين موظفين فقط هما خوجة الخيل والخزناجي وقد كان لهذا الإختيار شبه الديمقراطي دخل في الحد من سلطة ونفوذ الدايات ولا سميا وان التقاليد

المتوارثة والقوانين المعمول بها جعلت الداي حسب وصف كوندامييني اميرات " مستبد وليس له حرية، ارستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"[2]

ويقول ايضا حمدان خوجة عن هذا العهد في إيالة الجزائر مايلي:"..كان الدايات لا يعزلون إلا نادرا في الأيام الأولى في عهد الأتراك، وعندما أصبح الباشوات والدايات جشعين يجرون وراء الثروة، وكثرت التبديلات والتغييرات التي كانت مضرة بالنسبة لشعب وللحكومة على السواء.."[3]

لقد انفردت السلطة العثمانية المتمثلة في الدايات، ومن ورائهم رجال الديوان بالحكم وحرية القرار والسلطة داخل ايالة الجزائر بعيدا عن مصدر السلطة في استانبول ودون الرجوع إليها، ولم يلتزموا بتنفيذ أوامر السلطان العثماني، بالرغم من ذلك نجد أن الدايات لا يمكنهم أن يباشروا مهامهم في الحكم داخل الجزائر، إلا بعد تسلمهم فرمان التولية من الدولة العثمانية والذي يعتبر اعلاناً بالتنصيب الشرعي والشرفي في نفس الوقت من طرف السلطان العثماني للحاكم في الجزائر،[4] بحكم الرعاية الروحية والرابط الديني والتاريخي وحتى الرابط الحضاري بين الجزائر والخلافة العثمانية وهو تقليد ضل يستخدم حتى نهاية الحكم العثماني في الجزائر، الذي تعتبر فترة حكم الدايات أطول فترة حكم حدثت وأكثر من فترة أنظمة الحكم التي حدثت قبله.[5]

---

[1] Bouappa (y) .**Les Maghreb Central du 16éme an 19éme siècle** ,Alger, S,N,E ,D, 1972. P 43.

[2] Emert (m)**, Le voyage de la contamine a Alger en 1731,** in RIA N98, 1954, p292.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تع وتق مُحَمَّد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص200 .

[4] الغالي العربي: **الحياة السياسية في نيابة الجزائر إبان عصر الدايات ثورة ابن الشريف الدرقاوي ضد الاتراك**، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر، اع 23-26، 1986م، ص96

[5] خير مُحَمَّد فارس: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق، ط2، بيروت، 1979 ص73 .

لكنه لم يسلم من حالة الفوضى والاضطرابات ووقوع سلسلة الاغتيالات التي شملت جميع المناصب، فكان العصر الأخير من حكم الدايات (1791-1830م) مليئا بالثورات الشعبية ومؤمرات الإنكشارية، حيث طالت الاغتيالات معظمهم، ولم تكن مدة حكمهم تستمر طويلا رغم أن القانون يمنحهم السلطة مدى الحياة، وكان الداي مُحَمَّد بن عثمان الذي قضى على القيود التي كانت تحد من صلاحياته وتجعل له شركاء كثيرين أطولهم حكما،[1] حيث استمر في السلطة طيلة 25من (1766-1791م) ولم تعرف الجزائر بعده دايا من نفس مرتبته وعدله واستقرار البلاد طول مدة حكمه[2].

وبالرغم من الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في منصب الداي بصفة رسمية ، لم يكن يتم الا بعد وصول فرمان او مرسوم وقفاطان وسيف من السلطان، كما ان الداي كان مضطرا في بعض الاحيان الى الاستجابة لاوامر السلطان حتى يخول له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية وتعتبر عملية التجنيد هذه ورقة ضغط في يد السلطان العثماني يستعملها لارغام حكام الجزائر على تنفيذ أوامره،[3] وبالرغم من حالة الاستقرار التي كانت سائدة بين فترة وأخرى، وقد كانت العلاقات الجزائرية العثمانية خلالها فاعلة رغم استقلالية القرار والسلطة في الجزائر هذا مع بقاء الرعاية الشرفية العثمانية للجزائر التي كانت مرتبطة شكلي باستانبول.[4]

2.النظام الإداري في ايالة الجزائر خلال العهد العثماني.

إن أول عمل قام به العثمانيون بعد إستقرارهم في الجزائر، هو البحث عن الآليات العملية التي تمكنهم من تثبيت حكمهم في البلاد، فلهذا الغرض وضعوا نظاما إداريا محكما، فقسموا البلاد من الناحية الإدارية إلى أقاليم التي عرفت بالبايالیك، وأنشأوا أجهزة إدارية متنوعة في المدن والأرياف، وقد مكنهم هذا التنظيم من إخضاع معظم أجزاء البلاد لسلطتهم، فقد إكتمل الهيكل الإداري في الجزائر

[1] الغالي القربي: **الثورات الشعبية أثناء الحكم التركي**، جامعة دمشق،سوريا، 1985 ، ص41 .

[2] احمد السليماني: **المرجع السابق**، ص19

[3] **وثائق المكتبة الوطنية**: المج 3207، الوثيقة رقم 20، سنة 1210هـ/1795م.

[4] خير مُحَمَّد فارس: **المرجع السابق**، ص76.

في حدود عام 1565م، فقسمت البلاد من الناحية الإدارية إلى أربعة بايالبك أو أقاليم السابق ذكرها.[1]

كما أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن العاشر هجري/ السادس عشر، ولم يطرأ عليه تغير كبير طوال فترة الحكم العثماني، وكانت المناطق التابعة لدار السلطان يتولى إدارتها آغا العرب الذي ينوب عن الداي، كما تم إنشاء مجموعة من القيادات في المناطق البعيدة نسبيا عن دار السلطان، إلا أنها كانت تابعة إداريا لها،[2] وكان المجلس الخاص بتسير شؤون الإدارة يتكون من:

الداي: وهو المسؤول الأول على الجهاز الإداري في الحكم لايالة الجزائر، ويعتبر الممثل الشرعي للسلطان العثماني بها، كما انه الرجل الوحيد والأول المخول له التوقيع على الوثائق الرسمية، كما يرد اسمه مرادفا لكلمة سيدنا حيث ورد اسمه في المحاكم الشرعية بهذه العبارة:" الأمين الهمام فخر الملوك العظام مولانا الدولاتلي السيد.."[3]

كما انه يوضع على رأس السلطة التنفيذية في البلاد رغم أن سلطته وصلاحياته محدودة، ويساعد الداي في تأدية مهامه مجموعة من الموظفين الساميين الكبار حيث يقوم الداي بتعيينهم بنفسه و يتخذهم كوزراء وينتمي هؤلاء الموظفون إلى المجالس الإدارية للدولة والتي تتمثل في الديوانين احدهما عادي و يضم مجموعة من المستشارين الكبار وهو كثير الاجتماع، الديوان الآخر يسمى بالديوان الأعظم ويضم كبار الضباط و عددهم حولي ثمانين عضوا بالاظافة إلى أعضاء الديوان العادي، حيث لا يجتمع الديوان الأعظم إلا لمناقشة القضايا الهامة كالحرب والسلم، ويحضر جلساته مجموعة من الموظفين الكبار ومنهم آغا القمرين وهو الرئيس النظري للانكشارية والمفتي الحنفي والمفتي المالكي وكتاب الدولة الأربعة، [4]وهناك ديوان آخر يدعى ديوان البحر الذي يرأسه وكيل الحرج ويتكون

---

[1] فريال بوحميدة، **المرجع السابق**، ص29.

[2] أرزقي شويتام: **المرجع السابق**، ص109

[3] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3204، الوثيقة رقم 21، الملف الاول، سنة (1241هـ/09فيفري 1825م).

[4] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962** م، دار الغرب،ط1،بيروت، 1997م، ص 60.

من مجموعة من رياس البحر ويختص هذا الديوان في دراسة أمور البحرية والعلاقات الخارجية ، ويمكن ترتيب هؤلاء الموظفين حسب أهمية المنصب الذي يحتلونه ومدى قيمة العمل الذي يقدمونه.[1]

الخزناجي: للخزناجي أهمية كبيرة في نظام الحكم التركي في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالنظام المالي، باعتبار الخزناجي الرجل المكلف بجمع المال وظهرت هذه الأهمية بشكل كبير خاصة بعد خروج الاسبان من وهران والخزناجي هو المسؤول الأول الذي يمكنه التصرف في خزينة الدولة بأوامر الداي، حيث يعتبر الشخصية الثانية في التشكيل الإداري للنظام الحكومي التركي في الجزائر. إن الخزناجي المرشح الأول لخلافة الداي على رأس السلطة الحاكمة في الجزائر يباشر عمله بحضور الداي، وأعضاء الديوان، ويكون مقر إقامته احد الباليكات الواقعة (قسنطينة، المدية، وهران)، وقد شهد هذا المنصب تطورات كبيرة حيث تعدت مسؤوليات الخزناجي المتمثلة في القيام بمهام مالية، إلى مهام عسكرية، فمثلا تولي الخزناجي إبراهيم حملة عسكرية ضد الثائرين في نواحي وهران سنتي-1738 1736م، ويساعد الخزناجي في مهامه مجموعة من الموظفين وأهمهم أمين السكة إضافة إلى اليهود.[2]

بيت المالجي: وهو موظف حكومي سامي يعين بتفويض مباشر من الداي، وتتمثل مهمتهي الإشراف على بيت المال، كما يشرف على شؤون الأملاك والثروات التي تعود وتؤول إلى خزينة الدولة مباشرة بعد التأكد من عدم ملكيتها لأصحابها، ويثبت أنه ليس لديها ورثة شرعيين كالإخوة أو الأبناء أو أقارب، ومن مهام بيت المالجي أيضا الإشراف على مراسم الدفن و تهيئة القبور، ويعمل على بيع و تصريف التركات والأملاك المصادرة والأملاك المنقولة وغير المنقولة، وهو بذلك يعتبر بمثابة أمين مصلحة الأملاك المعروفة.[3]

خوجة الخيل: وهو الرجل الثالث في الحكومة الجزائرية، مهمته الإشراف على أملاك الدولة وصيانتها، ويقوم بإعادة استثمارها، ويشرف أيضا على الحيوانات التي تعود إلى البايلك من الخيول والجمال والبقر...، يعتبر خوجة الخيل المسؤول الأول على جمع الضرائب وتمويل موظفي الدولة بالمواد

---

[1] مُحَمَّد ابن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح :مُحَمَّد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م، ص36.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **موظفو الايالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، صلاحياتهم الإدارية**، مجلة المؤرخ العربي، ع31، 1987 م، ص 186.

[3] **نفسه**، ص187.

الغذائية، كما يقوم بدور الوسيط بين الحكومة والقبائل والعشائر من عشائر رحمان والزناخرة وسيدي عمر، خاصة قبائل المخزن.[1]

آغا العرب: هو قائد الجيش البري وفرقة الانكشارية "**الصبائحة**"، والعناصر التابعة له من وحدات الخيالة والمتطوعين الذين هم عبارة عن عسكريين يتمركزن خارج مدينة الجزائر، حيث يقوم بدفع رواتب الجند وتوفير المؤونة لهم وهو المسؤول على إدارة شؤون بايلك دار السلطان و يشمل ذلك العاصمة فقط دون المدن الأخرى التابعة له ويقوم بمهمة السهر على امن مدينة الجزائر وحمايتها من المتمردين والثورات.[2]

II. مظاهر ارتباط الجزائر بالباب العالي.

1.تبادل هدايا بين حكام الجزائر والباب العالي.

يُعدّ تبادل الهدايا من أبرز التقاليد الدبلوماسية التي عرفتها الدول قديماً وحديثاً، إذ كان وسيلة فعّالة لتقوية العلاقات وبناء الثقة، أو لاحتواء الخلافات وتهدئة الأزمات. وقد اتخذ هذا التقليد بُعداً خاصاً في العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي منذ أواسط القرن السادس عشر، حيث تميزت هذه العلاقات بطابع قائم على احترام المصالح المشتركة في السياسة الخارجية، إلى جانب خصوصية الموقع الجغرافي للجزائر في قلب المغرب الإسلامي، وبُعدها عن عاصمة الخلافة العثمانية، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية التي أولتها الدولة العثمانية للجزائر باعتبارها قاعدة متقدمة لمواجهة القوى الأوروبية المسيحية[3].

في هذا السياق، شكّل تبادل الهدايا بين الجزائر وإسطنبول أساساً متيناً للعلاقات السياسية والعسكرية التي استمرت لعدة قرون، إذ حمل طابعاً دبلوماسياً واضحاً تمثّل في إرضاء السلاطين العثمانيين وتأكيد ارتباط الإيالة بالدولة العثمانية. [4] وكانت البعثات الجزائرية المحمّلة بالهدايا تحظى باستقبال رسمي من طرف السلطان، في إطار يعكس متانة الروابط بين الجانبين، ولم تقتصر أهمية هذه

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2 ، الجزائر، 1982م، ص50 .

[2] ناصر الدين سعيدوني: **موظفو الايالة..**، **المرجع السابق**، ص187.

[3] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص156

[4] Albert Devoulx: **Tachrifat recueil de notes historiques surl'administration de l'ancienne régence d'Alger**, bibliothèque nationale, Alger, 1852, p40.

الهدايا على بعدها الرمزي، بل امتدت لتشمل فوائد عملية عديدة، منها تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي، وتعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية للإيالة من خلال ما كانت تتلقاه من أسلحة وسفن ومتطوعين، وهو ما انعكس إيجاباً على الجهاز الدفاعي للأوجاق، كما ساهمت في دعم خزينة الدولة[1].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما قام به خير الدين بربروس حين أبدى رغبته في الانضواء تحت راية الدولة العثمانية، حيث أرسل إلى السلطان سليم الأول سفناً محمّلة بالهدايا، فقبل السلطان هذا العرض، وردّ عليه بإرسال سيف مرصّع وسنجق وعلم، إلى جانب عدد من الرجال، في إشارة واضحة إلى قبول الولاء وتعزيز التحالف، وهو ما استقبله خير الدين بكل احترام وتقدير، وقد أصبح هذا التقليد في نوع الهدايا المرسلة إلى الجزائر من طرف سلاطين الدولة العثمانية قائما بعد سليم الأول إلى السلطان العثماني محمود الثاني1808 -1839م، الذي تزامنت فترة حكمه بسقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.[2]

ساهمت الهدايا دور كبير في تحسين علاقات إيالة الجزائر مع الباب العالي، ويتجلى ذلك خاصة بعد سنة 1711م، حينها أرسل الداي إبراهيم شاوش بعثة إلى السلطان العثماني أحمد الثالث (1703-1730م)، محمل بهدايا نفيسة وقد كان لهذه المبادرة أثر بالغ في اقناع السلطان بوجهة نظر الداي بشان منصب الباشا، مما منح الحاكم الجديد لقب الداي مقرونا بالباشوية وتحصل بالتالي على التزكية من طرف السلطان، وكانت قيمة الهدايا المتبادلة بين السلطتين تختلف من داي إلى آخر، فمن بين الهدايا التي ارسلتها الجزائر الى الباب العالي علي باشا[3] (1168-1179هـ/1754-1766م)الى السلطان، حيث ترأس الوفد مُحَمَّد وكيل الحرج، وذلك بتاريخ

[1] نبيل عبد الحي رضوان: **جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف :مُحَمَّد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1987 م، ص175.

[2] رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من1568 – 1830** م، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010-2011م، ص91.

[3] **علي باشا**: يلقب ببوصباع وتولى الحكم سنة 1754-1766م، فدام حكمه 12 عاما ويعتبر من أطول المدة في الحكم التي تدل على استقرار الأوضاع والهدوء في عهده، جاء بعدما اغتيل الداي مُحَمَّد بن بكير (1748-1754م)، أوصى الحكم بعده لمحمد بن عثمان، وصف نظام حكم الداي بالرزانة وحسن التدبير فقد كان يعرف ويعيش أحول البلاد ومعانات أهلها بكل تفاصيلها، أما سياسيا فالوضع كان أكثر استقرارا مما كان عليه سابقا

16شوال (1172هـ/1758م)، والمتكونة من (32زربية من الجنوب الإيالة و 25 حايك أحمر صنع بورقلة، بالاضافة الى 30 حايك أبيض صنع بورقلة و 44 حايك أحمر صنع بتلمسان، و 80حزام حريري مذهب و 12 غطاء من الشراشف...)[1]

وعندما تولى مُحَمَّد عثمان باشا الحكم أرسل مع أحمد خوجة هدايا إلى السلطان العثماني تمثلت فيما يلي:(40زربية من ز رابي الصحراء، وايضا 15 غطاءا من الصوف، بالاضافة الى 10 بنادق وأزواج فرود، و50 من العبيد المسيحيين وساعة مرصعة وخاتم بفص من الألماس وغيرها)[2].

كما أرسل مع حسان وكيل خرج البحرية الجزائرية مجموعة من الهدايا إلى إستانبول في 6شوال 1189 هـ / 29 نوفمبر 1775 م وتمثلت فيما يلي: (52حزما حريريا 60 سبحة من المرجان، 60 سبحة من العاج وسبحتين من العنبر، و 22 غطاء من الصوف الرطب).[3]

كما قدم الباب العالي لداي مُحَمَّد عثمان هدايا تتكون من 6 مدافع مختلفة الأحجام و 250 مجدافا و 60 عجلة للمدافع و 1577 قنبلة للمدافع كما أرسل له هدايا أخرى في عهده جلها مساعدات عسكرية.[4]

وقد أثر سقوط الجزائر تحت الحصار الفرنسي البحري على هذا التقليد الدبلوماسي، إذ انقطع الإتصال بين مدينة الجزائر وعاصمة الخلافة العثمانية . وبدأت الجزائر ترسل بعض الهدايا إلى وزراء الباب العالي، عن طريق موانئ تونس كبوابة وحيدة للإتصال بالمشرق الاسلامي برا و بحرأ بشكل عام وعاصمة الخلافة العثمانية بشكل خاص[5].

وفي مقابل الهدايا التي كانت ترسلها إيالة الجزائر، كان الباب العالي يرد بهدايا ذات قيمة، تضمنت في معظمها معدات حربية مثل الأسلحة والمدافع، إضافة إلى مواد نصف مصنعة تُستعمل في الصناعة العسكرية الجزائرية. خاصة في الفترات التي تتعرض فيها الجزائر إلى إعتداءات أجنبية والجزائر،

إذ غدت السلطة الحقيقية في يد الداي والوزاء والموظفين السامين الذين يعينون من قبل الداي فيعملون بإرادته ويخضعون لأوامره. ينظر: صليحة جبار: **الجزائر في عهد الداي علي باشا1754 –1766م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية، 2010-2011م، ص134.

[1] عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص75.

[2] أحمد شريف الزهار: **مذكرات أحمد الشريف**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر، 1980 م، ص121.

[3] عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص78.

[4] رحمونة بليل: **المرجع السابق**، ص96 .

[5] نبيل عبد الحي رضوان:**المرجع السابق**، ص186.

هي التي تطلب من السلطان ذلك، ولابد من تقديم هذه الإعانة للمحافظة عليها من الاعتداءات الأجنبية وهذا ماجاء في الفرمان من السلطان محمود الثاني الى عمر باشا ذكر فيه تم ارسال معدات عسكرية للجزائر من الباب العالي بتاريخ 1232هـ/ 1817م[1].وقد ساهمت هذه الهدايا في تعزيز القدرات الحربية والاقتصادية للجزائر، ومن أمثلة ذلك أن السلطان سليم الثالث رد سنة 1801م، على هدية مصطفى باشا بهدية تمثلت في 75جندياً، و40 مدفعاً من النحاس، و500 برميل من البارود، و1000 قنطار من الكبريت، و4000 قذيفة، و500 رزمة من الأتربة، وألف برميل من القطران، إلى جانب تجهيزات أخرى متنوعة، فضلاً عن هدايا خاصة بالباشا ومساعديه[2].

وفي عهد حسين باشا (1818-1830م)، آخر دايات الجزائر، فقد استمر في تقديم الهدايا إلى السلطان العثماني محمود الثاني ووزراء الباب العالي وحكام الأقاليم في الأناضول كلما اقتضت الضرورة ذلك . وأول هدية رسمية أرسلها الداي حسين باشا إلى الباب العالي بعد تعيينه كداي جديد للجزائر، كانت في شهر جويلية من سنة 1819م. من المؤكد أن الهدية لم تتجاوز الخمسة آلاف فرنك فرنسي حيث كانت تتكون من زرابي وأغطية وحياك صوفية وبنادق وسيوف ، وأحذية و نسيج وكلها مواد تنتجها السوق الجزائرية.رد السلطان محمود الثاني على هديته بإرسال مدافع مزودة بكامل العتاد الحربي، كما بعث بالخلعة والقلج (السيف) وفرمان التولية. وقد اكتست هذه الهدايا أهمية خاصة، لكون الجزائر كانت تُعد جزءاً من أملاك السلطان العثماني، مما استدعى تقديم هذا الدعم للمحافظة عليها من الأخطار الخارجية[3].

ولما وصلت السفارة الجزائرية بقيادة الحاج يوسف وكيل الخرج السابق إلى إستانبول عاصمة الخلافة العثمانية، أستقبل الوفد الجزائري بكل حفاوة وفرح وسرور من الباب العالي. وتم توزيع تلك الهدايا على السلطان وحاشيته وعلى كبار الوزراء، وقد عاشت الجزائر أثناء مدة حكم الداي حسين

[1] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 30، الملف الاول، سنة(1232هـ/16-24جويلية 1814).

[2] عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص79.

[3] نبيل عبد الحي رضوان:**جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف :مُحَمَّد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1987 ،ص153.

باشا ظروفا مضطربة، جعلت الجزائر تحاول توثيق الروابط التاريخية والدينية والسياسية بينها وبين الباب العالي.[1]

وتشير المعطيات التاريخية إلى أنّ دايات الجزائر كانوا يحرصون على إرسال الهدايا إلى الباب العالي في إطار العلاقات الدبلوماسية التي ربطت الطرفين، حيث لم تكن هذه الهدايا مجرد مظاهر دبلوماسية، بل حملت دلالات سياسية تؤكد الولاء وتعزز المصالح المشتركة، ويجد هذا الطرح سنده في ما حفظته وثائق الأرشيف، لاسيما ما ورد في سجلات المكتبة الوطنية الجزائرية، التي تضمنت مراسلات وتقارير رسمية توثق طبيعة هذه الهدايا وتفاصيل تبادلها بين الجانبين ومن أهمها نجد:

_ وثيقة عبارة عن قائمة بمحتويات الهدية التي أرسلت إلى السلطان سليم الثالث في ربيع الأول 1204هـ/ 18نوفمبر - 17 ديسمبر 1789 م).[2]

_ قوائم هدايا أرسلت إلى وزراء الباب العالي ووكيلي الجزائر في إستانبول وإزمير ومُحَمَّد علي والي مصر في سنتي 1231 هـ (1815 - 1816 م) و(1232 هـ/1816- 1817م).[3]

_ قائمة بالهدايا التي أرسلت إلى السلطان العثماني ووالدته وكبار رجال دولته سنة(1224هـ/ 1809 - 1810م).[4]

وتقدم كذلك بعض الوثائق، معلومات عن بعض وكلاء الجزائر في مدن إزمير وإستانبول يطلبون من الداي حسين باشا من خلال رسائلهم المتعددة الإسراع في إرسال الهدايا، وهي هدايا غير رسمية تقدم إلى وزراء الباب العالي،[5] وحكام المقاطعات و حتى بعض العلماء. وتفيدنا تلك الوثائق أن هدايا قد وصلت بالفعل ، حيث إستلم القبودان داريا مُحَمَّد خسرو الهدايا عن طريق الحاج خليل مفتي

[1] **نفسه**، ص154.

[2] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج3190، الوثيقة رقم 03، الملف الثاني، سنة 1210هـ/1789م.

[3] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 09، الملف الثاني، سنة(1231 هـ/ 1815 - 1816 م) ترجمتها الفرنسية رقم (12/2/3207).

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 10، الملف الثاني، سنة(1224هـ/ 1809 - 1810م). ورقتان وقصاصة، ترجمتها الفرنسية رقم(2/2/3207).

[5] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 180، الملف الأول، (9صفر 1242هـ/11سبتمبر1826م) ترجمتها الفرنسية رقم(3207/1/180).

الجزائر في إزمير التي أرسلت من طرف الجزائر.[1] هذه الهدايا الرمزية المرسلة من طرف الجزائر مقابل الخدمات التي يقدمها بعض وزراء وكبار الموظفين الباب العالي للجزائر، من أجل الإبقاء على نفوذ الجزائر لدى السلطان ورجال الدولة في الباب العالي مثل القبودان داريا مسؤول الشؤون الجزائرية لدى الدولة العثمانية ومنسقها أمام السلطان[2].

وكان يطلق على الهدية في الجزائر إسم" البيش كش[3] "اما رئيس الوفد الذي يحمل الهدية يعرف باسم" بشكش أغا سى "وأما نائبه فيعرف" كتخدا"، وقد جرت العادة أن ترسل الهدية والوفد الحامل لها على متن سفينة حربية تابعة لدولة أجنبية حتى يضمن وصولها وعدم التعرض لها من قبل أعداء الايالة في البحر المتوسط وعلى رأسهم القديس يوحنا.

تزخر مراسلات القناصل وكتب الرحالة الأوربيين وسجلات الدول الجزائرية بالقوائم الطويلة للإتاوات والهدايا القنصلية، فقنصل البندقية قدم هدايا سنة 1778 م، تعادل في قيمتها 30 الف دوقية من الذهب، وقائد الوحدة التابعة للبندقية انجيلو إيمو سمح له ليرافق القنصل ويجلس بحضرة الداى مقابل هدية تعادل قيمتها التي قدمت من طرف القنصل. وفي سنة 1816 م، دفعت كل من فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وهولندا[4] جزية يبلغ مجموعها 580.000 قطعة نقدية أي حوالي 696.000دولار، وأعطت السويد والدانمارك مدفوعات بمقدار 254.000 دولار .[5]

ومما يلاحظ أن هذه الهدايا كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الاتاوات، ومن الأمثلة الكثيرة حول المبالغ التي كان يدفعها قناصل فرنسا للحكومة الجزائرية خلال مراسيم تنصيبهم في مهامهم الجديدة.

2.الراية الجزائرية:

[1] **المكتبة الوطنية الجزائرية:** المج 3190، الوثيقة رقم 195، الملف الأول، (29جمادى الاولى 1242هـ)(8ديسمبر 1826م). ترجمتها الفرنسية رقم(3207/1/195).

[2] **المكتبة الوطنية الجزائرية:** المج 3190، الوثيقة رقم 351، الملف الاول، (17شوال1245هـ/10أفريل1830م).

[3] كلمة عثمانية من الأصل الفارسي" **البيش كش** "بمعنى الهبة التي تقدم لأحد الرؤساء أو أصحاب المنزلة لكسب مودته،وقد أوردها أحمد الشريف الزهار في كتابه" **باشكاش** "للمزيد ينظر :أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص14 .

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية:** المج 3190، الوثيقة رقم 1، الملف الثاني، (17صفر1209هـ/12سبتمبر1794م).

[5] نبيل عبد الحي رضوان:**المرجع السابق**، ص177.

شكّلت راية الإيالة مظهراً بارزاً من مظاهر الارتباط بين الطرفين، إذ عُدّت من أهم الرموز الدالة على تبعية الجزائر السياسية للدولة العثمانية منذ نشأة الإيالة إلى غاية سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي فقد أرسل أعيان مدينة الجزائر سنة 1518م، رسالة إلى السلطان سليم الأول، بتوجيه من خير الدين بربروس، بهدف إلحاق الجزائر رسمياً بالإمبراطورية العثمانية. وحمل الوفد معه سنجقاً (أي الراية أو اللواء الرسمي) ورسالة موجهة إلى سكان الجزائر،[1] وقد أشار ابن رقية التلمساني إلى هذا الحدث، مؤكداً وصول الوفد إلى السلطان وعودته حاملاً الراية والكتاب، وهو ما يمثل بداية استعمال أول راية رسمية في الجزائر خلال القرن السادس عشر، مصدرها الباب العالي. بقوله:"فوصلت الأجفان إلى حضرة السلطان سليم...ووجه صحبتهم سنجقا- أي علما -وكتابا إلى أهل الجزائر.."[2]

واستمرت راية الإيالة تؤدي دوراً رمزياً في التعبير عن الولاء السياسي والديني إلى أواخر العهد العثماني وتذكر المصادر أن عمر باشا رفع العلم العثماني عند توليته سنة 1814م.[3] كما تعددت الرايات المستعملة، سواء المشتركة مع الدولة العثمانية أو الخاصة بالإيالة، حيث كانت تُرفع فوق الأسوار والحصون والقصور. وقد أشار المؤرخ الفرنسي فونتير دو برادي إلى وجود أعمدة مذهبة بقصر الباي تُرفع عليها راية الإيالة،[4] في حين كانت الراية الإسلامية تُرفع في المناسبات الدينية كصلاة الجمعة والأعياد. كما ظلت الراية الخضراء تُرفع فوق الحصون إلى مطلع القرن التاسع عشر. أما الأسير الأمريكي جيمس كاثكارت، فقد وصف بعض الرايات في أواخر القرن الثامن عشر، لكنه لم يكن دقيقاً في تحديد أشكالها وألوانها، مكتفياً بتسميتها "علم الداي" بقوله:" يرفعون يوم العيد العلم التركي على القصر، والعلم الجزائري على التحصينات." واضاف ايضا بقوله:" أن القصر تغطيه شرفة

[1] شاوس حباسي: **العلم الوطني الجزائري المعاصر (1518– 1945م) وتطوره الشكلي وتحليل المضمونة الأيدلوجي والسياسي**، موفم للنشر، 1996م، ص11 .

[2] **محمّد بن عبد الرحمان التلمساني**: مخطوط الزهرة النائرة في ما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، ت ر 2523 ، ص12.

[3] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص92.

[4] De paradis Venture: Tunis et Alger au XVIIIème siècle, le bib. Arabe, sindbab, Paris 1983 CE, p251.

بها سياج من القضبان المذهبة، في وسطها أعمدة للعلم الجزائري وعلم الباشا، أما العلم الإسلامي فيرفع يوم الجمعة والأعياد.."[1]

ويُستفاد من ذلك وجود تنوع، وربما ازدواجية، في الرايات بين ما هو عثماني مشترك وما هو محلي جزائري، فقد استُعملت عدة رايات خلال العهد العثماني، منها ما يعكس الارتباط بالدولة العثمانية، ومنها ما يعبّر عن خصوصية الإيالة،[2] ويمكن تصنيفها كما يلي:

أ. الراية العثمانية:

وهي الراية الرسمية ذات الطابع الإسلامي، وغالباً ما كانت خضراء اللون، كانت تُرفع فوق دار الإمارة عند تعيين الوالي، وكذلك فوق المساجد أيام الجمعة والأعياد، بدل الراية البيضاء المستعملة في الأيام العادية، وظلت رمزاً رسمياً للدولة العثمانية إلى غاية القرن التاسع عشر[3].

ب. الرايات الحمراء:

أشارت بعض المصادر الفرنسية إلى وجود رايات حمراء متعددة في الجزائر، منها ما كان مشتركاً مع باقي الإيالات العثمانية، ومنها ما كان خاصاً بالجزائريين. ومن بين هذه الأشكال؛ راية حمراء رسمية شبيهة برايات تونس ومصر، كانت تُرفع فوق السفن، وقد استُعملت أيضاً أثناء الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م، كما حملها الأسطول العثماني عند انطلاقه من الإسكندرية نحو بحر إيجة سنة 1827م، راية حمراء يتوسطها سيف، استُعملت خلال القرن الثامن عشر، ورفعها أحمد باي أثناء مقاومته للقوات الفرنسية في قسنطينة سنة 1836م، رايات خاصة بالجزائر، منها راية حمراء في زاويتها العليا رأس بحار باللون الأبيض، وكانت مخصصة للباشا، وأخرى تحمل ذراع بحار مرفوعاً بسيف إلى جانب جمجمة، وكانت خاصة بالأسطول[4].

---

[1] جيمس لندر كاثكارت :**مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر :إسماعيل العربي، د.م.ج، الجزائر، 1982م، ص ص 90-91. ينظر ايضا:خليفة حماش: **العلاقات...**، **المرجع السابق**، ص182.

[2] عبد القادر درادي، رفيق بوزيد: **مظاهر ارتباط الجزائر بالباب العالي1519-1830م**، مذكرة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص39.

[3] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص93.

[4] عبد القادر درادي، رفيق بوزيد: **المرجع السابق**، ص40.

وهكذا تعكس هذه الرايات، بتعدد أشكالها ودلالاتها، طبيعة العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، حيث جمعت بين مظاهر التبعية والخصوصية في آن واحد.

3.الدعاء لسلاطين الدولة العثمانية في المنابر خلال المناسبات الدينية.

ظهر هذا المظهر منذ ارسله السلطان سليم الأول إلى خير الدين بربروس، نصَّ فيه على إلقاء الخطبة والدعاء بإسمه، وذكره على المنابر خلال صلوات الجمعة والأعياد، وقد اعتبر الجزائريون هذا الإجراء تجسيداً للارتباط السياسي بالعالم الإسلامي وتعزيزًا للولاء للسلطة العثمانية، ولم يقتصر الدعاء للسلطان في المساجد على مدينة الجزائر وضواحيها فحسب،[1] بل امتد إلى مناطق بعيدة وصول الى الصحراء الجزائرية مثل ورقلة، التي واصلت إظهار الطاعة من خلال ذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة، وهو ما أكده العياشي حين أشار إلى أن إمام المسجد الجامع كان يدعو لسلاطين الدولة العثمانية، وفي نفس الموضوع جاءت عدة مراسلات بين الدولة العلية والجزائر، ذات مجالات ذات بعد اجتماعي وسياسي في الوقت نفسه، ونعني بها الأمر بالإعلان في الأماكن العامة عن ولادة ابن أو بنت للسلطان العثماني، وإقامة احتفالات رسمية بهذه المناسبة.[2]

وقد كانت هذه الاحتفالات تقام بناء على أوامر سلطانية ترد من الباب العالي، ومن أمثلة ذلك الفرمان الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى الداي مُحَمَّد باشا في أواسط شعبان سنة 1180هـ/ 1766م، الذي تضمن الإعلام بولادة ابن للسلطان، وأمره بإجراء مراسيم الاحتفال التقليدي بإطلاق المدافع والدعاء للمولود الجديد من طرف العلماء والصلحاء بالصلاح وطول العمر.[3] وايضا فرمان من السلطان محمود الثاني الى حسين باشا، الذي تضمن الاعلام بولادة ابن لدى السلطان والامر باجراء مراسيم الاحتفال التقليدية المناسبة.[4]وكذلك الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني الى حسين باشا، الذي تضمّن الإعلام بولادة بنت للسلطان والأمر بإجراء مراسيم الاحتفال التقليدي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه،[5] وأيضا الفرمان الذي أرسله

---

[1] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص93.

[2] مولاي بالحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر، 1981 م، ص29 .

[3] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 13، الملف الاول، (1180هـ/10-20جانفي 1767م).

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 31، الملف الاول،(1234هـ/10-18اكتوبر 1819م).

[5] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج3190، الوثيقة رقم 34، الملف الاول،(1240هـ/14-22اكتوبر1824م).

السلطان محمود خان الثاني لوالي الجزائر الغرب ...في سنة 1234 هـ/ 1818م ومما جاء فيه : ...."في يوم الأربعاء الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة الشريفة سنة أربع وثلاثين ومائتين وألف فحمدا ثم حمدا لمن بزغت شمس قدرته الباهرة في فلك سلطنتي الزاهرة حيث زين بنجم أنار أفاق وزاد اشراق.. اعني به السلطان أحمد عمره الله بطول الأمد...فبمجرد وصول إليك تبادر بالدعاء في المساجد والجوامع مع المشايخ... وبعد أداء مراسم الحمد والثناء تبادروا بإطلاق المدافع من جميع الحصون والقلاع.."[1]

4.صك العملة.

كانت العملة الجزائرية مظهر من مظاهر السيادة الجزائر حيث عرف النقد الجزائري عدة تطورات تماشيا مع المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتجارية، وكان يتم ضرب النقود من الذهب والفضة والنحاس،[2] بالجزائر فى المبنى بجانب دار الإمارة المعروف بدار السكة كانت هذه المنشأة مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات من القوالب والسكاك بالإضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار بورشاتها،[3] وكان للجزائر ثلاثة أنواع من العملات وهي:

أ. العملة الذهبية: اعتمدت الجزائر نفس العملة التي كانت سائدة في الباب العالي وتعتبر أول عملة ذهبية متداولة في الجزائر هي "السلطاني الذهبي " وتعتبر أساس العملة في تلك الفترة[4]، وأيضا نصف السلطاني ربع السلطاني، ويذكر المنور مروش، أن قيمة الدنانير السلطانية تساوي 140درهما، تأتي بعدها الدنانير الزيانية وتضرب في تلمسان ويتعامل بها حتى في الصحراء وتونس وقيمته 100درهم، ونصف الزياني هو قطعة ذهب مشوبة بالنحاس ويساوي 50 درهما أما الربع زياني يساوي25 درهم.[5]

---

[1] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج3205، الوثيقة رقم 31، الملف الاول،(1234 هـ/ 1818م).

[2] حسان كشرود: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص 39.

[3] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 69.

[4] خيرة عبيد: **العملة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م)**، مذكر لنيل شهادة الماستر في التاريخ الجزائر الحديث، إشراف: محمد السعيد قاصري، جامعة المسيلة، 2018-2019م، ص19.

[5] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 70.

وكانت العملات الأجنبية المتداولة كذلك منها العملة الذهبية الفرنسية وكانت تساوي 130درهم وفي سنة 1560م وصلت إلى 86درهم .[1]

ب. العملة الفضية: تعتبر الفضة المعدن الرئيسي لصناعة العملة في الجزائر وهي أداة التعامل الأساسي، وكانت القطع الفضية تسك أيضا بدرجة فنية كبيرة ومن خليط جاف صاف بحيث أن محتواها من الفضة غالبا، وكان أساس العملة الفضية هو الريال بوجو، وكان أمين دار السكة يوفره عن طريق الأهالي والصاغة وأيضا عن طريق القوافل التجارية القادمة من بلاد السودان.[2]

ج. **العملة النحاسية:** وأهمها (الصايم الصايمة أو السايمة) وهي لفظ تركية وأيضا السكة وكانت تطلق على الحديدة المنقوشة التي تضرب عليها الدراهم أو العملة ويوجد أيضا "خروبة" و"غرامس"(دراهم صغار)، إن النحاس المستخدم في عملية سك النقود لم يكون جيداً حيث يقومون بإستخلاص نصف الكمية منه ونصف الآخر يخلط مع الفضة لسك العملات الفضية.[3]

III. الاتصال الدبلوماسي بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية (1701–1800م).

إن إستعمال كلمة الدبلوماسية في هذا الإطار هو للدلالة على أن الجزائر اكتسبت صفة الدولة من خلال الإقليم والسكان والعلاقات مع الدول الأوربية، وتواجد القناصلة في مدينة الجزائر أما ما تعلق مع الدولة العثمانية، فإن الباب العالي كان يعترف للجزائر بالاستقلالية في قراراتها الداخلية والخارجية اضافة أن وكلاء الجزائر في الأقاليم العثمانية كانوا يقومون بدور قنصلي،[4] وكانت تجري الاتصالات الدبلوماسية بين الجزائر والباب العالي بعدة طرق وقنوات من أهمها الرسائل التي كان الداي حسين باشا يبعث بها إلى السلطان العثماني محمود الثاني و الصدر الأعظم والقبودان دريا، إلى

[1] **نفسه**، ص70.

[2] خيرة عبيد: **المرجع السابق**، ص 20.

[3] **نفسه**، ص 22.

[4] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م، ص 173-174.

جانب رسائل أخرى أقل أهمية من الأولى، كان يرسلها إلى وزراء الباب العالي وحكام الأقاليم العثمانية في الأناضول، أما الباب العالي، فقد كان يبعث بالعديد من الفرامين السلطانية إلى حكام الجزائر[1].

وتنقسم هذه الفرامين إلى نوعين، منها الفرامين السلطانية مصدرها السلطان مباشرة، وهذا النوع يحمل ختم السلطان الحاكم أي الطغرا ونوع أخر أقل أهمية مصدره الصدر الأعظم أو القبودان دريا. لقد كان النوع الأول من الفرامين تأثيره السياسي على الداي والديوان في الجزائر، من خلال قبول محتوياته وطاعة أوامره السلطانية وهو دليل احترام داي الجزائر للسلطان العثماني الحاكم الروحي للمسلمين. وكان النوع الثاني يحتوي على بعض القضايا والمسائل، يرفض الإستجابة لها من طرف داي الجزائر وديوانه كتعبير عن تمسك الحكومة الجزائرية بإستقلالية قراراتها.

أما الطرق الأخرى ذات الأهمية في التواصل الدبلوماسي بين الجزائر والباب العالي فقد تمثلت في إرسال الطرفين سفارات ووفود، تضم شخصيات وعلماء لمناقشة قضايا مختلفة تهم الطرفين، وهي قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية. لقد اهتم الداي حسين باشا أثناء فترة حكمه بالتواصل الدبلوماسي مع الدولة العثمانية، من خلال إرساله عددا من الرسائل والسفارات إلى الباب العالي.[2]

كان أول إتصال بين حسين باشا داي الجزائر والباب العالي، حينما أرسل داي الجزائر باشا هدية إلى السلطان العثماني محمود الثاني ، كان حكام الجزائر بإستمرار يقدمونها إلى سلاطين الخلافة العثمانية لطلب التولية أو تجديدها كل ثلاث سنوات كما سبق ذكرها، وهو تقليد دبلوماسي إتبعه حكام الجزائر منذ أمد بعيد، من أجل إستمرار التواصل مع الباب العالي[3].

وتجلى الاتصال الدبلوماسي بين الجزائر والدولة العثمانية أساسًا في تعيين ولاة الجزائر من قبل الباب العالي، نذكر منها على سبيل المثال: الفرمان الذي تلقاه عبدي باشا 1136 هـ/ 1724م، من السلطان محمود خان الأول سنة 1143 هـ/ 1730م، لتوجيه منصب داي جزائر الغرب[4].

---

[1] شوقي عطا الله الجمل :**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1977م، ص101 .

[2] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص80.

[3] خليفة حماش: **العلاقات...**، **المرجع السابق**، ص182.

[4] مكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3205 ، ملف1 ، وثيقة 38 .

وايضا الفرمان الذي تلقاه" علي باشا "عندما نصب دايا على مملكة الجزائر سنة 1754-1766م، وهذا جزء من النص: "قدوة الغزاة والمرابطين عمدة الحماة والمجاهدين..،المختص بالمزيد عناية الملك المعين داي اوجاق جزاير الغرب...معلومكم ببلوغ مكتوبكم، المتضمن وفاة باي بيلار جزائر الغرب مُحَمَّد باشا...وإنحلال حكم الباي بيلار وكنت أنت للمتوفي الموصى إليه... باتفاق الجميع على تنصبك دايا باي بيلار أوجاق الجزائر الغرب...فرمان جليل القدر لا يسعه التأخر والتوقف.." [1]

وفي سنة 1174 هـ 1760 /م جدد له السلطان الولاية في رسالة أرسلها إليه يقول فيها : "أمير الأمراء الكرام...إنه قد بلغني عنك وأنك أهلا الميرميرانية(كذا) وصاحب شجاعة وغيرة، وبناء على ذلك يجب في حقك العناية.... من مكارم سلطتي السنية في هذه السنة بصدور هذا الفرمان الجليل المقرون باليمن والبركة، المؤرخ باليوم التاسع من شهر ربيع الأخر سنة 1174هـ، وأبقيك باي بايات في الجزائر الغرب، كما كنت سابقا تتصرف فيها... لتطبق أحوال البلاد وتحمي العباد تصونهم وتعاشر رجال اوجاق الجزائر بالتي هي أحسن، تعمل بجميع أوامر فرماني وتبذل سيفك واجتهادك في أداء خدمة دولتي العلية وإياك والظلم والتعدي على الفقراء والمساكين وسكان البلاد والقاطنين في المملكة...في اليوم التاسع من ربيع الأخر 1174 هـ."[2]

وبعد وفاة الداي علي باشا أرسل فرمان لتولية مُحَمَّد باشا سنة 1180 هـ/ 1763 م بعدما أرسل الديوان وأهل الجزائر لتوليته لما عرف عنه من اخلاص، وبعد عام من ذلك تم تجديد الولاية لداي مُحَمَّد باشا، [3]كما تكرر تعيين والي جزائر الغرب حسين باشا في 03 شوال 1236 هـ/ 1821 م، وذلك بناء على فرمان صادر من السلطان محمود خان الثاني(1839 – 1808م) .[4]

ويعدّ تجنيد الشباب أحد القضايا الأساسية في العلاقة بين الدولة العثمانية والجزائر، حيث كان يتم تجنيد الشباب في مختلف السواحل العثمانية، وجلبهم للعمل في الجزائر، بمختلف الأجناس المكونة لها ويجمعهم الانتماء إلى الدولة العثمانية، ولتحقيق ذلك تم تشكيل ممثليات للجزائر في إستانبول وأضنة، وإزمير وأنطاليا وغيرها من سواحل الأناضو، يتم تجنيد المتطوعين في صفوف الإنكشارية في

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3190، ملف1 ، وثيقة رقم 03.
[2] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3205، ملف1 ، وثيقة 12 .
[3] المكتبة الوطنية الجزائرية ، المج 3205، الملف1 ، وثيقة14.
[4] المكتبة الوطنية الجزائرية ، المج3190 ، الملف1 ، وثيقة34.

أوجاق الجزائر بالأستانة بتقديم طلب من الداي للسلطان العثماني الذي يتفضل ويوافق على ذلك مرة كل خمس سنوات في الحالات العادية التي لم تكن فيه الايالة في حروب أو تعاني من التهديد الخارجي، فوصلت أول فرقة من الجيش الإنكشاري إلى الجزائر عام1520م.[1]

ولا تبدأ العملية إلا بإصدار السلطان العثماني فرمان يسمح للدائيات الجزائريين بتنظيم عملية التجنيد وبذلك يرخص لها في المدن العثمانية، وفي حالات أخرى يقوم الصدر الأعظم أو القبودان دريا بإعلام ولاة المقاطعات العثمانية بعملية التجنيد، حيث رصدنا في بعض الوثائق ترخيص قائد الجيش العثماني مُحَمَّد خسرو لوالي إزمير يدعوه فيه، إلى السماح للجزائريين للقيام بعملية التجنيد وسبب الترخيص أن الباب العالي كان يمنع عملية التجنيد، بسبب قيام السفن الحربية الجزائرية بالإستيلاء على السفن التابعة للرعايا العثمانيين أو التابعة لدول أوربية أمضت إتفاقيات صداقة مع الباب العالي. وكان الباب العالي يرسل فرمانات لتجنيد الشباب ومن أمثلة على ذلك نجد:

ومن أهم البعثات التي أرسلتها الإيالة في أخر عهدها بعثة انطلقت يوم 20 جمادى الأولى 22/1215سبتمبر 1800م، بأمر من الداي مصطفى باشا 1798 /1805م، نحو رودس وأخرى مكونة من 22 موظفا صوب أزمير، وعادت إلى الجزائر وهي تحمل على متن سفنها279 متطوعا.[2]

ففي 03 سبتمبر 1826م بعث الحاج خليل أفندي مفتي الجزائر في أزمير إلي الداي حسين يطلب منه إرسال ثلاثة عشر دائيا للإشراف علي دائرة الخان،[3] وكمثال علي هذا النوع من التجنيد نذكر الرسالة التي أرسلها وكيل الجزائر في أزمير إلى الباشا يخبره فيها عن تجنيد عدد من المتطوعين وإرسالهم إلي الجزائر.[4]

وكانت توجد طريقة اخرى وهي المبادرات الفردية وهذه الطريقة بعيدة عن مراقبة الباب العالي اتبعتها الجزائر لجلب المتطوعين بحيث يقوم الجنود بعد قضائهم فترة طويلة في الجزائر وجمعهم الكثير من المال بالذهاب إلى أوطانهم لزيارة ذويهم، ويحدثونهم عن حياة الرفاهية والرخاء التي يعيشونها في الجزائر،

[1] جمال قنان : **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م ، ص81 .

[2] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج، 3190 الملف1 ، الوثيقة رقم 316.

[3] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3190 ، الملف الأول، وثيقة 176، أنظر أيضا :الوثيقة 146.

[4] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3190 ، الملف1 ، الوثيقة رقم 101.

ويشجعونهم على العودة معهم إلى الإيالة حيث يقدمونهم إلى" مقاطعة جي " الذي يسجلهم في دفتر الجند ثم يتولون بأنفسهم تعليمهم قواعد النظام وكمثال على هذا النوع من التجنيد نذكر ما قام به جندي جزائري يدعي كرد أغلي الذي استقر بإسطانبول لمدة ثلاثة سنوات بعدما غرقت السفينة التي كان على متنها وخلال هذه المدة استطاع أن يجمع عدداً من المتطوعين وجاء بهم إلى أزمير ليتوجه بهم إلى الإيالة[1]

وشهدت ايضا ايالة الجزائر مراسلات رسمية، والتي شكلت بدورها آلية فعالة لتأمين الايالة من الأخطار الخارجية لتعزيز استقرارها الداخلي، الى جانب دورها في معالجة الخلافات تنظيم العلاقة السياسية بين الجانبين ونذكر منها على سبيل المثال:

كان غزاة البحر الجزائريون يقومون باعتراض للسفن التابعة لدولة صديقة للدولة العثمانية، فتقوم تلك الدولة بتقديم شكوى إلى السلطان العثماني. فيتدخل هذا الأخير لإصلاح الأمر بتسوية الخلافات بين الإيالة وتلك الدولة الأوروبية، أو بتصويب الأخطاء التي يرتكبها أولئك البحارة، أو حتى السلطات العليا في الجزائر، ومنها عندما تدخّل السلطان العثماني عثمان الثالث مستفسرا عن سبب عدم إطاعة أوجاق الجزائر لأوامر السلطان، المتعلقة بضرورة عدم المساس بأي شخص سويدي بحكم المعاهدة التي كانت تربط الدولة العلية مع السويد،[2] فأرسل السلطان لأجل ذلك فرمان إلى داي الجزائر الداي علي باشا سنة 1170 هـ/ 1756م، يأمره بإعادة ممتلكات القنصل السويدي وتعويض الخسائر التي لحقت به بقوله:" ...والآن فالذي صار في مسموع سعادة من جملة الأخبار والآثار الذي تعرض علي من دار خلافتي وأن عبيدى أهل الجزائر وصلوا إلى تونس وحاربوا من خلالها.....قديم الزمان وأخذوا أمواله وعياله وأولا لقواعد جميع الملل...والآن نآمركم بمجرد وصول هذا الفرمان العالي الشأن تبادروا بالسمع والطاعة والانقياء لأمري وتسلموا في الحين جميع المال والأشياء.."[3]

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3190 ، الملف1 ، الوثيقة رقم 165.

[2] جمال قنان : **قضايا و دراسات...، المرجع السابق**، ص83.

[3] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3205 ، الملف1 ، الوثيقة رقم 10.

الفرمان الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث 1171هـ/ 1757 م، لوالي الجزائر الغرب ينهيه عن العداوة مع سائر دول النصارى ويأمر بالصلح مع الدينمارك سنة 1183هـ/ 1769 م، ومما جاء فيه:"..لما كانت دولتي العلية في هذه الأيام مشتغلة بالحروب مع الموسكو الكافر الخبيث الذي أظهر الخيانة وأراد إهانتنا لا يصوغ لأحد أن يفسد عقد الصلح والسلم الذي بيننا وبين سائر دول النصارى الآخرين... إنكم فسختم عقد الصلح مع الدينمارك وطردتم قونسل الموصى إليه...وإن ما دام الصلح بين دولتي العلية ودولة.."[1]

وحتى لا تتصادم السياسة الخارجية للجزائر مع السياسة الخارجية للدولة العلية، كان السلطان يرسل أوامر سلطانية إلى دايات الجزائر يعلمهم فيها بعقد الدولة العلية لمعاهدات صداقة أو هدنة مع الدول الأوروبية .الأمر الذي يستوجب مراعاة هذه المعاهدات، وذلك بعدم التعرض لسفن هذه الدول، وضرورة إعادة ما تم الاستيلاء عليه من طرف بحارة الجزائر، وتعويض ما تم إتلافه أو استهلاكه، ومن أمثلة الأوامر التي تبين ذلك، الفرمان السلطاني الصادر عن السلطان سليم الثالث1789- 1808م والموجه إلى الوزراء والقضاة والحكام ومنهم دايات جزائر الغرب سنة 1212هـ/ 1797م، المتضمنة إبلاغهم بانعقاد صلح بين النمسا والدولة العلية، وبناء على ذلك فإن السلطان يأمر بعدم التعرض لتجار النمسا وسفنهم، ومما جاء فيه:"..وزيري والي الجزائر الغرب حسن باشا وسائر الوزراء العظام الموجودين في البلدان الكائنين على سواحل البحر الأبيض... سفير دولة النامسة المقيم بدار خلافتي الذي اسمه..."[2]

وفي هذا السياق ورد فرمان آخر صادر عن السلطان محمود الثاني أرسله إلى الداي عمر باشا في أواخر شوال سنة 1230 هـ/ 1815م، يتضمن أمرا بالإفراج عن سفينة نمساوية استولى عليها رؤساء البحر الجزائريون[3]

وكذلك الفرمان الصادر عن السلطان نفسه، والمرسل والي جزائر الغرب سنة1215 هـ/ 1800 م، المتضمن الإعلام بعقد معاهدة صلح بين روسيا والدولة العلية، والأمر بالإفراج عن سفينة روسية تمّ

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3204 ، الوثيقة16 .

[2] المكتبة الوطنية الجزائرية ، المج 3205 ، ملف1 ، الوثيقة22 .

[3] المكتبة الوطنية الجزائرية ، المج 3190 ، ملف1 ، الوثيقة 29.

حجزها، والأمر بتعويض الخسائر، وتحرير أحد التجار الروس وإعادة ممتلكاته التي سلبت منه من طرف أحد غزاة البحر التابعين للجزائر.[1]

ثانيا: البحرية الجزائرية ودورها في العلاقات الجزائرية العثمانية.

I. مساهمة البحرية الجزائرية في تحرير طرابلس الغرب وتونس وضمها للدولة العثمانية.

1.تحرير طرابلس الغرب1551م.

كان الإسبان قد إستولوا على طرابلس الغرب منذ عام (916هـ / 1510م)، الذي ظلو يحكمونها حتى عام 1530م، أين تنازلت إسبانيا عنها نظراً لإنشغالها بمشاكلها في أوروبا، ومنحها الإمبراطور شارل الخامس لفرسان القديس يوحنا،[2] وهذا لتعويضهم عن خسائرهم في شرق المتوسط من جهة، ومن أجل كسب الرأي العام الميسحي وظل حكمهم إلى غاية 1551م، أين أفلح الأتراك في شن هجوم على هؤلاء الفرسان بقيادة مراد آغا، [3] حيث إتخذ مراد آغا تاجوراء مقراً لإمارته، وباشر العمل بتحصينها ثم قام بإعداد قوة من الأهالي إضافة إلى ما معه من جنود، وبدأ يشن هجمات متفرقة ضد الفرسان و عمل مراد آغا على توسيع إمارته، ففي سنة1543م، ضم مدينتي مسلاته وترهونة، وفي سنة 1544م، ضم غريان وبني الوليد، وكان في الوقت نفسه يُعلم إستانبول عن أوضاعه ويحثها على ضرورة الإسراع بإرسال الأسطول.[4]

---

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية ، المج 3205 ، ملف1 ، الوثيقة 27.

[2] **فرسان القديس يوحنا:** هي منظمة نسبت إلى مالطا ثم تحولت إلى هيئة كانت قبل الحروب الصليبية تتولى رعاية الملاجئ في القدس و مساعدة المحتجين خاصة منهم الحجاج، ثم تحولت إلى منظمة دينية فرسانية خلال زمن الحروب الصليبية ووضعت تحت حماية القديس جيوفاني باتيستا، كما عرفوا بإسم اليوحانين في بعض الحالات النادرة ساهموا في الدفاع عن الأراضي المقدسة ضد المسلمين و كانت لهم أراضي في فلسطين و سوريا و عندما طردهم صلاح الدين من القدس قاموا بإحتلال جزيرة ردوس و أقاموا دولة حقيقية تحت حماية البابا و المسيح، أنظر: إيتوري روسي: **طرابلس تحت الحكم الاسبان و فرسان مالطا**، تر: خليفة مُحَمَّد التليسي، المنشأة للنشر و التوزيع و الاعلان ، طرابلس ،1969، ص49- 50. أنظرأيضا: عمر مُحَمَّد الباروني،**الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابس الغرب**، مطبعة الناجي، طرابلس الغرب، 1952م، ص75 .

[3] **مراد آغا:** ولد في راقوسا بإيطاليا، بيع في الأستانة لأحد النحاسين، قام بتعليمه وتربيته وسماه مراد، حبب إليه الإسلام دخل الجيش فإلتحق بإبراهيم باشا في حملته على بلاد فارس واشتهر في هذه المعارك ومنح لقب آغا، ثم انظم إلى خير الدين بربروس الذي عينه في تاجوراء. أنظر نفسه، ص ص 110،111.

[4] هشام شلبي، رمزي ربعي: **طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول(1551–1711م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: عبد الكريم خبزاوي، جامعة سوق أهراس، 2021-2022م، ص 42.

أمر السلطان سليمان القانوني (926-974هـ/ 1520- 1566م) قبيل صيف (958هـ/1551م) بإعداد الأسطول العثماني، المكون من 140 سفينة من مختلف الأحجام والأنواع إلى عرض البحر، بقيادة "سنان باشا"[1] القائد العام للأسطول العثماني، بالإضافة إلى سفن "درغوث رايس" [2]بايلرباي الجزائر التي بلغت حسب المصادر خمسين سفينة، وكذلك صالح باي حاكم رودس، وقد حاذى الأسطول العثماني الساحل الصقلي، ثم هاجم مالطا وحاول عبثا الهجوم على مدينة نوتابيلي (Notabile) ولكنه إستطاع أن يغزو جزيرة قوزو (Gozzo)[3] وأسر منها 5 آلاف شخص، اتجهوا بهم جميعا إلى مدينة طرابلس، فوصلوها في الخامس من شهر أوت.[4]

حل الأسطول على طرابلس الغرب، ونزل "سنان باشا" في منطقة تاجوراء حيث يقيم "مراد آغا"، وقام بإيفاد رسول عربي يحمل علما أبيض ومعه رسالة للفرسان يطلب منهم أن يسلموا المدينة، ويعدهم فيها بالإبقاء على حياتهم وأموالهم، وشرع (سنان باشا) في إنزال الجيوش والمدافع إلى البر ورتب الجيش، وأحاط بالمدينة من كل ناحية، فحفرت الخنادق، ونصبت المدافع البرية قرب سيدي الشعاب، واتخذ الأسطول مواقعه من البحر، ولم يشرعوا في الهجوم حتى يعلموا موقف الفرسان[5]، حين رست سفينة سفير فرنسا لدى الدولة العثمانية دارامون (Daramon) في تاجوراء بناء على طلب رئيس أساقفة مالطا، وحاول إقناع "سنان باشا" بعدم محاصرة القلعة، لكن ذلك لم يعد ممكنا

---

[1] **سنان باشا:** هو قائد وبحار عثماني خاض العديد من الحرب البحرية على رأس الأسطول العثماني ساهم في تحريرطرابلس الغرب وتونس وإخضاعهما للدولة العثمانية. **ينظر:** الجبوري رابحة مُحَمَّد: **القائد سنان باشا و جهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574م**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، تكريت، 2011م، ص 24.

[2] **درغوث باشا:** ولد حوالي (890هـ/1485م) في احدى قرى الأناظول ناحية سرد اللوز في موغلا وهو ابن أحد الاتراك تعلم في شبابه رمي السهام وركوب الخيل ولوجوده في منطقة بحر ايجا فقد تطوع للعمل في سفينة احد البحارة الأتراك، وتعلم امور السفن وشؤون البحر المدفعية تابع نشاطه البحري في سواحل جنوة و اسبانيا ونابولي وصقلية، وكان من المقربين من خير الدين بربروس. ينظر: برينا كوساتنزيو: **طرابلس من 1510 الى 1850م**، تر: خليفة مُحَمَّد التليسي، دار الكتب الوطنية، ط 1، بنغازي، ليبيا، 1985 م، ص 37

[3] **جزيرة قوزو (gozo):** تمثل جزيرة قوزو جزء من مالطا، وهي ثاني أكبر جزيرة في سلسلة الجزر السبع وتطل على البحر الأبيض المتوسط للمزيد ينظر: الحمودي ياقوت: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1977م، ج1، ص 65.

[4] إيتوري روسي: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911**، تر،تح: خليفة مُحَمَّد التليسي، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، ليبيا، 1969م، ص209.

[5] ابن غلبون: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تح: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي،بنغازي، ليبيا، ط1، 2004م، ص159.

والسلطان قد قرر محو الوجود المسيحي في هذه المدينة رغم إعتراف الدولة العلية بحق فرنسا في حماية الأقلية المسيحية هناك.[1]

وفي يوم (6 شعبان 958 هـ/9 أغسطس 1551م) أُمر الجيش العثماني بالهجوم، فإستهدفت المدافع الأبراج والأسوار وقصر الحكومة، وأحرزت المدفعية نجاحا فتقدمت ونصبت على مسافة 150 متر من قصر الحكومة، وكان ضرب المدافع قويا ومحكما، وعمت الفوضى بين جنود الفرسان، وألحوا على ضباطهم في طلب الصلح، وطلب بعضهم اللجوء إلى مالطا، واعتقد حاكم المدينة "فالييرا" أن سقوط المدينة في يد العثمانيين أمر لا مناص منه، فأرسل إلى "سنان باشا" يطلب منه المفاوضة في الصلح، وتم الإتفاق على الإستسلام وإنسحاب الفرسان إلى مالطا.[2]

وفي 16 أوت 1551م أصبحت طرابلس ولاية عثمانية، وباشروا تطبيق الإجراءات العثمانية الإدارية منها والعسكرية مرت الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب بعدة مراحل تميزت كل مرحلة عن الأخرى وإنعكست نتائجها على الإيالة. حيث شمل الحكم التركي كافة أجزاء ليبيا الحديثة وهي: طرابلس الغرب، برقة، فزان.[3]

2.دور البحرية الجزائرية في معركة ليبانت:

كانت جمهورية البندقية الدولة الإيطالية الوحيدة التي لم تخضع لإسبانيا، واتبعت سياسة الحياد للحفاظ على مصالحها، رغم توتر علاقاتها مع الدولة العثمانية بسبب غارات قراصنة قبرص. لذلك قرر السلطان العثماني السيطرة على قبرص، وطلب من البندقية تسليمها سلمياً سنة 1570م، لكن مجلس الشيوخ رفض، فتم غزوها عسكرياً وسقطت بيد العثمانيين سنة 1571م، أدى ذلك إلى خوف أوروبا، فبادر البابا بيوس الخامس إلى تشكيل "الحلف المقدس" الذي ضم إسبانيا والبندقية ودولاً أوروبية أخرى لمواجهة العثمانيين. من جهته، استعد العثمانيون للحرب واستدعوا قواتهم، ومنها أسطول الجزائر بقيادة العلج علي[4].

[1] فريد محمد بك المحامي: **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الجيل، بيروت، 1977م، ص ص 91-95.

[2] ابن غلبون: **المصدر السابق**، ص 160-161.

[3] رأفت الشيخ:**تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الدراسات للبحوث الإنسانية والإجتماعية، الهرم، ص234.

[4] محمود سهيل طقوش: **العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**، دار النفائس، ط1، بيروت، 1995 م، ص216 .

اندلعت معركة ليبانتو يوم 9 أكتوبر 1571م بين الأسطولين، حيث كان الأسطول المسيحي أقوى عدداً. انتهت المعركة بهزيمة العثمانيين بعد مقتل قائدهم علي باشا، لكن العلج علي تمكن من تحقيق بعض النجاحات والانسحاب بأسطوله سالماً، رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها العثمانيون[1].

3.دور البحرية الجزائرية في تحرير تونس1574م.

بعد الهزيمة البحرية التي مر بها الأسطول العثماني في ليبانت، وإشتداد الضغوط عليه، وإحتلال تونس وحلق الوادي من طرف الإسبانيين في خريف (980هـ/1573م)، وتهديد بقية السواحل المغاربية، إلا أنّ الباب العالي أخذ ذلك في الإعتبار، مما جعله يأذن بالبدء في إستعداداته العسكرية لتخلص من الوجود الإسباني وتدمير قلعتي حلق الوادي وتونس، ومن أجل ذلك أرسل السلطان العثماني تعليمات للجزائر وطرابلس الغرب والقيروان بالإستعداد لإسترجاع تونس ومنه أرسل السلطان العثماني فرمان إلى كل حكام تونس والجزائر وطرابلس الغرب من أجل المشاركة في التخلص من الهيمنة الإسبانية،[2] ومن أهم هذه الرسائل نجد :

-إرسال فرمانا إلى بايلرباي رمضان بتاريخ (16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م)من أجل الإستعداد للحملة وجاء مضمون الرسالة :" ... من أجل الجهاد، ضد الكفار والخائنيين، ففي ربيع هذه السنة البهيجة، عزمنا على تجهيز أسطول همايوني المظفر لإرساله إلى جانب ولاية تونس، لذا يجب إعداد وتهيئة سائر اللوازم والمهمات..."[3].

-وإرسال أيضا إلى بايلرباي الجزائر بتاريخ(21ذي القعدة 980هـ/ 25 مارس1573م)من أجل إعداد العساكر وجاء مضمونها كالأتي:".... وفقا لما هو مبين لتوجه العساكر إلى تونس بالطريقة التي ترونها مناسبة، تعاونو على ذلك ...."[4]

---

[1] رحيمة بيشي: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10-11هـ/ 16-17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التاريخ، تخصص التاريخ الحديث، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية،2021- 2022م، ص 485.

[2] ابن غلبون: **المصدر السابق**، ص 170.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** رقم 21، حكم رقم 637، ص266، بتاريخ(16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م)/ فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص 215.

[4] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** رقم 21، حكم رقم 526، ص 220، بتاريخ(21ذي القعدة 980هـ/25 مارس1573م)/ فاضل بيات: **المرجع السابق** ، ص 215.

-وبعدها إرسل فرمان لبايلرباي تونس بتاريخ (16 ذو الحجة981هـ/7 أفريل1574م) أعلن عن خروج الأسطول "برفقة سائر القادة والأمراء والإنكشارية وأرباب التيمار والمحاربين المتطوعين...، ثم اجتمع أنت وأمير أمراء الجزائر "رمضان باشا"، وأمير أمراء طرابلس الغرب "مصطفى باشا"، وأمير أمراء الجزائر السابق "أحمد باشا"، وإتحدوا يدا واحدة، وتوجهوا نحو تونس وحاصروها أو قوموا بمحاصرة بنزرت.....وعليكم بذل كل ماتستطعون من جهد وقدرة لحماية الأهالي والبلاد.."[1]

- في حين طلب من بايلرباي الجزائر إعداد 100 خيمة لدعم الأسطول الهايموني :" ... لتحمل العساكر المرسلة من الجزائر إلى حلق الوادي 100 خيمة للأسطول الهايموني. فلتعملوا على تسجيل كل اللوازم والمعدات وإعداد الأسطول ....."[2]

تحرك الأسطول العثماني بقيادة قلج علي صحبة "سنان باشا" قائد الجيش البري في(23محرم982هـ/15ماي1574م)، وتكونت الحملة من جنود وبحارة بالآلاف، فاق عددهم 55.000 من مختلف الإيالات العثمانية، وكذا تجهيز أسطول مؤلف من 300 سفينة بمختلف أنواع الأسلحة.[3]

بدأت المعارك يوم17جويلية، حيث كُلّف "قلج علي" من طرف "سنان باشا" بفرض الحصار على حلق الوادي من جهة الجنوب وتحطيم القلعة، بدأ القصف المدفعي العثماني ضد القلعة يوم 21 جويلية إنطلاقا من الساحل[4]، مما أدى لتهديم أجزاء من أسوارها، وتقدّمت القوات المحاصرة حتى بلغتها، لقد إستمرت أعمال الحصار لمدة شهر، عثروا خلالها على نفق طويل محصن، وبالقرب من المنطقة التي كان متواجدا فيها "سنان باشا"، كان بداخلها الرجال والآلات الحربية، وهجمو هجوم

[1] الأرشيف العثماني:**مهمة دفتري** رقم24، ص 75، بتاريخ(15 ذي الحجة 981هـ/ 7 أفريل 1574م)/ **نفسه**، ص226-227.

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** رقم 24، ص 107، بتاريخ(20 ذي الحجة 981هـ/12 أفريل 1574م)/**نفسه**، ص 228.

[3] أحمد بن أبي ضياف : **المصدر السابق** ج2، ص23.

[4] رحيمة بيشي: **العلاقات السياسية التونسية الإسبانية في أواخر الدولة الحفصية (898-982هـ/1494-1574م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: شكيب بن حفري، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص 145 .

عنيف، وفي صبيحة يوم 23 أوت سقطت القلعة، وتم مقتل "رمضان باشا" بايلرباي طرابلس الغرب[1].

طلب أمراء مدينة تونس، العون من "سنان باشا" لتحرير الباستيون، فبعث إليهم "قلج علي"، ولما وصل إليه ورأى حصانته، طلب هو الآخر منه مددا جديدا، فأوفد له حوالي 1000 جندي بقيادة "علي آغا" مُجهّزين ب14 مدفعا صغيرا وكبيراً،[2] وتوحّدت القوات وشدّد الحصار على الإسبان، يُذكر أن تلك الأيام، كانت من أقسى ما عانى الإسبان يقول "روفيينو"(Rouvino) واصفا المشهد:" أظلمت السماء لغزارة الحجارة المنهالة علينا، وإحترقت من كثرة الأجسام الملتهبة" [3]

وبعد معركة طويلة تكبد الجانبان خسائر معتبرة، فالإسبان وحدهم خسروا 8 آلاف شخص، أما العساكر العثمانية ومعها قوات المتطوعين من تونس وطرابلس والجزائر، فقد إستشهد منهم 10 آلاف في حربهم مع الإسبان، وهكذا قضي على وجود الدولة الحفصية وعلى الوجود الإسباني في تونس.[4]

وفي الأخير يمكن القول أن إسترجاع تونس أحدثت موجة عارمة من الإبتهاج في جميع أنحاء العالم الإسلامي، حيث قال الصدر الأعظم "مُحَمَّد باشا" لسفير البندقية بفرح:"حلقتم ذقننا في ليبانتو، فقطعنا يدكم في تونس، الذقن ينبت غيرها، أما اليد فلا ينبت غيرها أبدا".[5] وألحقت تونس رسميا بالعثمانية، وعين "سنان باشا" و"حيدر باشا" حاكما مسؤولا عليها وكانت في بداية الحكم تابعة لايالة الجزائر.

II. مشاركة البحرية الجزائرية في المعارك العثمانية خلال القرن 12هـ/18م.

1. جهود الأسطول الجزائري في حرب البنادقة 1639–1699م:

[1] **نفسه**، ص 149.

[2] **نفسه**، ص 151.

[3] Paul Sebag:"**une Relation inédite sur la prise de Tunis par les Turcs en 1574**"publier université de Tunis, 1971, p228.

[4] رحيمة بيشي:**العلاقات السياسية..**، **المرجع السابق**، ص 153

[5] نفسه، ص 154.

دخلت الدولة العثمانية في حرب مع البندقية في الساحل الدلماشي بألبانيا في سنة 1639، فاستنجد الباب العالي بالبحرية الجزائرية لتساعده في هذه المعركة فلبي الأسطول الجزائري النداء تحت قيادة "**علي بتشين** ، وأثناء طريقه إلى مساعدة العثمانيين تعرض لعاصفة بحرية شديدة أجبرت السفن الجزائرية والتونسية إلى للجوء لميناء فالونا، فهاجمهم أسطول البندقية تحت قيادة الأميرال كبيلو Capello، بـ 20 سفينة وقتلوا 1500 شخصا وحرروا 4634 أسيرا مسيحيا كانوا على ظهر المراكب، وخربوا تسعة مراكب واستولوا على أثنى عشر منها، وتمكن علي بتشين بصعوبة من إنقاذ المراكب الباقية.[1]

فقام السلطان بمعاقبة رعايا البندقية ومصادرة أموالهم ووعد بتعويض البحارة الجزائريين بسفن جديدة، لكن بعد صلحٍ مع البندقية لم يُنفّذ هذا الوعد، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية لاحقاً، لهذا سعى العثمانيون لفتح جزيرة كريت لأهميتها الاستراتيجية، فجهزوا حملة عسكرية سنة 1645م بمشاركة أساطيل الجزائر وتونس وطرابلس.[2] ونجحوا في البداية في السيطرة على مدينة خانيه، رغم استمرار المواجهات والهجمات المتبادلة مع البنادقة، شهدت الحرب عدة معارك، حقق فيها الطرفان انتصارات وهزائم، كما تعرضت الجزائر لهجوم من فرسان مالطة فردت عليهم بهجمات بحرية. ورغم الدعم المالي والعسكري العثماني، واجه الأسطول صعوبات وخسائر، وتراجع أحياناً بسبب الظروف مثل انتشار الطاعون، استمرت الحرب سنوات طويلة حتى تمكن العثمانيون في النهاية من السيطرة على كريت، مما أنهى الصراع لصالحهم[3].

2. مساهمة الجزائر في الحرب الروسية العثمانية 1769–1774م.

اندلعت الحرب الروسية العثمانية الكبرى (1768–1774) بسبب دخول القوات الروسية إلى بولندا وتزايد تدخلها في شؤون الدولة العثمانية، مما دفع السلطان مصطفى الثالث إلى إعلان الحرب.برسال فرمان الى والي الجزائر وجاء فيه:" أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء ذو الفخام وذو القدر والإحترام ... باي بيلار جزائر الغرب ... ليكن في علمكم أن عساكر الإسلام في هذه السنة المباركة

[1] حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدي، ط5، الجزائر، 2007 م، ص117.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 229.

[3] Hammer j De: **Histoire de l'empire Ottomane depuis son origine Jusqu'à Nos jours**, T10, paris, 1837, P71.

هم في مواجهة أعداء الدين عدو الدولة ... ترقبنا وانتظرنا قدوم جنود الطرفين أناس دائرة أوجاق جزائر الغرب فعلى الدوام إجراء فريضة الغزو والجهاد باذلين أنفسهم في تنفيذ أو امري ... قدوم من له ذكر وصيت في علم المدافع من ثغرات الطوبجية عددًا قدره خمسين رجلاً."[1]

كانت لروسيا عدة دوافع، منها اقتصادية للسيطرة على سواحل البحر الأسود، وسياسية للوصول إلى المضائق وإسطنبول، ودينية باعتبار نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية، قادت كاثرين الثانية الاستعدادات الروسية، وحرّضت الشعوب المسيحية في البلقان والقرم ضد العثمانيين. ورغم اعتراض بعض قادة الدولة العثمانية بسبب ضعف الاستعداد، أُعلنت الحرب بعد استمرار الاستفزازات الروسية[2].

شهدت الحرب تفوقًا روسيًا واضحًا، حيث هُزم الأسطول العثماني في معركة تشيسمه، كما سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم. في المقابل، شاركت إيالة الجزائر وتونس في دعم العثمانيين، وحقق الأسطول الجزائري بعض النجاحات في فك الحصار عن بعض المناطق، انتهت الحرب بتوقيع معاهدة كوجوك كينارجه، التي أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن أراضٍ في شمال البحر الأسود ومنح امتيازات كبيرة لروسيا، فكانت من أسوأ المعاهدات في تاريخها[3].

III. الأسطول الجزائري في معركة نافرين1827م.

شارك الأسطول البحري الجزائري إلى جانب الدولة العثمانية خلال ثورة اليونان التي كانت نتيجة استياء اليونانيين من الوجود العثمانيين، حيث كونوا جمعيات سياسية بطريقة سرية أطلقوا عليها اسم هتيري،[4] التي كان لها نشاط سياسي كبير استهدف التخلص من النفوذ العثماني، وابتداء من عام 1812 م، بدأت هذه الجمعية تعمل في العلن واتخذت من مدينة أوديسا بروسيا مركزا لها واستطاعت هذه الجمعية أن توحد وتجمع صفوف اليونانيين في إقليم مورا.

---

[1] خليفة حماش: **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، منشورات كلية الآداب والحضارة الاسلامية، ط2، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 2016م، ج1، ص ص 30-31.

[2] سيليا خوجة، أمانب بونخلة : **دور البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال الفترة الحديثة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2022-2023م، ص93.

[3] رحيمة بيشي: **مراكز حركة ..،ا لمرجع السابق**، ص 517.

[4] **هتيري** :هي جمعية يونانية معناها الجماعة الأخوية وتأسست في فينا عاصمة النمسا كان عملها سري إلى غاية 1821م، ينظر: عائشة جميل: **المرجع السابق**، ص150.

وعندما أدرك حكام الجزائر خطورة هذا الامر أرسلت الجزائر أسطولا بقيادة الرايس علي يونس الذي مكث في خدمة السلطان زهاء خمسة سنوات، كما دعمت القوات البحرية العثمانية بأسطول ثاني بقيادة علي الحاج مُحَمَّد، وثالث بقيادة الحاج سليمان وهذا ماذكره نقيب الاشراف في مذكرته بقوله: "أنه في سنة 1228 هـ/ 1813 م، سافرت المراكب الجهادية (الجزائر) بقصد الغزو على الكريك (اليونانيون) ومعهم القبطان حميدو، فأخذوا منهم (الثوار) اليونانيين الذين كانوا ثائرين على الدولة العثمانية من أجل الاستقلال عنها (أكثر من عشرين مركبا) مسوقة بالقمح و السلع، منها ثلاثة كرايط (كورفيت) من غير مدافع..."[1].

مع انتشار رقعة الثورة الانفصالية في معظم مناطق شبه جزيرة المورة، وتخوفًا من تأثيرها على الوجود العثماني في جنوب شرقي أوروبا، خاصة في منطقة البلقان، طلب الباب العالي دعمًا عسكريًا من أبرز حلفائه المسلمين، وعلى رأسهم مُحَمَّد علي باشا والي الاسكندرية (مصر)، وداي الجزائر حسين باشا. وفي هذا السياق، استدعى الباب العالي الأسطول الجزائري للمشاركة في حرب اليونان التي اندلعت سنة 1820م، وقد وجّه الحاج خليل، مفتي الجزائر المقيم في أزمير، رسالة إلى حسين باشا بتاريخ 3 شوال 1236هـ، يدعوه فيها إلى المشاركة في هذه الحرب.[2] فاستجاب الداي، وأمر بتجهيز ست سفن حربية، وعيّن على قيادتها الحاج علي أرناؤوط، وذلك في سنة 1236هـ الموافق لـ1820م. غير أن الأسطول الجزائري تكبد خلال العامين اللذين قضاهما في المياه اليونانية خسائر، حيث فقد سفينتين أُحرقتا فجأة، وقُتل من كان على متنهما من البحارة والجنود[3].

يقول ايضا احمد الشريف الزهار:" لما وصلت السفن الجزائرية بقيادة الرايس صالح في عهد الداي مُحَمَّد باشا 1766 - 1791م، إلى جزر اليونان التقوا بمراكب يونانية ودارت حرب بحرية انتصرت فيها السفن الجزائرية، فلما صار هذا الخبر إلى إستانبول، أمر السلطان العثماني الجزائريين للإتجاه الى مدينة إستانبول، بسفنهم يحملون عدداً من الأسرى والقتلى مصلوبين على المراكب

[1] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص109 .

[2] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3204 ، الوثيقة10.

[3] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص158.

الجزائرية، وقد خرج سكان المدينة لرؤية المراكب الجزائرية، وهم يحتفلون يوم عيد، وكافة السكان يدعون للجزائريين بالنصر".[1]

خلت سفن الأسطول الجزائري في مواجهات بحرية عنيفة مع سفن الانفصاليين اليونانيين في عشرات المرات، كانت السفن الجزائرية ببحاراتها تحقق انتصارات على اليونانيين، الأكيد أنها تسعد الداي حسين باشا والجزائريين بصفة خاصة، كما تفرح السلطان العثماني وسكان مدينة إستانبول بصفة عامة، وقد مكثت السفن الجزائرية حتى بداية عام 1824م، وعند حلول فصل الشتاء وبسبب صعوبة المكوث في البحر، رجعت السفن الجزائرية إلى مدينة الجزائر لقضاء فترة راحة وبطلب من الجزائريين، على أن تعود للحرب مرة أخرى بداية من فصل الربيع من نفس السنة. [2]

دامت المساهمة الجزائرية الأولى في هذه المواجهة ، سنتين و ثلاثة أشهر بداية من سنة 1821م إلى غاية سنة 1824م،[3] إستطاعت من خلال هذه المشاركة الجزائرية، تؤكد عمق العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية في الإطار الإسلامي، وردا على الكثير من الأوربيين الذين بدأوا في توجيه شكوك للبحرية الجزائرية ، على أنها قوة عادية أخذت أكثر من حجمها الحقيقي ، في هذه الفترة خاصة بعد الإعتداء البريطاني الهولندي عليها عام 1816م[4].

أما المساهمة الثانية في حرب الإنفصال اليونانية، فقد بدأت بعد إنتهاء الحرب الجزائرية البريطانية عام 1824م، وإمضاء معاهدة الصلح بين الحكومتين الجزائرية والبريطانية ، أواخر شهر ذي القعدة عام 1239 هـ الموافق لأواخر شهر جويلية من عام 1824.[5] فقد أرسل قابودان داريا الدولة العثمانية مُحَمَّد خسرو باشا فرمانا للداي حسين باشا في أواسط رجب من عام 1240 هـ الموافق لشهر مارس 1825م، يطلب فيه إرسال السفن الحربية الجزائرية إلى بحر ايجه،[6] محددا قوة عسكرية تقدر بـ 500 بحارة جزائري؛ عام 1824م، وقد استجاب الداي حسين باشا للرسالة السلطانية

[1] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 112.

[2] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص120.

[3] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3204 ، الوثيقة 12-15-17.

[4] سيليا خوجة، أمانب بونخلة : **المرجع السابق**، ص95.

[5] المكتبة الوطنية الجزائرية، المج 3204 ، الوثيقة 24-29.

[6] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 184.

حيث جهز ستة سفن حربية، مختلفة الأحجام والقوة والأنواع وعلى سبيل الذكر منها، فرقاطة، كرفت بريقن، بولاقر وسكونة جميعها تحمل 443 مدفعا ، تحت قيادة القبودان مصطفى رايس[1].

وفي 22 أفريل 1826م، فتح العثمانيون مدينة أثينا فتدخلت دول أوروبا بدعوى حماية اليونانيين، فاتحة بذلك أبواب المسألة الشرقية على مصراعيها واعتبر الباب العالي مسألة اليونان قضية خاصة وداخلية، ولذلك قامت كل من روسيا وفرنسا وإنجلترا بإرسال أساطيلها إلى سواحل اليونان في20 اكتوبر 1827م،[2] وانتهت الحرب بانهزام العثمانيين في موقعة نافرين التي شارك فيها الاسطول الجزائري، إلى جانب الأسطول المصري والعثماني حيث يقول روبير مانتران" :أنه قتل فيها حوالي ثمان مئة من البحارة والجنود"،[3] وهذه المشاركة الجزائرية جعلت الجزائر عرضة للخطر الأروربي.

ثالثا: قبائل المخزن الداعمة للسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.

قبائل المخزن هي مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار، ولقد كانت قبائل المخزن تمثل الجيش الاحتياطي في الجزائر واتخذت تسميات عديدة كقبائل الصحاري والغرازلة وهاشم والعبيد والعثامنة،[4] في حين اتخذت قبائل أخرى تسميات محلية والألقاب اشتقت من الوظائف التي تمارسها والمهام التي كانت تقوم بها فالزواتنة مثلا عرفوا بهذا الاسم لتوطنهم على ضفتي وادي الزيتون الذي يقع على الضفة اليسارى لوادي يسر جنوب شرق مدينة الجزائر رغم كونهم كراغلة، ومخزن المكاحلية عرفوا بهذا الاسم لنوع السلاح الذي اشتهر به فرسانها[5].

وقد عرفها المزاري في قوله : "إن المخزن هو الناصر للدولة، كيفما كانت وحيثما وجدت وتملكت وباتت، وبالنسبة إليه مخزني، ومخازني مفرد المخازنية في تحقيق المباني وسمي بذلك؛ لأنه يخزن

---

[1] جميل عائشة: **المرجع السابق**، ص160.

[2] **نفسه**، ص 162.

[3] روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر :بشير السباعي، دار الفكر، ط1 ، القاهرة، 1993 م، ج2 ، ص93 .

[4] ابن هطال التلمساني :**رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري**، تح وتق :محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب للنشر، ط 1 ، القاهرة_ مصر، 1969 م.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر**، مجلة الأصالة، ع32 ، الجزائر، 1976م، ص47 .

بصدره ما يؤلمه وقت الظفر وحصول الانتقام فيفعله بصاحبه وبه يلزمه ، وقد يطلق المخزن مجازا على دار الحاكم نفسها في المستبين ، ومنه قوله إني ذاهب إلى دار المخزن."[1]

ويعرفها عمار بوحوش بقوله:" أن القبائل المخزنية هي تحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن مقابل ذلك يعفى سكان تلك القبائل من دفع الضرائب."[2]

I. العلاقة بين قبائل المخزن بالسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.

اتبع العثمانيون سياسة تهديد وتشجيع في حكمهم، من أجل ضمان سيطرتهم، فانتهجوا أسلوب التعاون مع أبناء البلاد في تسيير شؤون الإدارة المحلية، والإبقاء على الأسلوب الإداري القديم، كما أبقوا على السلطات المحلية ذات النفوذ بالبلاد، وهذا ما أكده حمدان خوجة بقوله: تأكدت الحكومة التركية من أن قوة القبائل لا تقهر،[3] وأيقنت أنها لن تتمكن من إخضاعهم بحد السيف وإنما باللطافة والتسامح والإرادة الحسنة التي أسفرت عن نتائج مرضية تتمثل في بقاء الحكومة مدة تزيد على ثلاثة قرون ، ومن الوظائف الإدارية التي نظمت القبائل المخزنية وظيفة الآغا وهي درجة سامية إذ هو الذي يقود وحدات الفرسان، التي تتكون في معظمها من العرب أو القبائل، ويجب على الآغا التكلم باللغة العربية ليتمكن من إعطاء الأوامر وتسيير جيوشه[4].

وبعد الأغا يأتي خوجة الخيل كان منصبه بمثابة خوجة متواضع، مكلف بحراسة عزل البايلك ورعاية مواشي الدولة فقط، ثم توسع وأصبح في أواخر العهد العثماني موظف سام يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي في شكل ضرائب عينية، كما يشرف على تجنيد

---

[1] الآغا بن عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح :يحي بوعزيز، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990 م،ج1، ص 30.

[2] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1997م، ص70.

[3] سعيدوني ناصر الدين: **الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري/من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي**، قسم التاريخ، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، الحولية31، الكويت، 2010م، ص26.

[4] نصر الدين زيتوني: **قبائل المخزن وعلاقتها بالسلطة العثمانية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة المسيلة، 2022-2023، ص53.

الفرسان وجال المخزن، وتوسعت صلاحيات خوجة الخيل،[1] فأصبح في بعض الأحيان يحول قيادة الفرق العسكرية لتأديب العصاة والخارجين عن القانون، ويساعده على أداء مهمته أعوان من الخيالة فضلا عن أربعة موظفين دائمين يخضعون الأوامره وهم باش شاوش، وكاهية، وباش مكاحلي(قائد الحرس الخاص للباي)، وباش علام (ناقل المستجدات الى قبائل الرعية) ويتم تعيين قائداً على عدد من الدواوير، من طرف الباي أو من طرف أغا الناحية التي ينتمي إليها، وتنحصر اختصاصاته في جمع الضرائب، والسهر على تنفيذ القوانين وتبليغ تدابير حكومته[2].

ورغم التنافر الذي حدث بين سكان الريف والعنصر التركي، نتيجة للأعمال العسكرية التي كانت تقوم بها المحلة، تمكن العثمانيون من تكوين علاقة مصلحية بينهم وبين ذوي النفوذ، وعلى رأسهم شيوخ القبائل والأسر النفوذية (الحاكمة) والمرابطين وشيوخ الزوايا، وذلك لتفادي الاحتكاك المباشر بالسكان بية ليتمكن من إعطاء الأوامر وتسيير جيوشه.[3]

وبعد الآغا يأتي خوجة الخيل، كان منصبه بمثابة خوجة متواضع، محكلف بحراسة عزل في بايلك ورعاية مواشي الدولة، ثم توسع وأصبح في أواخر العهد العثماني موظف سام يدير املاك البايلك ، كما يشرف على تجنيد فرسان "رجال المخزن"، وكانت السلطة العثمانية قد عمدت إلى التحالف مع بعض الزعامات المحلية القائمة على الأساس القبلي أو الديني، مثل بني عباس وأولاد مقران وبني جلاب والحنانشة والحراكتة في بايلك قسنطينة، وآل القاضي في منطقة القبائل، وأولاد سيدي الشيخ، والحشم في بايلك الغرب، وأولاد نايل[4].

يعتبر فرسان قبائل المخزن القوة الأساسية للإدارة التركية في الأرياف والمناطق الخارجة عن نطاق السيطرة الحكومية، فهم يساهمون بشكل كبير في تدعيم السلطة وبقائها خاصة مع انخفاض عدد

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)أواخر العهد العثماني (1791–1830م)** البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص29.

[2] محمد السعيد عقيب: **قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان(ايالة الجزائر)**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، م9، ع2، 2018م، ص109.

[3] Ferdman .h.Aucapitiaine.h: **Notice sur lhitoir et landminstation Datiteri**. IN .R.A.N10. 1867.2001.P347

[4] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **أوضاع قبائل المخزن في الجزائر من أواخر العهد العثماني الى غاية 1871م**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي والمعاصر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021-2022م، ص34.

الجيش التركي وعدم قدرته على تجنيد المزيد من الجنود حيث لم يتجاوز اثنتي عشر جندي ألف تركي وكرغلي أثناء الحروب المختلفة التي خاضها، وقد عمل الأتراك على تنظيم قبائل المخزن وضمهم إلى الجيش التركي لتدعيم قوتهم العسكرية، خاصة بعد توقفهم عن جلب الجنود المرتزقة من الأناضول كما كان الأمر في السابق بسبب تقلص موارد البحرية الجزائرية، وعدم قدرتهم على دفع أجورهم لان ذلك يقلص من ثروتهم.[1]

وأيضا نتيجة للأضرار التي لاقوها منهم خاصة مع فقدانهم العديد من الامتيازات لصالحهم، وبالتالي فقد اعتمد العثمانيون على قبائل المخزن في عملية تحصيل الضرائب التي كانوا يعانون فيها من الرفض والمعارضة التي لقوها من السكان الجزائيين، وباعتبار قبائل المخزن من العناصر المحلية فان ذلك ساعدهم كثيرا على تفادي الوقوع في صدامات مباشرة مع الأهالي، كما أن هذه السياسة تعتبر بمثابة إستراتيجية جديدة لإخضاع المحكومين[2].

II. أسباب ودوافع اعتماد السلطة العثمانية على القبائل المخزن في ايالة الجزائر.

بعد تلاشي انسجام السلطة البشواية وضعف علاقتها بقبائل المرابطين في ثلاثينيات القرن السابع عشر، قررت السلطة إنشاء قبائل المخزن لفرقها العسكرية، كقوة محلية لجمع الضرائب وفرض سلطة الحكم في الريف في حدود أراضيهم، بينما بقية القبائل الأخرى مستقلة وشبه مستقلة في شكل تجمعات قبلية مرابطية محمودة أو (أميريات) أوسع، لكنها كانت في فترات معينة في تنافس وصراع مستمرين لأسباب داخلية وخارجية، وفي القرن الثامن عشر تغيرت طبيعة الحكم في الجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة مقاطعة شبه مستقلة يقودها "الداي " كرئيس دولة بدلاً من الباشا يتم انتخابه محلياً من قبل طائفة عثمانية بالجزائر[3].

---

[1] محمد السعيد عقيب: **المرجع السابق**، ص111.

[2] سعاد عقاد: **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر1518–1830م(دار السلطان أنموذجا)**،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013-2014، ص124.

[3] ناصر الدين سعيدوني :**دور قبائل المخزن ...**، **المرجع السابق**، ص48.

أن الوضع الديمغرافي للأقلية العثمانية الحاكمة في الجزائر، وقلة عناصرها كانت السبب في دفع سلطة البايليك لاستخدام قبائل المخزن لتكون سندا داخليا وقوة حليفة، وهذا بعدما عجزت السلطة في تجنيد أكثر من إثنى عشر ألف رجل من أتراك وكراغلة في أوقات الحرب، وبعد أن انخفض عدد الإنكشاريين في الأوقات العادية إلى أقل من أربعة ألاف رجل، وحتى عشية الاحتلال أي سنة 1828م لم يتجاوز عدد هذا الجيش في الواقع 3661 رجلا حسب السجلات الرسمية[1].

كما كان ضعف قوة العثمانيين العسكري سبب من أسباب لجوئهم إلى تجنيد سكان الأرياف بشكل غير رسمي، فاستعانوا بقبائل المخزن، حتى قيل إنه منذ عهد الباي مصطفى المنزالي لم تطلق رصاصة من قبل " تركي" في أية حملة ، لأن قبائل المخزن هي التي كانت تتكلف بذلك .[2]

أما السبب الأخر الذي شجع العثمانيين على استخدام قبائل المخزن فيتعلق بالوضع المادي الممتاز الذي كان يعيشه أفراد الطائفة التركية، فهذا الوضع هو الذي دفع الأقلية التركية على أن تحافظ على امتيازاتها ومصالحها الخاصة، وذلك بالتقليل من عدد الجيش المرتزق وعدم الإكثار من جلب المجندين من الأنضول، لأن عملا مثل هذا يضطرهم إلى صرف أجور كثيرة ومصاريف إضافية تنقص من ثرواتهم ومواردهم الخاصة، ولهذا التجنوا إلى قبائل المخزن يعوضون بها القوة العسكرية الضرورية لحفظ الأمن ويوفرون عن طريقها تلك المصاريف والنفقات التي هم في غنى عن إنفاقها .[3]

وبالإضافة إلى هذين السببين هناك سبب آخر يتصل مباشرة بحفظ الأمن وفرض سيادة البايلك على الأرياف، ويظهر هذا جلياً في كون السلطة الحاكمة في الجزائر قادرة على التحرك إذا اضطرت لذلك، معتمدة على قوة قبائل المخزن القادرة على التحرك والمهيأة للقتال في كل وقت، أما السبب الآخر يتجلى في محاولة حكام الجزائر التقليل من عداء بعض القبائل لهم،[4] وذلك بإدراجهم ضمن القبائل المخزنية وإعطائهم الحق في القيام بمهمة مراقبة المناطق التي شهدت ثوراتهم، فبهذا العمل الذكي امن البايليك من ثورات القبائل المشاغبة يتخلص من المشاكل التي كانت تثيرها، وبتالي أصبح لزاما على حكومة الجزائر إن أرادت، تدعيم حكمها وتقوية نفوذها أن تحافظ جاهدة على ولاء والتزام

[1] محمد السعيد عقيب: **المرجع السابق**، ص121.

[2] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **المرجع السابق**، ص52.

[3] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **المرجع السابق**، ص53.

[4] خليفة حماش :**العلاقات بين إيالة الجزائر...،المرجع السابق**، ص230.

تلك القبائل، وهذا ما دفعها بالفعل إلى منح بعض الامتيازات وإقرار بعض الحقوق لقبائل المخزن دون بقية القبائل .[1]

اعتمد العثمانيون على قبائل المخزن للحصول على موارد الريف الاقتصادية وسد حاجياتهم من الأموال والثروات، وهو ما يفسر إرسال الحملات العسكرية ذات طابع الفصلي مع كل فصل ربيع وخريف من مراكز البايليكات بقسنطينة والمدية ووهران ومعسكر والجزائر متجهة إلى الأرياف تتقدمها فرق الإنكشارية، وقد كان ولاء قبائل المخزن للسلطة العثمانية كبير وخاصة للباي فاجتمع عليه أعيان المخزن، وقالوا له نحن سيوفك الماضية، ورماحك النافذة، وشجعانك الداهية،[2] وفرسانك الضاربة الدامية، لقد عرف القبطان هرديغان فرسان المخزن بإنهم صبايحية ومزمبا مكلفون بمهمة الشرطة الداخلية والتصدي للشغب ويتم اختيارهم من بين الرجال الأذكياء ذوي العزيمة الذين لا يرغبون لسبب أو لآخر في البقاء داخل قبائلهم ويتميزون بارتداء البرانس زرقاء بينما الشيوخ برانس سوداء، أما البرانس الحمراء فيرتديها الصبايحية والقادة الكبار عند تنصيبهم[3].

III. توتر العلاقة بين قبائل المخزن والسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.

كانت الضرائب سببا في خلافات كبيرة بين السلطة العثمانية وبعض القبائل المخزنية في الإيالة، ففي عام 1638م قامت قبيلة الذواودة، وعلى رأسها أحمد بن الصخري بثورة ضد الباي (مراد باي قسنطينة) في عهد يوسف باشا، ورغم أن رغبة ابن الصخري في الانتقام من الباي، بسبب اغتيال أخيه هي التي كانت وراء الثورة، فإن الذي أشعل فتيلها هو امتناع سكان قسنطينة عن دفع اللزمة، فدافعت قبيلة الذواودة عن نفسها وانتصرت على الجيش النظامي العثماني، ثم تدخل أحد المرابطين لعقد صلح بين الطرفين، بني على شروط أولها ألا يطالب العثمانيون العرب بالضرائب (اللزمة).[4]

وتعرضت قبيلة الحنانشة الممتنعة في سنة 1724م إلى هجوم باي قسنطينة، استولى هذا الأخير على 8 آلاف جمل، وعدد من الأبقار، والخيام تملكها القبيلة. وكان الباي يريد هلاك الشيخ سلطان

---

[1] محمد السعيد عقيب: **المرجع السابق**، ص122.

[2] نصر الدين زيتوني: **المرجع السابق**، ص58.

[3] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **المرجع السابق**، ص62.

[4] ناصر الدين سعيدوني :**دور قبائل المخزن ...**، **المرجع السابق**، ص48.

بوعزيز بن ناصر ، وترك مهمة ملاحقته لخليفته، فوجد الشيخ سلطان صعوبة كبيرة في إعادة جمع أتباعه والسير بهم إلى معسكر الأتراك عندها تحرك الرجال وساروا إلى الأتراك فأعادوا جزءا من الغنيمة وألقوا القبض على خليفة الباي وسلبوا الأتراك، وكانت علاقة الحنائشة بالسلطة التركية في الجزائر بين مد وجزر ، الحرب تارة والدخول ضمن القبائل المخزنية تارة أخرى .[1]

كما كانت جماعة من المخازنية في بايلك الشرق معارضة للباي عبد الله (1804-1806م) وأفسدت كل أعماله، منهم أولاد بن زكري وأولاد بن الأبيض ومن تبعهم، وهذا راجع لعداوة سابقة بينهم وبين أهل أسرة ابن قانة، وكل من قدر على أخيه قتله وأخذ ماله في الحروب المخزنية، والسبب أن الباي عبد الله متزوج من أسرة ابن قانة، وتمكن الباي عبد الله من قتل أولاد بن زكري وأولاد بن الأبيض[2] .

أما في بايلك الغرب فقد ثار باي وهران مُحَمَّد بوكابوس عام 1813م ضد الحكم المركزي بالجزائر ، وأرجع المزاري أسباب الثورة إلى طموح الباي الذي قرر تغيير ولاءه نحو المغرب الأقصى. وكان الباي قد تواطؤ وقبائل المخزن مع سكان الريف،[3] ولقد كتب أنطونيو هيغويرو نائب قنصل إسبانيا بوهران إلى القبطان العام بقرطاجنة يحدثه عن الثورة : "جميع عرب المخزن يشاركون فيها بنفس الحماس ويريدون الاستقلال، ويرجون إعانة من إسبانيا ومن إنجلترا " .[4]

وقد وقع خلاف بين الداي لحاج علي وباي الغرب أبو كابوس ، بسبب رفض هذا الأخير المشاركة في الحملة التي نظمت ضد ونس، اعتمد الباي في ثورته على قبائل المخزن التي قتلت جميع الأتراك الموجودين بالحصون، سواء وهران أو معسكر أو مستغانم أو تلمسان أو غيرها مما هو تحت أمرهم وبلغ عدد القتلى الاتراك 350 ، وهذا رد فعل من الباي ضد تهديد العثمانيين[5].

وساندت القبائل المخزنية الغرابة والدوائر والزمالة ثورة الدرقاوي ضد الأتراك العثمانيين خوفا على مصالحهم، لكنهم بعثوا برسائل العفو إلى الباي، بعد أن ثاروا على الدرقاوي، وفي هذا يقول

---

[1] ناصر الدين سعيدوني :**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...**، **المرجع السابق**، ص124 .

[2] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **المرجع السابق**، ص85.

[3] **نفسه**، ص85.

[4] **نفسه**، ص88.

[5] نصر الدين زيتوني: **المرجع السابق**، ص64.

المزاري : "وكان مع الدرقاوي من أعيان المخزن أبو القاسم قائد الغرابة مطيعا له، وبوصول الدرقاوي إلى مزارع سبق، ثارت عليه قبائل الغرابة وأخذوا الثأر منه بما فعل بهم من قتل الرجال وسبي النساء، فتعرضوا له بالضرب والنهب، وساندتهم قبائل البرجية ."[1]

وفي عام 1242هـ / 1826م سافر الباي حسن بجيشه، وعلى رأسه المخزن قاصدا الغرب ولما نزل بالحناية بالقرب من تلمسان، وصله خبر مكتوب من ثلاثة مبعوثين، يخبرونه فيه باتفاق بعض شيوخ وأعيان المخزن من الحشم، ومشاركتهم إلى جانب التيجاني في ثورتهم ضد السلطة العثمانية؛ حيث كانوا يجهزون لثورة واسعة، ولما قرأ الباي تلك المكاتب، أعلم أعيان جيشه ومخزنه بما فيه من الأمر، فقصد الباي أرض غريس، فأتاه الحشم بأجمعهم للضيافة وهم لا يعلمون ما سيحل بهم فقد أمر الباي بالقبض عليهم وقطع رؤوسهم ليكونوا عبرة .[2]

وفي أخير نلاحظ، أن الحكومة التركية بعد أن تيقنت من قوة القبائل وعدم تمكنها من السيطرة عليها، فرضت تنظيما إداريا محكما في الريف يسهل عليها تسيير شؤون البلاد وبرز هذا التنظيم الإداري من خلال علاقة القبائل المخزنية بالسلطة العثمانية في الوظائف الإدارية التي أسندت إلى قوادها، منها وظيفة الآغا الذي يقود فرسان المخزن وخوجة الخيل الذي يدير أملاك البايلك في الأرياف. وأصبحت قوة الإدارة مرهونة بمدى ارتباطها بالقبائل المخزنية، كما كانت التحالفات العسكرية والمصاهرة بين الحكام العثمانيين والأسر القوية، وراء كسب شيوخ القبائل الذين تحولوا إلى قوة مخزنية.

ومما سبق نستنتج مايلي:

✍ لاحظنا أن نظام الحكم في الجزائر العثمانية عرف مراحل مختلفة تمثل كل منها نظاما سياسيا معينا، ومن هنا عرفت العلاقات بين الباب العالي والإيالة الجزائرية تطورات واضحة من ارتباط مباشر في مرحلة البيلربايات والباشوات ليغير هذا النظام، لأن الدول العثمانية وجدت أن ولاة الجزائر أصبحوا يحكمون بحرية مطلقة رغم اعترافهم بسيادة الباب العالي، لهذا تغير الحكم الى الأغاوات، الا انها لم تدوم كثيراً بسبب الفوضى، لتظهر سياسة الاستقلال النسبي عن الباب العالي، مما أدى إلى

[1] الآغا بن عودة المزاري: **المصدر السابق**، ص39.

[2] خولة العلمي، سوسن ملاوي: **المرجع السابق**، ص71.

إقرار نظام الدايات لتظهر فيه جليا استقلال إيالة الجزائر عن الباب العالي سنة 1711 م برفض الداي" علي شاوش "استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان.

✍ تبين لنا أيضا أن العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية تميزت بطابع قائم على احترام المصالح المشتركة من خلال تأكيد ارتباط الإيالة بالدولة العثمانية عن طريق تبادل تبادل الهدايا التي شكلت أساساً متيناً للعلاقات السياسية والعسكرية التي استمرت لعدة قرون، إذ حمل طابعاً دبلوماسياً واضحاً تمثّل في إرضاء السلاطين العثمانيين، اضافة الى الدعاء لسلطانين في الاعياد ويوم الجمعة، برفع الرايات المخصصة لكل امر.

✍ واتضح لنا أنا الباب العالي كان يعترف للجزائر بالاستقلالية في قراراتها الداخلية والخارجية اضافة أن وكلاء الجزائر في الأقاليم العثمانية كانوا يقومون بدور قنصلي، وكانت تجري الاتصالات الدبلوماسية بين الجزائر والباب العالي بعدة طرق وقنوات، وقد تتبعنا هذه المرسلات من خلال ماتوفر لدينا من وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية والتي كانت على شكل مراسلات وسجلات رسمية تعكس واقع تلك العلاقة.

✍ كما وقفنا عند البحرية الجزائرية والتي لعبت دورًا مهما في تدعيم علاقة الجزائر مع الدولة العثمانية خاصة في الجانب العسكري من خلال مساعدتها في الحروب التي خاضت غمارها الدولة العثمانية ضد التحالفات الأوروبية وهذا ما يدل إلا على قوة العلاقة بين الدولة العثمانية والجزائر أثناء المحن والشدائد.

✍ وفي الاخير رأينا ان القبائل المخزنية لعبت أدواراً هامة متعددة سواء من حيث الدعم العسكري أو الاقتصادي لصالح الإدارة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى فرض النظام العام وسلطة البايلك على السكان، كما أصبحت مؤطرة إداريا من طرف السلطة العثمانية، وكانت الضرائب الثقيلة والمجحفة التي فرضتها السلطة العثمانية على سكان الأرياف في أواخر العهد العثماني، أن تسببت في ثورات محلية في ربوع الإيالة، مناوئة للحكم التركي مثل ثورات ابن الأحرش في الشرق، والدرقاوي في الغرب، والتيجاني في الجنوب، غير أن السلطة الحاكمة تمكنت من إخمادها، مستعينة بفرسان المخزن، الذين أظهروا قوة في المواجهة إلى جانب الإنكشارية.

الفصل الثالث

انهيار الحكم العثماني في الجزائر ونهاية العلاقة الجزائرية العثمانية 1800ـ 1830م.

أولا: الأزمات الداخلية والخارجية واثرها في انهيار الحكم العثماني في الجزائر.

ثانيا: الحصار العسكري الفرنسي وسقوط ايالة الجزائر 1830.

ثالثا: ردود الفعل الإقليمية والأوروبية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

مع مطلع القرن التاسع عشر تغير الوضع وتأثرت العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية، مما تسبب بخلق نوع من حركات التمرد وعصيان عديدة قام بها سكان الريف ،ومن أهم الثورات الشعبية التي اندلعت ضد الحكم العثماني في الجزائر مثل ثورة ابن الأحرش في الشرق (1804م)، وثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب (1805م)، والثورة التيجانية في الجنوب (1826م) مما اثرت على العلاقة بينهما سلبا، وازداد عداء الدول الأوروبية للجزائر خاصة فرنسا التي سعت لغزوها، حيث كانت ترى في الجزائر امتدادا جغرافيا وسياسيا مناسبا لتأمين رغبتها في التوسع مستغلة الظروف الدولية والإقليمية، فتأزمت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بازدياد حدة الخلافات بينهما، خاصة بعد حادثة المروحة الشهيرة التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر، لتقوم بفرض حصار بحري على السواحل الجزائرية بداية من تاريخ 16 جوان 1827م، كان الغرض منه بحسب "زعمها "استعادة شرف فرنسا عن طريق إرغام الداي لتقديم الاعتذار لها، غير أنها فشلت فيما كانت تصبو إليه، لذا قررت تجهيز حملة عسكرية وإعلان الحرب على الجزائر التي انتهت بسقوط مدينة الجزائر عسكريا، وتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م، ولم تكن الدولة العثمانية غافلة عما كان يجري في إيالة الجزائر باعتبارها تابعة لها، بل سعت إلى إيجاد حل دبلوماسي يتناسب والقضية الجزائرية، ضمن هذا السياق التاريخي وتطور الأحداث وتأثيراتها محليا وإقليميا، وهذا ماأشارت اليه المراسلات العثمانية المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية. ومن هذا السياق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي أبرز الأوضاع الداخلية والخارجية التي ساهمت في انهيار الحكم العثماني ؟
- كيف ساهم الحصار العسكري الفرنسي في تمهيد الطريق لاحتلال الجزائر سنة 1830م؟ وهل كانت حادثة مبرراً كافياً في احتلالها ؟
- وماهو موقف الدولة العثمانية من كل هذه الاحداث؟
- وما طبيعة ردود الفعل الاقليمية والدولة تجاه احتلال الفرنسي للجزائر؟

أولا: الأزمات الداخلية والخارجية واثرها في انهيار الحكم العثماني في الجزائر.

I. التمردات الداخلية.

عرفت الجزائر في القرن 18 م وبداية القرن 19م،(1792-1830م) حركات تمرد وعصيان عديدة قام بها سكان الريف، وكان الدافع إليها الإجراءات الجبائية التعسفية التي حاول موظفو البايليك تطبيقها دون مراعاة للأوضاع الصعبة بالريف، وهذا ما دفعهم إلى إعلان العصيان والوقوف في وجه ماكانوا يعتبرونه ظلما وتعسفا، ومن أهم الثورات الشعبية التي اندلعت ضد الحكم العثماني في الجزائر مثل ثورة ابن الأحرش في الشرق (1804م)، وثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب (1805م)، والثورة التيجانية في الجنوب (1826م)[1].

1. ثورة ابن الحرش في الشرق الجزائري:

تنسب هذه الثورة إلى مُحَمَّد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفي باشا(1798-1805م)، بدأ أمر ابن الأحرش يشتهر بعد عودته من الحجاز، وقد صادف عند مروره بمصر نزول الجيش الفرنسي وإستيلائه على القاهرة، وشارك في مقاومة الجيش الفرنسي فإكتسب شهرة، ثم قفل راجعا إلى بلاد المغرب ونزل بتونس عند حاكمها حمودة باشا[2] فأكرمه وحاول إستغلال طموحه وأوعز إليه بالثورة على الحكم العثماني بالجزائر ووعده العون والمساعدة.[3]

بدأ ابن الاحرش استعداده انطلاقا من جولته التي قام بها في عدة مدن في الشرق الجزائري انطلاقا من عنابة وقسنطينة قبل ان يستقر به المقام في مدينة جيجل و منها بدا دعوته للثورة ضد العثمانيين وقد استعمل عدة طرق لإقناع الناس بشرعية دعوته وذلك بإيهامهم بأنه المهدي المنتظر،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **دور قبائل المخزن..**، **المرجع السابق**، ص49.

[2] **حمودة باشا**: ولد سنة 1759، وتولّى الحكم سنة 1782 وهو في سن السابعة عشرة فقط، بعد وفاة والده علي باشا. تميّزت فترة حكمه التي دامت أكثر من ثلاثين سنة بالاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، عمل على تنظيم شؤون الدولة، وأعاد هيكلة الجيش، من أبرز إنجازاته العمرانية نذكر قصر باردو، وترميم وتوسعة جامع الزيتونة، توفي سنة 1814، ودفن في تربة الحسينيين بتونس العاصمة. ينظر: دلندة الأرقش، جمال الدين طاهر، عبد الحميد الارقش :**مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث**، تونس، منشورات جامعة منوبة، 1996م، ص145.

[3] ابراهيم عبو: **الثورات المحلية ضد الحكم العثماني ثورة ابن الاحرش نموذجا**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، م1، ع1، جامعة اسطنبولي معسكر، الجزائر، ص206.

وهو المنقذ الذي سوف يحرر الناس من ظلم الأتراك بأمر من الله، وأن دعوته مستجابة وغيرها مستعملا العديد من أساليب الشعوذة والدجل.[1]

أعلن إبن الأحرش الجهاد للقضاء على سلطة البايليك وتأسيس حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية وأمر أتباعه بمهاجمة الحاميات التركية والاستيلاء على مراكزها، يقول فاست في هذا الصدد:" وقد التف الناس حوله (ابن الاحرش) خاصة بعد إعلانه الجهاد ضد النصارى حيث كان يمارس القرصنة في جيجل."[2] فخضعت له مدينة القل، وإنسحبت القوات التركية من مدينة عنابه عندما علمت باعتزام إبن الأحرش مهاجمتها غير انه ما لبث أن غير خطته وأمر أتباعه بالتوجه للإستيلاء على قسنطينة مركز البايليك، لغياب الباي عصمان عنها الذي توجه للجهات الغربية للبايليك لجمع الضرائب .[3]

سار إبن الأحرش في جموع غفيرة إلى قسنطينة من رجال القبائل ذكر العنتري أنها تبلغ العشرة ألاف محارب،[4] وعندما وصلت طلائع إبن الأحرش عام 1804م، ضاحية سيدي مُحَّد الغراب القريبة من قسنطينة خرج للتصدي لها قائد الدار أحمد بن الأبيض فوقعت مناوشات حادة بالمنية والوادي المالح، وعندما ازداد ضغط المهاجمين تراجع إبن الأبيض ومن معه لتنظيم المقاومة، ولم يلبث المهاجمون أن اقتربوا من الأسوار ولكن سرعان ما أكتشف أمرهم وألقي القبض عليهم،[5] في هذا الوقت بدأ إبن الأحرش يضيق الخناق على المدينة ويستولي على الضواحي القريبة منها، وكاد أن يقتحم المدينة لولا حدوث الفوضى والإضطرابات، في هذه الظروف بادر سكان المدينة وفي مقدمتهم ابن الأبيض والشيخ سيدي مُحَّد الفقون بإطلاق المدافع من فوق الأسوار مما دفع ابن الأحرش إلى التراجع بعد أن أصيب بجرح خطير في ساقه،[6] بينما اتصل عثمان باي بتعليمات وأوامر تأمره بأن لا يتوقف عن الحرب ضد إبن الأحرش إلى أن يقطع رأسه، فسار عثمان باي والتقى بقوات إبن

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **ثورة ابن الاحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية**، مجلة الثقافة، ع78، 1983م، الجزائر، ص 202.

[2] Vayssette : **Histoire .des dencers Deys** . op.cit . p 253.

[3] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص207.

[4] مُحَّد صالح العنتري :**مجاعات قسنطينة**، تر: رابح بونار، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، ص30.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **ثورة ابن الاحرش..،المرجع السابق**، ص203.

[6] حنيفي هلايلي :**الثورات الشعبية في الجزائر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 20 ، أفريل 2006 ، ص190 .

الأحرش في بني فرقان قرب الميلية، ونشبت معركة حادة في واد الزهور، وارتكب عثمان باي خطأ حربيا إذ دخل المعركة فور ملاقاته دون تنظيم الصفوف، وهزم الباي عثمان هزيمة شنعاء أودت بحياته.[1]

اعتصم ابن الأحرش بجبال الشمال القسنطيني ثم حاول إثارة القبائل المجاورة لبجاية، كما حاول الاستيلاء على بجاية لكن دون جدوى، بل حدثت ضده ردود فعل عنيفة، بعد أن نجح في إثارة سكان الحضنة، وقد قتل ابن الاحرش فيما بعد حيث يذكر صاحب التحفة أنه قتل على يد ابن الشريف الدرقاوي لما استنجد به بعد هزيمته على يد الأتراك[2] و ذلك لان ابن الشريف كان يعتبره منافسا له،[3] وبالتالي وبالرغم من الصدى الكبير الذي لقيته ثورة ابن الاحرش والتفاف الناس حولها إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه الرامية إلى الحد من تعسف الأتراك وظلمهم رغم الأساليب التي استعملها لكسب القبائل في الشرق الجزائري وقد خلفت هذه الثورة آثار سلبية كثيرة انعكست على أوضاع البلاد بشكل كبير لما حلا بها من محن،[4] وهو ما يؤكده العنتري:" فحصلت للناس شدة ومجاعة وقد اشرف الضعفاء على الهلاك وتفرقوا بسبب الهول الواقع.."[5]

وكانت اخطر النتائج المترتبة عن ثورة ابن الاحرش هو انتشار الفوضى والاضطرابات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن والاستقرار، كما أن سلطة البايلك قد تراجعت وتزعزعت في المناطق الجبلية الواقعة شمال قسنطينة حيث اختفت تقريبا وتواصل ذلك إلى غاية نهاية الحكم العثماني في الجزائر.[6]

2.الثورة الدرقاوية بالغرب الجزائري:

تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر بن الشريف ويعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي، أصله من الكسانة قبيلة من البربر رحل إلى المغرب الأقصى وأخذ العلم من علماء فاس ولقي الشيخ

---

[1] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص207.

[2] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 1642، الوثيقة رقم 28، الملف الاول، (19 محرم 1244هـ/31جويلية 1828م).

[3] ابن سحنون احمد علي الراشدي :**الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** ، تح وتق: المهدي البوعبدلي، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1983م، ص43 .

[4] ارزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص91.

[5] مُحَمَّد صالح العنتري: **المصدر السابق**، ص31.

[6] ناصر الدين سعيدوني: **ثورة ابن الاحرش..**، **المرجع السابق**، ص204.

العربي الدرقاوي وسلك طريقه، وقفل راجعا إلى وطنه وأدعى أنه المهدي المنتظر فصدقه الناس وقاموا بنصرته.[1]

تعد هذه الثورة من أكبر الثورات التي استهدفت العثمانيين في الجزائر وأخطرها، منذ بداية استقرارهم في الجزائر، فقد تلقت هذه الثور الدعم من المغرب، مثلما دعمت من قبل ثورة الشيخ مُحَمَّد بن الإدريسي(1736-1759م)، بناحية تلمسان وكان رد الباي مُحَمَّد الكبير قاسيا ضدها، قام إبن الشريف الدرقاوي على الأتراك، حيث جمع أنصاره حوله لمدة خمس سنوات (1800-1835م).[2]

ولما أتم استعداده في ولاية مصطفي باي الأول وجمع العتاد أعلن الثورة على العثمانيين مستغلا هزيمة إحدى الحاميات التركية أمام قبائل الانجاد وتوجه نحو غليزان، حيث اصطدم بجيش مصطفي باي والحق الهزيمة بفرق الانكشارية في معركة فرطاسة سنة 1805 م،[3] وبذلك سيطروا لبعض الوقت على الريف ألوهراني من الحدود الغربية إلي نواحي مليانة واستولوا على مدينتي معسكر ومازونة وفرضوا الحصار على مدن تلمسان ووهران مستغانم وهذا ما تطلب من البايات الذين تعاقبوا على حكم الناحية الوهرانية (مُحَمَّد المقلش، ومصطفي المناصلي، ومُحَمَّد بوكابوس، وقارة باعلي) بذل جهود مستميتة وتضحيات جسيمة لإخماد زعيمها عبد القادر الشريف على القبول بالهزيمة والتحول إلي المغرب الأقصى (1818م)، إلى أن مات فرجع أهله وأولاده ونزلوا في حمى سيدي الجد بالقيطنة.[4]

إن هذه الثورة وبالرغم من أنها لم تحقق الهدف الرئيسي على غرار ثورة ابن الاحرش في القضاء على الحكم العثماني في الجزائر، إلا أنها ساهمت في إضعافه حيث مهدت الطريق لسقوط الجزائر في يد الفرنسيين فيما بعد سنوات قليلة من نهايتها، كما أنها استطاعت التأثير حتى على الحكام،[5] ومن نتائج هذه الثورة كذلك أنها خلفت العديد من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية كذلك حيث راح ضحيتها العديد من رجال الدين والعلماء من جراء مشاركتهم في المعارك كالرحالة الشهير ابن

---

[1] حنيفي هلايلي:الثورات..، **المرجع السابق، ص195**.

[2] Boyer : **LA vieauteidienne a Alger a la ville de l`inteventiron Francais inpremerie national** .Moaco.1961. p 35.

[3] موسى مدخل مزيان عياط: **ثورات الجزائريين ضد الحكم العثماني في الجزائر خلال الثلث الأول من القرن 19 الطريقتان الدرقاوية والتيجانية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2017 -2018 ، ص 38.

[4] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص209.

[5] مُحَمَّد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تح: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 228.

هطال التلمساني[1] والعلامة الأديب أبو عبد الله السيد مُحَمَّد الغزلاوي، ومنهم من لقي حتفه جراء الإجراءات القمعية التي قام بها الأتراك ضد أتباع الدرقاوي، هذا دون أن ننسى انتشار حالة الفوضى والنهب والسلب الذي سلكه رجال الدرقاوي والحاميات التركية على حد سواء[2].

3. الثورة التيجانية بالجنوب الجزائري:

تنسب الطريقة التجانية إلى مؤسسها الشيخ أبو العباس احمد مختار بن سالم التجاني المولود في بعين ماضي سنة(1150هـ/ 1737م)، حفظ القرءان بقبيلته صغيرا ثم دخل القيطنة فأخذ ها مبادئ العلوم الإسلامية، والتصوف على الشيخ محي الدين ثم التحق بفاس فأخذ عن شيوخ القرويين بعدها اتصل بالشيخ أبي عبد الله مُحَمَّد الدرقاوي،[3] ثم عاد إلى الجزائر فأكتسبها إخوانا وأتباعا صاروا يشكون له مما يصيبهم من إرهاق وحيف بسبب ما يلزمهم به الحكام العثمانيين من باهض المغارم وجور الضرائب.[4]

فأسس طريقته في عين ماضي بالجنوب الجزائري خاصة في منطقة قمار بواد سوف وتقرت بورقلة وتماسين وقد امتد نفوذها إلى غاية إفريقيا جنوب الصحراء ناحية السودان الغربي الكبير، وقد كان سيدي احمد التجاني يتمتع بمكانة واسعة ومرموقة بين السكان في وسط الصحراء مما أزعج السلطة العثمانية وأثار تخوف الحكام أنفسهم منه، كما أن العلاقة بينه وبينهم كانت سيئة سادها العداء والنفور هذا بالإضافة إلى كونه زعيم الطريقة التجانية في عين ماضي البعيدة عن أعين السلطة المركزية.

قام العثمانيين بشن عدة حملات عسكرية ضد الطريقة التجانية أشهرها الحملة التي قادها باي وهران مُحَمَّد الكبير سنة(1782- 1784م)، وكذلك حملة عثمان بن مُحَمَّد باي، ونتيجة لتمرد التيجانية أكثر من مرة وإعراضهم عن دفع الضرائب للسلطة.[5]

---

[1] **احمد بن الهطال التلمساني** :هو احد علماء الجزائر أواخر العهد العثماني، شغل منصب رئيس الكتاب ببلاط الباي مُحَمَّد الكبير، كلف من طرف الباي بتقييد وقائع رحلته العسكرية إلى الجنوب الجزائري، حيث مارس مهام دبلوماسية من بينها انه كان يجلب الذخيرة الحربية من المغرب الأقصى إلى الباي، توفي سنة 1803 م، اثر معركة فرطاسة على يد الدرقاويين في عهد الباي مصطفى للمزيد ينظر :بن عتو بلبروات :**اهتمام الاستشراف الفرنسي برحلة الباي مُحَمَّد الكبير الى الجنوب الغرب الجزائري**، مجلة الحوار المتوسطي، ع 4 – 3 ، 2013 م، ص116.

[2] مختار بونقاب :**تاريخ الطريقة الدرقاوية في الجزائر** ، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجامعة وهران، 2001-2002، ص90.

[3] أحمد بن عبد الرجز الشقراني الراشدي :**القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط**، تح:ناصر الدين سعيدوني، ط2 دار البصائر، الجزائر،ص 25.

[4] موسى مدخل مزيان عياط: **المرجع السابق**، ص51.

[5] حنيفي هلايلي:الثورات..، **المرجع السابق**، ص198.

سنة 1802 م زحف إبن الشريف الدرقاوي إلى الشمال واستولى على بعض القرى والمدن فتصدى لقمعهم الباي مُحَمَّد الكبير وابنه عثمان (1799-1801م)، ثم جدد حسين باشا الهجوم عليهم في مقرهم بعين ماضي، ولم يرفع الحصار عنهم إلا بعد أن أعلنوا خضوعهم لسلطة البايليك 1819م، وعندها حاولوا تحدى السلطة من جديد وتقدموا نحو الشمال بقيادة شيخ الطريقة، رُدوا على أعقابهم وتشتت جموعهم في موقعة عواجة بسهل غريس 1826م، وتعقبت قوات الباي حتى عين ماضي مما إضطر سكانها مرة أخرى إلى إعلان خضوعهم ودفع ما فرض عليهم من جباية ومغارم.[1]

لقد تسببت ثورة الطريقة التيجانية وباقي الطرق الصوفية التي اجتاحت شرق البلاد وغربها وصولا إلى الجنوب الصحراوي استنزاف الثروات وخيرات البلاد المادية والبشرية وأدت إلى انتشار الفوضى واللامن، وذلك جراء ما أنفقته السلطة الحاكمة لمواجهة هذه الثورات وإخمادها وقد حاول الأتراك بعدها تعويض تلك الخسائر بفرض ضرائب زائدة على السكان مما أثار وع من التذمر في أوساطهم وزادت من تأزم الوضع أكثر فأكثر هذا الوضع الغير مستقر أصلا في حد ذاته[2].

II. عوامل التفكك الداخلي للحكم العثماني بالجزائر.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار وتفكك الحكم العثماني في الجزائر منها :

_ تمسك الأتراك العثمانيين بمقاليد الإدارة والحكم في الجزائر، كما تحكموا في النشاط السياسي والاقتصادي فأصبحت الغالبية من السكان الأصليين الجزائريين مهمشين ومجرد عمال في خدمة الأقلية التركية الحاكمة التي رسمت لنفسها نظاما إداريا وسياسيا تندرج فيه الوظائف والرتب، مكرسا مبدأ الاحتكار والتمييز حيث تم فيه إبعاد كل ما هو جزائري عن تقلد أي منصب إداري أو اقتصادي مهم، وقد اعتمد الأتراك على هذا النظام حتى يحافظوا على امتيازاتهم داخل الجزائر من خلال انعزالهم عن القاعدة الشعبية الجزائرية وعدم اشراك السكان في تسيير شؤونهم بأنفسهم.[3]

_ مزاحمة الأجانب لأصحاب البلد في الأعمال التجارية، وتسبب هذا الوضع اختفاء الطبقة الميسورة بالمدينة، بعدما آلت كل الصفقات والمبادلات الهامة إلى أيدي التجار الأجانب بفضل الإمتيازات التي كانوا يحظون بها وهذا ما جعل الاتصال مع الخارج محدود في المجال التجاري، وكان

[1] ارزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني** ...، **المرجع السابق**، ص115.

[2] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص213.

[3] حنيفي هلايلي:الثورات..، **المرجع السابق**، ص193.

هذا سبب في ظهور أزمات من حين لأخر، وقد أدت عمليات إحتكار اليهود لتجارة القمح إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي إنتشار المجاعة بين أوساط الشعب فعم السخط والتذمر في أوساط الراى العام الذي حمل الداي مسؤولية ذلك.[1]

_ وقد تسببت سياسة الهيبة السياسية و التخوف الذي انتاب الأتراك من السكان الجزائريين، وكذلك خوفهم من ضياع الامتيازات التي اكتسبوها في السلطة والاقتصاد في عدم اندماجهم في المجتمع المحلي وعيشهم في عزلة تامة عنهم، حتى أنه لم يكن هناك ممثل للجزائريين أو حتى من فئة الكراغلة داخل الحكومة العثمانية لدى الباب العالي عن الجزائر، فاقتصرت الاتصالات عن طريق وسطاء أتراك على غرار الداي والخزناجي وخوجة الخيل ووكيل الحرج وغيرهم حيث لا يوجد اثر لممثل عن الأهالي أو للسكان الجزائريين لدى الدولة العثمانية.[2]

_ أيضا الجانب العسكري فلم يكن من الجنود العثمانيين في الجزائر من الجزائريين سواء في الجيش الانكشاري أو رياس البحر حيث كانوا كلهم من أتراك الأناضول، وقد كانوا يدافعون على الجزائر من الحملات الأوروبية الشيء الذي أدى إلى الحفاظ على الطابع العثماني للدولة الجزائرية، على عكس الولايات العثمانية في المشرق العربي حيث سمح بتجنيد السكان المحليين داخل الجيش العثماني.[3]

_ كذلك شجع وتمرد دخل الجيش الانكشاري والتمرد على النظام العسكري لأجل طموحاته الزائدة و الصراع و التنافس بين رياس البحر[4] و الانكشارية و الكراغلة وتمثل ذلك في طلبهم رفع مناصبهم وترقيتهم ومطالبتهم بالحصول على الغنائم، ويدعون أنهم لم يتحصلوا على حقوقهم الكاملة ليخلق بعض الفوضى والتمردات لزعزعة الإستقرار والأمن في تلك الفترة.[5]

---

[1] ليلى الصباغ :**الجديد في العسكر الجديد**، مجلة الفكر العسكري، ع0 -04، دمشق، 1976 م، ص140 .

[2] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص222.

[3] حنيفي هلايلي:الثورات..، **المرجع السابق**، ص191.

[4] **طائفة رياس**: هم الأشخاص المخول و الموكلة لهم مهنة رياس البحر أي بمعنى آخر كل شخص له صلة بعالم البحر. وهم مصدر دخل مهم للدولة، طواقمها من ذوي الخبرة في القتال البحري جعلت الجزائر مكانًا بحريًا رائدًا في البحر المتوسط لقرون. حيث كان لهم دور كبير في قوة الأسطول الجزائري وفي ازدهار ورخاء إيالة الجزائر، بل كانوا يمثلون العمود الفقري له خاصة خلال القرن 17م، و لهم نظام إداري خاص بهم. ينظر: جون وولف، **رياس البحر**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 4، ع 3 ، 1987م ، ص 43 .

[5] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 186، الملف الاول، (1ربيع الاول 1242هـ/2اكتوبر 1826م).

_ وكان للتدخل الأجنبي من طرف كل بريطانيا وفرنسا في تغذية التمرد الأثر البالغ في حدوث ثورات ضد الحكم العثماني في الجزائر، حيث عملت فرنسا المنتشية بامتيازاتها التي تحصلت عليها من الداي حسين على دعم وتشجيع القبائل الناقمة على السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر انطلاقا من الشرق الجزائري وذلك بمدها بالأسلحة والذخيرة وتحريضها على التمرد والثورة،[1] وكان دور قنصليتها المتواجدة في الجزائر الدور الكبير في ذلك، كما لا يمكن تجاهل الدور الذي قامت به كل من تونس في الشرق والمغرب في الغرب في تدعيم التمردات والثورات ضد العثمانيين بالجزائر، رغم محاولة الدولة العثمانية التوسط لفض النزاع لأكثر من مرة وهو ما اشرنا إليه في الفصول السابقة مذكرة اياها بضرورة توحيد الجهود لمواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد المنطقة ككل مع تزايد الحملات الأوروبية على السواحل الجزائري.[2]

_ لقد جعل العثمانيين وسطاء بينهم وبين الرعية بسبب عدم قدرتهم على الاتصال المباشر بهم، فاستعملوا العلماء وشيوخ الزوايا والمرابطين كمنافذ لتمرير أوامرهم وتنفيذ مطالبهم من السكان كونهم المحرك الأساسي، وكذلك لقيمتهم العالية داخل الناس وفي وسط قبائلهم ومجتمعاتهم حيث كان للعلماء والمرابطين دور كبير في بداية الأمر في طرد المسيحيين من سواحل المغرب بسبب تعبئتهم للناس ودعواتهم للجهاد وهو ما وطد علاقاتهم بالعثمانيين،[3] ولكن هذه العلاقة سرعان ما تدهورت وتحولت إلى علاقة عداء مباشرة بعد زوال الخطر الاسباني المسيحي، كما تدهورت الحالة الاقتصادية للجزائر، فتغيرت بذلك سياسة الحكام الأتراك والتي وجهت اهتمامها للمناطق الداخلية من اجل إيجاد مصادر دخل بديلة عن مغانم البحر خاصة مع تراجع دور البحرية الجزائرية .[4]

_ قيام انتفاضات شعبية خارجة عن تنظيم المرابطين وشيوخ الطرق الصوفية بل كانت مجرد عمليات عسكرية وتمردات غير منظمة ومبادرات فردية من طرف بعض القبائل الرافضة للعثمانيين على غرار انتفاضات قبائل مطماطة وجندلة، وايضا في الاوراس وهذا ماجاء فر رسائل من الحاج أحمد باي الى حسين باشا، وتضمنت اخضاع بعض القبائل المتمردة في الاوراس وبلاد الحنانشة، وتمرد

---

[1] ابراهيم عبو: **المرجع السابق**، ص225.

[2] ارزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني** ...، **المرجع السابق**، ص117.

[3] سهلية علوش :**حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف :فاطمة الزهراء قشي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2005-2006م، ص87.

[4] حنيفي هلايلي:الثورات...، **المرجع السابق**، ص194.

أولاد بن زكري وابن نعمون وفرارهم نحو الشرق على الرغم من اعطاء الامان لهم.[1] وغيرهم من القبائل في الوسط الجزائري والذين قاموا بطرد الأتراك من المدية عاصمة بايلك التيطري،[2] وكذلك ما فعلته قبائل سور الغزلان الذين طردوا الحامية التركية من المنطقة و لاحقوها وأصبحوا يهددون السلطة الحاكمة، لكنها أخمدت في الأخير من طرف الداي و قبائل المخزن الموالية[3]. وايضا تمرد قبيلة الشيانبة في منطقة الحنانشة وهذا ماتضمنته رسالة من الحاج أحمد باي الى حسين باشا حيث ذكرة ان صاحب التمرد هو مُحَمَّد بن قارة واستلائه على سفينتين.[4]

_ كما تكشف رسالة اخرى الى حسين باشا حول اعادة تاسيس الجيش الجديد (عساكر جهادية) هذ التنظيم الجديد الذي جاء على أنقاض الجيش الإنكشاري بعدما قام محمود الثاني بالقضاء عليهم في ما يعرف بالواقعة الخيرية وأطلق عليها إسم الطائفة المنصورة .[5]

_ وفي مراسلة اخرى نلاحظ ان الحالة الصعبة التي تمر بها الدولة العثمانية من اللاأمن واللإستقرار ويظهر ذلك جليا من خلال فرض التذاكر على الأشخاص، أيضا طلب تجنيد المتطوعين الجزائريين,هذا يعني أنا الدولة العثمانية تخوض حربا كبيرة ضد دول التحالف الصليبي المتعاونة فيما بينها.[6]

وفي الأخير وملخص القول نستطيع أن نقول بأن سقوط مدينة الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي سنة 1830 م، كان بسبب تفكك الجبهة الداخلية الجزائرية فحسب ابن أبي الضياف:" أن أهل الجزائر وأعرابها هم السواد الأعظم سئموا سطوة جند الترك وبلغ السيل الزبى وزهدهم ذلك في الوطن و ضاق فيهم الوطن.."[7]

III. الأسباب الخارجية وأثرها في تفاقم التهديد الأوروبي.

اكتسبت الجزائر خلال الفترة العثمانية أهمية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، أكسبتها مكانة لدى الدولة العثمانية إذ كانت تتمتع باستقلال مكنها من ربط علاقات مع دول العالم وهذا

---

[1] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المجموعة 1642، الوثيقة رقم 19، الملف الاول، (1243هـ/20أوت 1827م).

[2] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المجموعة 1642، الوثيقة رقم 26، الملف الاول، (7رجب1243هـ/23جانفي 1828م).

[3] ارزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق**، ص120.

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 1642، الوثيقة رقم 29، الملف الاول، (14ربيع الاول 1244هـ/ 23سبتمبر 1828م).

[5] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3204، الوثيقة رقم 22، الملف الاول، (13 ذي القعدة 1241 هـ الموافق ل 8 جوان 1825 م).

[6] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3204، الوثيقة رقم 23، الملف الاول، (11 جمادى الأولى 1242 الموافق ل 20 نوفمبر 1827).

[7] ابن أبي الضياف: **المصدر السابق**، ص245 .

ما جعلها محل أطماع الدول الأوربية التي سعت لأضعافها بتفعيل أزمات لها، بدأت العلاقات الجزائرية الاروبية تأخذ طابع المواجهة منذ دخولها طرفا في النزاع الفرنسي الإنجليزي بسبب إحتلال نابليون لمصر عام 1799م،[1] ووضعه مخططا استعمارياً يستهدف فرض النفوذ على أقطار شمال إفريقيا إنطلاقا من الجزائر .[2]

على أن تحول السياسة الأوربية بعد سقوط نابليون بونابرت عام 1815م، نحو إعادة التوازن الدولي بالقارة إنطلاقا من فكرة الوفاق الدولي وعملا بمقررات مؤتمر فيينا 1815 م، ومؤتمر ايكس لاشابيل 1818 م، برتوكولات لندن 1817م، جعلت الجزائر في مواجهة مفتوحة مع غالبية الدول الأوربية التي لها مصالح في البحر وهذا ما دفع بتلك الدول وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا إلى الأخذ بفكرة المواجهة مع الجزائر بهدف القضاء على نشاطها البحري.[3]

وإطلاق سراح الأسري الأروبين، وإلغاء ماكان يطالب به دايات الجزائر من إتاوات وهدايا إلزامية مقابل منحهم الحقوق الجمركية والامتيازات التجارية لتلك الدول وفي ذلك الوقت كانت بريطانيا تمثل أكبر قوة بحرية أروبية وعلية فقد كلفها المؤتمر الاتصال بالجزائر لإبلاغها بقرارات مؤتمر فيينا لكن الداي رفض بإصرار شديد إمضاء الوثيقة التي قدمت له بهذا الشأن ولم يكتف بهذا، بل أكد حقه في حرية التصرف،[4] وعلى إثرها قررت الحكومة البريطانية بتأييد الراى العام أن تغسل هذه الإهانة بقيامها بحملة على الجزائر وظهرت أمام المدينة أسطول مؤلف من 32 سفينة ودخل المدينة تحت الراية البيضاء وأطلق النار على المدينة،إلا أن الجزائريين هبوا للدفاع عن أنفسهم وأوقعوا بأسطول الحلفاء خسائر بلغت 883 رجل في 27 أوت1817م،[5] وبعد تسعة سنوات قام الأميرال نيل بمحاولة لم تأت بأية نتيجة سنة1825 م، ولم تؤثر في الطاقة الدفاعية لمدينة الجزائر ، وقد أحدث هذا الانتصار العسكري الجزائري على السفن الاسطول البريطاني، فرحاً كبيرا لدى سكان ازمير، وهذا مابينته احدى المرسلات الى الداي حسين باشا، أن أحد الجزائريين وهومُحَمَّد خوجة وصل الى تلك المدينة مذيعاً خبر انتصار الجزائريين على الاسطول البريطاني، ويحمل علم احمر لنشر هذا الخبر.[6]

---

[1] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 65، الملف الاول، (10شعبان1215م/226سبتمبر 1800م).

[2] جمال قنان :**دراسات وأبحاث في تاريخ ...**، **المرجع السابق**، ص90.

[3] عبد الرحمان الجيلاني :**تاريخ المدن الثلاث (الجزائر-المدية-مليانة)**، دار الأمة، د.ط، الجزائر 2014 م،ص114-115.

[4] صالح عباد :**المرجع السابق**، ص 170.

[5] إسماعيل أحمد ياغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض 1997م، ص254.

[6] **وثائق المكتبة الوطنية**: المج 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 165.

أما إسبانيا فدخلت هي الأخرى في نزاع طويل مع الجزائر في أواخر القرن 18م، حيث قام الأسبان بثلاث حملات عسكرية على الجزائر الاولى في 11جويلية 1775م،[1] انتهت بفشل ذريع مما أرغم الكتائب على التراجع وبلغت ضحايا الأسبان 2800 قتيل و 2080 جريح، لكن إسبانيا لم تستسلم فأرادت أن تمحو الهزيمة في هجوميين أخريين الأول عام 1783 م، والثاني في 1784م، لكنه فشل مما إضطر الأسبان إلى إقرار هدنة في 14جوان 1786م، سمح بتحسين العلاقة بينهما وحصول الجزائر على تعويضات عن الخسائر قدرت ب 291.800 فرنك إسباني والانسحاب من وهران والمرسي الكبير سنة 1792 م، مقابل حصول إسبانيا على إمتيازات تجارية وحقوق جمركية .[2]

أما فرنسا فقد عرفت علاقتها مع الجزائر استقرار منذ توقيع معاهدة 1694م، التي ساعدت على تطور المصالح التجارية الفرنسية بالسواحل الشرقية بعد أن اندمجت شركة الباستيون وشركة الهند وتم إلحاقهما بشركة إفريقيا ثم تحولت هذه الإمتيازات التجارية الفرنسية إلى الشركة الملكية الإفريقية عام 1792م،[3] التي أنصب اهتمامها على المحافظة على الإمتيازات الفرنسية أمام تزايد النفوذ التجاري البريطاني، وقد وجد حكام فرنسا أثناء الثورة الفرنسية المساعدة من الجزائر سنة 1796م، عندما اقترضت حكومة الثورة الفرنسية من إيالة الجزائر ما قيمته مليون فرنك لتتمكن من شراء القمح مع إعطاء تسهيلات جمركية وهذا ماسوف يتسبب لاحقا في توتر العلاقة بين البلدين[4].

وبالفعل أدت أحداث الثورة الفرنسية إلي الحد من النشاط التجاري الفرنسي عندما أصدرت لجنة السلامة العامة قرارا يقضي بتعويض الشركة الملكية بمؤسسة حكومية عرفت بإسم الوكالة الأفريقية عام 1807 م،[5] لم تلبث أن فشلت في مهمتها بسبب مضايقة الانجليز ومنافسة اليهود لها لعجزها المالي فتخلت عن إمتيازاتها لصالح الانجليز عام 1817م، ولم تتحصل عليها من جديد إلا بمساعي ديبلوماسية، وبعد تعدها بتقديم إتاوة سنوية تصل إلى 30.000 فرنك وذلك قبل أن يؤدي النزاع

[1] خجدان أبو عبد الله: **المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية ما بين 1815–1830**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، جامعة الجلالي سيدي بلعباس، ص ص 212–214.

[2] وليام شالر : **مصدر سابق**، ص 140.

[3] خجدان أبو عبد الله: **المرجع السابق**، ص215.

[4] ارزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني** ...، **المرجع السابق**، ص122.

[5] إسماعيل أحمد ياغي:**المرجع السابق**، 255.

الفرنسي الجزائري حول ديون الجزائر على فرنسا إلى مواجهة عسكرية وحصار بحري على السواحل الجزائرية.[1]

ثانيا: الحصار البحري الفرنسي وموقف الدولة العثمانية منه.

I. دوافع وأسباب الحصار الفرنسي على الجزائر.

لاشك أن الجزائر كانت تتمتع بموقع استراتيجي جغرافي هام مما جعلها محل أنظار الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا التي كانت تسعى إلى احتلالها منذ القدم، ولقد كانت الأسباب عديدة ومتنوعة سياسية، اقتصادية، ودينية.

1. الأسباب السياسية:

في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، انحسرت المستعمرات الفرنسية في العديد من مناطق العالم بعد أن طردت من الهند وكندا، كما أن الهزائم المتلاحقة التي منيت بها في أوروبا جعلت من الضروري لفرنسا أن تتطلع إلى آفاق جديدة واحتلال بلاد أضعف منها قوة، هذا السبب جعل من فرنسا في حالة استعداد لاستعادة هيبتها المفقودة خاصة وأن بريطانيا العظمي كانت قد استحوذت على الهند، وقد دعم نية فرنسا رغبتها في احتلال الجزائر من خلال مؤتمر فيينا الذي عقد عام 1815م من قبل الدول الأوروبية.[2]

أيضا رغبة الفرنسيين في توثيق علاقات مع الجزائر من أجل تحقيق مكاسب سياسية للدولة الفرنسية تعيد لها بعضا من هيبتها المفقودة، لكن سرعان ما تغيرت العلاقات بين الدولتين الجزائر وفرنسا وتعرضت مصالحهما للانشقاق وأصيبت علاقتهما في الصميم، إن شارل العاشر كان يرغب في خلق تعاون مع روسيا حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في البحر المتوسط والتمركز في ميناء الجزائر[3].

ثم إن المعارضة كانت قد سيطرت على مجلس النواب في انتخاب نوفمبر 1827م، وخلقت مصاعب داخلية للملك الفرنسي، لذلك عمل شارل العاشر وأنصاره على كسب أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية التي تحدد إجرائها عام 1830م وتكون حملة الجزائر أكبر الوسائل

---

[1] خجدان أبو عبد الله: **المرجع السابق**، ص217.

[2] احمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (تونس – الجزائر – المغرب –موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص 133.

[3] أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808–1847)**، (د.د)، (دم)، (دت)، ج1، ص ص 39-40.

للدعاية الانتخابية، بالإضافة إلى رغبة الوزارة الفرنسية في احتلال الجزائر بغية اتخاذها قاعدة للسيطرة على ما أمكن من دول القارة السوداء واستغلال خيراتها الطبيعية الكثيرة[1].

2.الأسباب الاقتصادية:

مع بداية القرن 19م ازداد التسابق بين الدول الاستعمارية الكبرى حيث كان يهدف إلى الحصول على المواد الخام وتصريف البضائع الزائدة، وفرنسا كإحدى الدول الاستعمارية التي كانت تهدف من وراء احتلالها للجزائر الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها[2].

إذ كشف القنصل الفرنسي عن الدوافع التي أدت إلى غزو واحتلال الجزائر[3] حيث قال: "إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزائن الجزائرية أجدى وأنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الاقتصادي الذي قامت به حتى الآن، فهناك سهول طيبة ذات خصب عجيب ومناجم غنية بالحديد والرصاص وجبال من العناصر المعدنية كلها تنتظر الأيدي التي تستغلها ."[4]

وقد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة عقب الثورة الفرنسية ونتيجة لذلك مدت يدها تطلب العون الاقتصادي من الجزائر في شكل حبوب تشتريها بأثمان مؤجلة، يضاف إلى ذلك الديون الكبيرة التي استدانتها فرنسا من الجزائر كمساعدات فقد أصمت الحكومة الفرنسية أذنيها طويلا أمام مطالب الحكومة الجزائرية بأموالها وديونها المستحقة. وقد لعب التجار اليهود "**بكري وبوشناق**" دورا خبيثا في تعميق الخلافات المالية بين الجزائر وفرنسا لاسيما، وأن هذه الأخيرة كانت مطالبة بدفع الديون التي كانت عليها. ذلك أن فرنسا كانت تطمح في الاستيلاء والاستحواذ على خيرات الجزائر ونهب ثرواتها، ثم إنهم باحتلال الجزائر سيحصلون على غنيمة تقدر ب 150 الف فرنك توجد بخزينة الداي، كما أرادت الحد من نشاط القرصنة الجزائرية في مياه البحر الأبيض المتوسط والسيطرة على سفتهم التجارية وحمولاتها[5].

---

[1] أديب حرب: **المرجع السابق**، ص 40.

[2] علي محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 273.

[3] جمال هاشم الذويب، محمد حسين الزبيدي: **الموجز في التاريخ العربي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، (د.س)، ص 366.

[4] أحمد إسماعيل راشد: **المرجع السابق**، ص 134.

[5] أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984م، ج4، ص 222.

3.الأسباب الدينية:

كانت فرنسا منذ القدم تأمل بالتحكم الديني وسيط النفوذ المسيحي في القارة الإفريقية وما يؤكد ذلك التقرير الذي رفعه وزير حربية فرنسا دوكلير مونتانيار إبان حملته على الجزائر إلى ملكه شارل العاشر حيث قال: لقد أرادت العناية الإلهية أن تستثار جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقى لكي ينتقم للدين وللإنسانية ولإهانته الشخصية في نفس الوقت ولعل الزمن يسعدنا بأن ننتهز هذه الفرصة لنشر المدنية بين السكان الأصليين وننصرهم[1].

ولقد كان للجانب الديني أثر كبير في احتلال الجزائر عام 1830م، من بين الأسباب التي دعت فرنسا إلى الغزو من خلال دعواها بإنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين،[2] إذ أن فرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية وترى باحتلال الجزائر عملا هاما أسدت به إلى العالم المسيحي خدمة كبيرة؛ فالعامل الديني من الاحتلال نلمسه من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة، حيث أن قرار شارل العاشر كان مدفوعا من الأسقف الكبير وزير الشؤون الدينية فريسوس[3].

4. حادثة المروحة:

لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من "البيرم"،[4] وكان القنصل الإنكليزي والقنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات، لذلك ولتجنب كل مناقشة قرر الداي أن يستقبل الواحد عشية الاحتفال والآخر في يوم العيد نفسه، وعلى هذا الأساس جاء السيد دوفال عشية العيد ليؤدي زيارته للداي بمحضر جميع أعضاء الديوان[5].

---

[1] رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، باب اللوق، 1996م، ص 132.

[2] علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 273.

[3] خديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)**، (د.د)، الجزائر، 1977م، ص 15.

[4] **البيرم**: كلمة تركية تعنى عيد الفطر.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ج2، ص127.

ففي 27 أفريل 1827م، ليلة العيد ذهب القنصل دوفال لقصر الداي للتهنئة بهذه المناسبة، وقد كان دوفال يجيد الكلام باللغة التركية، ودار الحديث بين الداي حسين والقنصل الفرنسي، فسأله الداي عن السبب في أن ملك فرنسا لم يرد عليه في الرسالة التي كان قد أرسلها منذ مدة،[1] فكان رد القنصل جافا غليظا، ورد عليه باللغة التركية: "ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه".[2]

ثم تلفظ بكلام يمس شرف الداي، وكان يمكن أن يعذر السيد دوفال لو وقع ذلك بمناسبة أخرى، ولكن هذه الكلمات أمام ديوانه قد مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة ضربة واحدة، وبقي دوفال في تلك الفترة 3 أيام وهو يحرر التقرير الذي أخبر فيه حكومته بالإهانة التي تعرض إليها من طرف الداي حسين[3].

وكان رد فرنسا على ذلك إرسال قطعة من أسطولها أمام الجزائر بقيادة القبطان كوليcollet ، وقد وصلت هذه القطعة يوم 12 جوان 1827م، وصعد القنصل دوفال سفينة القبطان لابروفانس، كان في نية كولي أن يطلب من الباشا أي الداي حسين أن يأتي شخصيا إلى السفينة ويعتذر للقنصل دوفال، لكن الداي رفض،[4] لذلك يمكن القول أن هذه الحادثة لم تكن سوى مسرحية لعب دورها الأساسي القنصل دوفال بتواطئ مع التجار اليهود وسياسيين فاسدين في باريس أمثال تاليران الذين كانوا يبحثون عن أية حجة لاحتلال الجزائر، إذ أن التحضير للحملة كان في حقيقة الأمر سابقا على هذه الحادثة.

II. فرض الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية:

بعد حادثة المروحة والإهانة التي ألحقها الداي حسين بفرنسا حسب زعمها، طلبت منه الاعتذار الرسمي، حيث خولت الحكومة الفرنسية للأميرال كولي قائد السفينة البرلمانية إلى حكومة الداي حسين، على تقديم شروط الترضية وكانت فرنسا تسعى من وراء ذلك أن تجعل من نفسها

[1] فقد كان الداي يلح على المبعوث الفرنسي في تسديد الديون التي بقيت في عنق فرنسا منذ السنوات الأولى للجمهورية ذلك أنها اشترت القمح من الجزائر، وفي كل مرة كان المبعوث يهدئ من روعه حتى ينسى أمر الديون ويختلق له الأعذار قائلا له بأنه لم تصله من حكومته تعليمات بهذا الشأن. ينظر: سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص ص 41-40.

[2] فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2005م، ص 29.

[3] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة من ما قبل التاريخ إلى (1962م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص326.

[4] علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 274.

صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية، وقد اعتمدت في فرض شروط الترضية على مبدأ القوة العسكرية وأسلوب التهديد العسكري[1].

وفي 14 جوان 1827 تقدم الأميرال كولي برسالة إلى الداي حسين والتي تضمنت ما يلي[2]:

ـ أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية ويقدم اعتذارا رسميا للقنصل الفرنسي.

ـ أن يرسل وفداً رسميا برئاسة وزير بحريته المعروف بوكيل الحرج إلى السفينة الملكية الفرنسية ليقدم الاعتذار.

ـ أن يرفرف على كل الحصون في مدينة الجزائر العلم الفرنسي وتطلق مئة طلقة مدفعية لتحيته[3]. وهذا ماورد في رسالة الموجهة الى مفتي الجزائر الحاج خليل:".. ان الشروط التي قدمت بها فرنسا للجزائر لعقد الصلح والمتمثلة في رفع العلم الفرنسي على القصبة واسفله العلم الجزائري، وكذلك يكون الحال في برج الفنار، ثم اطلاق 100طلقة مدفع على شرف فرنسا ...وهذه الشروط مرفضة لهذا يجب على الجزائريين استعدادهم للدفاع عن بلادهم ضد الفرنسيين".[4]

وقد حدد أجل قبول الترضية (24 ساعة فقط)، فإذا رفض الامتثال لذلك يبدأ الهجوم الفرنسي على الجزائر، وكان من الطبيعي أن يكون الرد من الداي عدم قبول الإهانة، إلى درجة أنه صرخ قائلا: **"أتعجب كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي أيضا** ."[5]كما اعتبر أن الحصار مجرد عملية ضغط عليه شخصياُ لإثارته وإرغامه وليس له أثر على مستقبل البلاد[6].

لذلك قررت فرنسا قطع علاقاتها مع الجزائر، واعتبرتها إهانة لشرفها فضربت حصارا بحريا على الجزائر حيث قام الداي في هذا السياق بعدة ترتيبات وهي أنه أمر باي قسنطينة الحاج أحمد باي بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة في عنابة والقالة،[7] ومنذ بداية الحصار تحمس القنصل

---

[1] حنيفي هلايلي: **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815– 1830)**، دار الهدى الجزائر ، 2007م، ص81.

[2] صالح فركويس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830–1925)**، مديرية النشر، (دط)، جامعة قالمة، مجموعة مطبوعة الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، (دط)، قالمة، 2010م، ص 12.

[3] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص 80.

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 362، الملف الاول، (بدون تاريخ).

[5] سعد الله ابو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، **المرجع السابق**، ص30.

[6] صالح فركويس: **محاضرات..**، **المرجع السابق**، ص14.

[7] محمد علي الفوزي: **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999م، ص465.

دوفال لفكرة الاحتلال مؤكدا سهولة تنفيذ النزول إلى الجزائر ، وقد أيده في ذلك قائد الحصار كولي، لكن السلطات العليا في البحرية لم تقر بهذا الرأي ورأت في نزول القوات مخاطرة كبيرة، إذ انقسم مجلس الوزراء فالغالبية ترى أن الحصار وسيلة لتأديب حكومة الجزائر.[1]

وإرغامها على قبول مطالب فرنسا، بينما دعى قليل من الوزراء لفكرة الاحتلال وعلى رأسهم وزير الحربية كليرمون ديتونيير، حيث أشار في تقريره على الفوائد التي ستعود على الحكومة الفرنسية من احتلالها للجزائر على النحو الآتي: إن احتلال الجزائر سيكون أول فرصة للتخلص من معاهدة فيينا لأنه ينطوي على خرق مبدأ من مبادئ تلك المعاهدة، والذي ينص على عدم إجراء أي تغيير إقليمي دون موافقة الحلف الرباعي. أما عن نفقات الحملة التي تثير كثيرا من الاعتراضات، فيتوقع وزير الحربية أن خزينة النيابة التي تضم 180 مليون فرنك ستغطي مصاريف الحملة، وعلاوة على ذلك ستحصل فرنسا على ثروة طبيعية في الجزائر[2].

وجاء في رسالة من الحاج خليل مفتي الجزائر في ازمير الى حسين باشا ان السفير الفرنسي في استانبول يخبر كتابيا الباب العالي باندلاع الحرب بين بلاده والجزائر،[3] حيث جرت المعركة البحرية الحاسمة التي دارت أمام ميناء الجزائر يوم 4 أكتوبر 1827م، والتي التقت فيها قطع الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي، بأحدى عشرة سفينة جزائرية، في حين أن قطع الأسطول الفرنسي كانت تتألف من أربع سفن وبارجة بحرية كبيرة وحراقة وسفينة شراعية، اشتبكت السفن الجزائرية بإحاطة البارجة الفرنسية في معركة حامية،[4] وبعد أن دامت المعركة عدة ساعات تراجع الفرنسيون وعادت السفن الجزائرية إلى الميناء بعد أن ألحقت بهم أضرار كبيرة، [5] وهذا ماأكدته رسالة الى حسين باشا حول انتصار الجزائريين في معركة السابق ذكرها، وتم استيلاء الجزائريين على 24من سفنهم واسر 750اسيرا.[6]

---

[1] هشام سوادي هاشم: **تاريخ العرب الحديث 1516–1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر 2010م، ص166.

[2] صالح العقاد: **المرجع السابق**، ص 83.

[3] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 230، الملف الاول، (3ربيع الثاني 1243هـ/ 23اكتوبر1827م).

[4] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 233، الملف الاول، (15ربيع الاول1243هـ/5اكتوبر1827م).

[5] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص 84.

[6] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 275، الملف الاول، (23محرم1244هـ/ 4اوت 1828م).

ونظراً للضعف العسكري وانهيار النظام الدفاعي للجزائر، أعلن حسين باشا أنه سوف يعطي لكل جزائري يستولي على مدفع من مدافع العدو مكافأة تشجيعية قدرها 1000 قرش.[1] ويظهر ذلك في جملة من المراسلات من الباب العالي الى حسين باشا منها حول الحصار البحري وهذا بعد استجابة الباب العالي لطلبه في ارسال المجندين والمزيد من المعدات الحربية،[2] وفي رسالة اخرى ورد فيها استاجر حسين باشا سفينة صردية،[3] كما أن الجهود والتكاليف والخسائر التي ارتبطت بها عملية الحصار، جعل الكثير من الساسة الفرنسيون يفكرون جديا في وضع حد لهذه العملية وإيجاد تسوية تكون لصالح فرنسا، تحدد هذا الموقف منذ تولي دو مارتيناك الوزارة خلفا للسيد دو فيلال يوم 25 جانفي 1828م.[4]

ومن جملة الحجج التي استند إليها هذا النائب في معارضة الحصار البحري قوله إن الحصار لم يمنع العدو من ممارسة القرصنة، وتهديد الملاحة على شواطئها، وبالتالي تأكد اتجاهه نحو استبعاد فكرة الاحتلال، ولم يكن وزير الخارجية الجديد ديلافورنيه من أنصار تقسيم أشلاء الدولة العثمانية، والذين تحدثوا فيها إنما فعلوا ذلك على سبيل الاعتراض على نفقات الحصار الذي يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويا، دون أن يكون هذا الحصار محكما أو أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حكومة الجزائر، ولم يطالب بفكرة الغزو سوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف 1829م، تكرر الصدام البحري بين السفن الجزائرية والفرنسية، فوقع اشتباك آخر يوم 25 أكتوبر 1828م، بالقرب من كاكسين غرب مدينة الجزائر، والذي تمكن فيها قبطان السفينة الابروتونيير من تدمير أربع سفن جزائرية[5].

شهدت الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية بدورها غارات ومعارك بحرية، مثل الغارة التي تعرض لها ميناء وهران 2 ماي 1828م، بقيادة القبطان روبير وأندري دوناسيا، تمكن من خلاله

---

[1] علي مُحَمَّد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 277.

[2] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 311، الملف الاول، (13شوال 1243هـ/27افريل 1828م).

[3] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3190، الوثيقة رقم 306، الملف الاول، (2ربيع الثاني 1244هـ/11اكتوبر1828م).

[4] هشام سوادي هاشم: **المرجع السابق**، ص167.

[5] صالح العقاد: **المرجع السابق**، ص 83. ايضا: علي مُحَمَّد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 279.

الفرنسيون من استرجاع إحدى سفنهم التي وقعت في أيدي الجزائريين عام 1827م،[1] بعد وفاة الأميرال كولي خلفه في قيادة الأسطول كلافان قبطان السفينة دو لابروتونيير، ومن أجل هذا رابطت أمام موانئ الجزائر اثنا عشرة قطعة بحرية وتشكلت دورية بحرية مكونة من 6 قطع أخرى.[2]

لتتمحور أمام رأس الطيب بتونس وسواحل إيطاليا، إلى جزر البليار، كما جندت أربع قطع بحرية من نوع الفاليوطات والبريكات للسهر على أمن الملاحة الدولية، وبذلك أصبح عدد القطع البحرية الفرنسية المجندة للحصار في مياه المتوسط 50 قطعة بحرية، كان هدف الحكومة الفرنسية من وراء تجنيد هذه القوة البحرية الضخمة الوقوف في وجه أي تدخل محتمل من طرف الباب العالي أو في وجه إحدى الدول الأوروبية المنافسة[3].

لكن بفعل الغارات والهجمات مع السفن الجزائرية تعرضت هذه السفن للتلف، حيث وصف أحد المهندسين في البحرية شارل دوبان ما يجري في الحرب، حيث جاء في مذكراته بخصوص البناء البحري أن ما كان ينفق من الملايين لا يعادل ما كان يلقى القبض عليه من زوارق صغيرة لا يتعدى سعر الزورق الواحد منها 2000 فرنك، زد على ذلك أن الحصار لم يحم السفن التجارية الفرنسية بمرسيليا من ضربات القراصنة المسيحيين ، وهذا بشهادة النائب الفرنسي دوبورغ في 9 جوان 1829م[4].

رغم هذا الحصار الذي ضربته فرنسا على الجزائر، الا انه لم يشل حركة السفن الحربية بل أن هناك نشاط بحري قائم حتى هذه الفترة.[5] ونظرا لوجود معارضة قوية في البرلمان والخسارة الاقتصادية التي تسبب فيها الحصار، وللظروف الدولية قررت الحكومة الفرنسية أن تتفاوض من جديد سنة 1829م، وقد أرسل القبطان دي ننرسيا إلى الجزائر في مهمة مع الباشا حسين، على أن تفتح الطريق أمام بروتونيير، وتمت خطة الاجتماع بين الباشا وقائد الحصار على ما يرام ولكن النتيجة كانت

---

[1] أحمد إسماعيل راشد: **المرجع السابق**، ص 137.

[2] علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 280.

[3] أحمد إسماعيل راشد: **المرجع السابق**، ص 139.

[4] حليم ميشال حداد: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر**، (دط)، مؤسسة علي محمد وشركاؤه، (دم)، 1999م، ص129.

[5] **المكتبة الوطنية الجزائرية**: المج 3204، الوثيقة رقم 27، الملف الاول،(07 ربيع الأول 1243هجري الموافق ل22 سبتمبر1827).

سلبية.[1] حيث طلب القائد من الباشا إرسال مندوب عن الداي الذي أصر على عقد لصلح، وقد توصل قنصل بريطانيا سانجون في إبلاغها إلى فرنسا. وأثناء عودة الوفد الفرنسي خائبا قام جنود الساحل الجزائري بإطلاق النار على الباخرة لابروفانس ، من التحصينات الجزائرية يقول الجزائريون أن السفينة اقتربت كثيرا من التحصينات[2].

أما الفرنسيون فيقرون بذلك ولكنهم يعيرونه إلى شدة الرياح، وقد أصيبت السفينة لابروفانس ببعض العطب ولكن قائدها نجح في الهروب بها سالما، وكانت الحادثة قد جرت بتاريخ 3 أغسطس 1829م، وأن الباشا قد تبرأ من الحادث وعبر عن أسفه لوقوعه وعاقب وزير البحرية وقائد الميناء بالطرد من منصبهما،[3] ومع مجيء بولينياك ووصوله للحكم في 8 أوت 1829م، كانت فرنسا قد صممت على إرسال حملتها إلى الجزائر، وكان هو يرى في أن عملية الحصار عملية خاسرة دون أي فائدة. [4]

حاولت فرنسا من خلالها إقامة تحالف فرنسي مصري ضد الجزائر مع مُحَمَّد علي باشا[5] والي مصر، واقترحوا عليه أن يحتل هذه الولاية مقابل مساعدة مالية لضمان حمايتها لقواتهم ضد أي تدخل لأية دولة أوروبية. وتعود هذه الفكرة إلى قنصل فرنسا في الإسكندرية دروفتيه، لكن هذه العملية لم تنجح، إذ أنها كانت تهدف إلى توثيق الصلة بين المسألة الجزائرية والمسألة الشرقية، وقد فطنت فرنسا إلى ذلك مما جعلها تحجم عنها، خصوصا وأن امتداد مصر حتى تونس كان أمرا غير مقبول من الباب العالي وانجلترا[6].

أما بخصوص الدبلوماسية الإنجليزية فإن مواقفها كانت غير ثابتة في ذلك المشروع إذ نجد أن اللورد أبردين كان يعرض التعاون مع فرنسا، مما يؤدي إلى حكم مشترك إنجليزي فرنسي في الجزائر،

---

[1] جلال يحيى: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001م، ج1، ص 137.

[2] أحمد إسماعيل راشد: **المرجع السابق**، ص 140.

[3] جمال قنان: **عنصر في الازمة الجزائرية الفرنسية عام 1827 م**، مجلة التاريخ ،ع17، النصف الثاني من سنة 1984م، ص 243.

[4] صالح العقاد: **المرجع السابق**، ص 87.

[5] **مُحَمَّد علي باشا 1769–1849م**: والي مصر بعد واضع أساس النهضة المصرية الحديثة، ساعد السلطان محمود الثاني في حربه ضد الثائرين اليونان، ثم نشب الصراع بينه وبين السلطان فاستولى على سوريا، وأنزل بالعثمانيين هزيمة مذكرة في 24 يونيو 1839م. ينظر: منير البعلبكي: **معجم أعلام المورد**، موسوعة تراجم الأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامي والمحدثين، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م، ص 420.

[6] أحمد إسماعيل راشد: **المرجع السابق**، ص 143.

لكن ولنجتون قرر أن هذه الحملة ستكون خطيرة وأن الاشتراك مع فرنسا قد يؤدي إلى مشاكل دولية، فقرر ترك فرنسا تعمل بمفردها مما أدى بفرنسا إلى دفع السلطان العثماني إجبار داي الجزائر على تقديم الاعتذارات الرسمية لها،[1] وقد تقدم بهذا الطلب كل من قنصل فرنسا وانجلترا سويا لكنه كان متأخرا، إذ أن الاستعدادات كانت تقوم على قدم وساق في فرنسا لتجهيز الحملة وإرسالها إلى الجزائر، في 30 يناير 1830م اتخذ مجلس الوزراء القرار بإرسال حملة بحرية، لتفرض شروط فرنسا على الجزائر إذ استمر الداي في موقفه العنيد، وكان قد مضى على الحصار أكثر من سنتين ونصف، ثم إن شارل العاشر"[2] كان يريد من إرسال الحملة إلى الجزائر الانتقام من الدستور أكثر مما يريد الانتقام لكرامة فرنسا، وتأكد هذا الاعتقاد حينما عرف الشخص الذي اختير القيادة الحملة وهو الجنرال دي برمون، الذي اشتهر بنزعته الرجعية منذ أن خان نابليون في واقعة واترلوا عام 1815م، وتعاون مع آل بوربون في قمع الحركات التحررية، وهو الذي قاد الحملة ضد أحرار إسبانيا عام 1823م. وقد اختير هذا الموعد بالذات لعرض الموضوع على مجلس النواب لأنه كان يسبق عطلة عيد الفصح بقليل[3].

III. الهجوم البحري العسكري الفرنسي واحتلال مدينة الجزائر:

بعد فرض الأسطول الفرنسي، حصارا على السواحل الجزائرية لمدة 3 سنوات من 16 جوان 1827م، إلى 13 جوان 1830م من تاريخ الغزو، إذ كلف الحصار فرنسا مبلغ 7 ملايين فرنك

[1] جلال يحي: **المرجع السابق**، ص 137.

[2] **شارل العاشر (1757–1836)** :كان آخر ملوك سلالة أسرة آل بربون، حيث قامت الثورة الفرنسية بطردها من الحكم سنة 1824م وحتى 1830م، وخلفه في الحكم لويس فيليب نضامه رجعي وسي، وهذا سببا في وجود معارضة قوية من معظم الأنحاء السياسية، مما أدى إلى قيام شارل العاشر بإعطاء المزيد من الامتيازات أنظر الملك شارل العاشر، متاح على الموقع http/ wikipedia.org/wiki آخر زيارة 08 ماي 2026م.

[3] صالح العقاد: **المرجع السابق**، ص 87.

سنويا، عندئذ راحت فرنسا تعد العدة لغزو الجزائر منذ يناير 1830م، وألفت ثلاثة لجان للإعداد للحملة التي قررت أن يكون الإنزال بها بمنطقة سيدي فرج[1].

ففي 7 فيفري 1830م، أصدر الملك الفرنسي شارل العاشر مرسوما ملكيا عين بموجبه الكونت دي برمون[2] قائدا عاما للجيش الفرنسي المكلف بغزو الجزائر واحتلالها ومنحله سلطات واسعة للقيام بما يلزم للإعداد للحملة على الجزائر. وأعطيت أوامر بعد ذلك للبحرية والقوات البرية للإسراع في التحضيرات وطرح قرض للإكتفاء قدره 80 مليون فرنك بغية تغطية النفقات التي هي عبارة عن سندات بفائدة 4 بالمئة، أما الخطة المعتمدة للاحتلال فقد وضعت اعتمادا على تقرير بوتان[3].

بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخبرها بالقرار، وكان ذلك في 12 مارس 1830م، وأكدت في نفس الوقت أن استعداداتها العسكرية تستهدف الجزائر لوحدها، ثم إن الحكومة الفرنسية كانت قد ذكرت أسباب واهية مثل حادثة المروحة لتبرير الغزو، وقد أرسل أحد المخبريين إلى الداي حسين تقرير يخبره فيه حول المعارضة التي ظهرت في مجلس الشيوخ الفرنسي حول إقرار الحرب ضد الجزائر[4].

يتكون جيش الحملة من 37 ألف جندي من بينها 30 ألف من المشاة ، مقسمون إلى ثلاث فرق، هيئة المدفعية، وحدة للهندسة، وفيلق الخيالة ، ينتقل الجيش من طولون على متن 675 سفينة حربية وتجارية ، منها 103 سفينة حربية وعدد كبير من السفن التجارية المستأجرة لحمل الجنود، اما قيادتها فتم اختيار الأميرال درويني والأميرال دبيري، ووزعت المهام في القوات البرية بتولي بارتزوني قيادة الفيلق الأول، وتولى الفريق لوفيردو قيادة الفيلق الثاني، وتولى قيادة الفيلق الثالث الفريق دوك[5].

ولقد أعطيت للجنرال دي برمون عناية خاصة لاختيار معاونيه المباشرين في هيئة أركان جيش الحملة، وعين البارون تلوزي لقيادة هيئة الأركان العامة، ومن ضمن هيئة الأركان العامة أنطوان دوسان

---

[1] بشير كاشد الفرحي: **مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962،1830م)**، طبعة خاصة، وزراء المجاهدين، 2007م، ص206.

[2] **دي بورمون:** هو قائد الحملة على الجزائر، وقد عزل بعد سقوط حكم شارل العاشر . ينظر : شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تق: أبو القاسم سعد الله الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص 49.

[3] عمار حمداني: **حقيقة غزو الجزائر**، تر: لحسن زغدار، (دط)، منشورات تالة الجزائر ، 2007م، ص 163.

[4] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص ص 85-86.

[5] محفوظ قداش : **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر(1830–1954)**، تر: محمد المغربي، (دط)، منشوراتANEP ، 2008، ص23.

دوني، أما الشخصان الأساسيان الذين عينا في مسألة حراسة الخزينة، نجد البارون دوني كمقتصد رئيسي لجيش الحملة، والجنرال فرينو أمين للصندوق العام.[1]

اجتمعت القوات بمعداتها في المناطق الساحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا عندها غادرت الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال دي بورمون، في 25 ماي 1830م متجهة إلى الجزائر، وقد كان شكل الأسطول متنوعا على نحو 11 سفينة حربية ضخمة 3 مراكب مقطوعة، 21 فرقاطة ، 14 حراقة، بالإضافة إلى مراكب صغيرة و 10 مراكب شحن مع 7 سفن تجارية للأسطول الملكي بناقلاته، وعددها 374 ناقلة، و 55 صندلا لنقل العتاد إلى اليابسة. وبعد عبور من وصل الأسطول في 31 ماي قبالة رأس كاكسين غرب مدينة الجزائر ، ثم بعد ذلك أمر الأميرال بتغيير الاتجاه، وأعطى أمرا للأسطول للاتجاه إلى بالما، بسبب سوء الأحوال الجوية، وفي العاشر من شهر جوان ترك الأسطول مرسى بالما واتجه نحو الجزائر .[2]

وقد وصل الخبر إلى حسين باشا عن طريق الرسالة التي أرسلها قائد السفينة الجزائرية مفتاح الجهاد بالإسكندرية مصطفى رايس في 5 رمضان 1245هـ /1830م، يخبره فيها بإعداد حملة عسكرية لغزو الجزائر، عبر مستغانم والمرسى الكبير وسيدي فرج،[3] كما جاء في الرسالة أن مئة وخمس عشرة سفينة حربية ستوصلهم إلى السواحل الجزائرية، بالإضافة إلى أربع مئة سفينة تجارية محملة بالمؤن والذخيرة. وقبل إنهاء التحضيرات الفرنسية للحملة، طبع الفرنسيون بيانا سريا ، وقام العملاء والجواسيس والقناصل بتوزيع عدة نسخ في مختلف أرجاء الجزائر . كان الهدف الرئيسي من هذا البيان هو اضعاف معنويات الجزائريين والتخلي عن مساندة حكومة الداي،[4] ومما جاء في البيان المذكور: " إن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا، بسبب جهله وليس لاحتلال البلاد ."[5] فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم، وأنهم يضمنون لهم بذلك أملاكهم وأراضيهم وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد. كان لهذا البيان الذي وزعه

[1] عميراوي أحميدة: **من تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، ط2، الجزائر ، 2004م، ص 83.

[2] محمد صالح الصديق: **قاهرة الاستعمار**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2011م، ص 24.

[3] بركات محمد مراد: **الأمير عبد القادر الجزائري المجاهد الصوفي**، دار النشر الإلكتروني، (دط)، باتنة، 1990م، ص 12.

[4] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص 88.

[5] كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع: نبيه أمين فارس منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، 1968م، ص620 .

الفرنسيون تأثير كبير على بعض الأشخاص، كما اقتنعوا بفكرة أنهم جاؤوا لتحريرهم من قبضة الأتراك، وتسبب أيضا في شل الطاقة المحاربة لدى بعض الجزائريين .[1]

في 14 يونيو 1830م، وطأ الفرنسيون أرض الجزائر ، على الساعة الثالثة صباحا 03:00- ونزلوا بشبه جزيرة سيدي فرج غربي العاصمة على بعد 28 كلم،[2] نزلت الفرقة الأولى مشاة وعلى رأسها الجنرال بيار توزان، وقام الأسطول بتوجيه أولى طلقات مدفعيته، ولم يجدوا أمامهم أي مقاومة تذكر لا من الجيش النظامي ولا من المقاومة الشعبية، حيث يقول أحمد باي في مذكراته أن العدو نزل في غرب الجزائر برجاله وفرسانه، ولكن لم يكن أحد يملك الجنود والفرسان لرده ، كما أنه لم يكن ثمة شخص مستعد لمحاربته، مما سمح للعدو أن ينزل جنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه ويحارب مسلمين المشتتين، الذين لا يملكون البارود والذخيرة ... إن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع والخنادق .[3]

على الرغم من أن التحضيرات كانت ضعيفة عند الجزائريين إلا أن ذلك لم يمنع الداي حسين من تجميع جيشه لمحاربة الفرنسيين ، وكتب إلى القبائل والغرب ليخبرهم بالنوايا العدوانية التي يضمرها لهم الفرنسيون ، وطلب منهم المساعدة، وساهمت القبائل بإرسال أبناءها للجهاد حتى تجمع لدى الداي حسين حوالي 60 ألف مقاتل،[4] كما حضر بعض المتطوعين من طرابلس ، وكان عدد جنود المليشيا التركية 70 الف رجل، كما أرسل باي قسنطينة أحمد 13 ألف رجل ، وباي وهران حسان 60 الف رجل، وأرسلت عشائر ومنطقة القبائل بين 16 ألف و 18 ألف رجل ، وكان على رأس هذه القوات إبراهيم آغا وهو صهر الداي حسين[5].

وفي يوم 19 يونيو دارت معركة شديدة بينهما، بدأ العدوان بالضرب بالمدفعية بين البطاريات الجزائرية ومدافع مركبين بأربعة أشرعة، كانا راسيين في الخليج الشرقي؛ أمر دي بورمون الكتيبة الأولى بالهجوم على الموقع واحتله بسهولة تامة،[6] واعترف المسيحيين أن الجزائريين كانت لهم الغلبة في اليوم

---

[1] شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 92.

[2] عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص165.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص 149.

[4] محمد مورو: **بعد 500 عام من سقوط الاندلس (1492،1996)**، الجزائر تعود لمحمد ص، (دط)، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 1992م، ص 24.

[5] شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 93.

[6] عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 447.

الأول، فقتلوا منهم نفرا كبيرا بسبب الكم الهائل من قنابل المدافع التي كانوا يطلقونها عليهم من البحر كانت القوات الجزائرية تعتمد على خفة الحركة والكر والفر ، وتستعمل بنادق عنيفة، وتعتمد أساسا على استعمال السيوف في الوقت الذي كان الفرنسيون فيه يعتمدون على جيش منظم ونيران كثيفة وتسليح حديث وطوابير ثابتة بخطة محكمة[1].

إن المعارك التي بدأت في الليل استمرت إلى اليوم الموالي ببشاعة من كلا الطرفين، وقد كان هجوما موفقا للجند الجزائري الذي زلزل أقدام الفرنسيين وألحق بهم خسارة عظيمة ، وكاد يرمي بهم في البحر ، لولا وجود فرقة عسكرية فرنسية صغيرة بقيت وراء الصفوف وخافت أن يقضى عليها، فصعدت ربوة وأخذت تستغيث،[2] وتشير إلى معظم الجيش فظن أحد قادة الجيش الجزائري أن الفرنسيون قد عملوا حركة التفاف، قصد قصف خط الرجعة عنهم فاغتنمت القيادة الفرنسية فرصة الاضطراب الذي وقع في صفوف الجزائريين للاستيلاء على المعسكر، مما أدى إلى انهزام القوات الجزائرية[3].

أمام هذه المقاومة الكبيرة قرر دي بورمون انتظار التعزيزات التي وصلت يوم 25 من الشهر نفسه، حيث أمر بالتقدم نحو الجزائر العاصمة يوم 29 يونيو، قاصدا قلعة السلطان، وانتظرت قوات الاحتلال التحاق قطع الأسطول من سيدي فرج، وقامت قطع حربية بقصف مدفعية المدينة وتمكنت من فتح ثغرات فيها. عندها أمر دي بورمون بالتقدم نحو خط الدفاع الأول المتمثل في برج مولاي حسن،[4] وفي 03 جويلية حفر الفرنسيون الخنادق وراحوا يهاجمون البرج الذي كان يقوده الخزناجي، وتمكنوا منه ، وقاوم الجزائريون مقاومة شرسة ، واستطاعت مدافع الفرنسيين أن تنسف جزءا كبيرا من القلعة وأن تشعل النار في مخازن الذخيرة بها ، عندها جمع حسين باشا أعضاء الطوائف وأعيان المدينة والحكومة للأخذ برأيهم بين مواصلة المقاومة أو الاستسلام ،[5] وقد وضع أمامهم هذا السؤال: " هل تعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين، أو يجب تسليم المدينة إليهم والتوقيع معهم

[1] عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص ص 194-195.

[2] شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 95.

[3] عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 447.

[4] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،.. **المرجع السابق**، ص 13.

[5] حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص 93.

على معاهدة الاستسلام، وشيئا فشيئا بدأت روح الهزيمة تدب في أوصار الجهاز الإداري والاجتماعي.

في 04 جويلية 1830م، أرسل الداي حسين وفدا يتكون من كاتبه مصطفى مصحوبا بالقنصل الإنجليزي إلى جانب أحمد بوضربة وحسين بن حمدان بن عثمان خوجة كمترجمين إلى مقر القيادة الفرنسية، للتفاوض مع الجنرال دي بورمون والاتفاق معه على شروط الاستسلام من جهة أخرى كان أعيان المدينة من تجار وأغنياء ورجال الدين قد ضغطوا على حسين باشا،[1] بقبول الصلح والظاهر أن مصطفى كان يهدف إلى التفاوض باسم الخزناجي بأنه كان عضوا في المؤامرة ضد الداي، غير أن دي بورمون رفض المؤامرة وقبل باقتراح الداي حسين الذي ينص على الاستسلام. [2]

وقدم الفرنسيون شروطهم التي أرغمت الداي على قبولها ، والتي تم التوقيع عليها بتاريخ 05 جويلية 1830م، والتي تضمنت ما يلي:

_ تسليم قلاع المدينة وكانت أبوابها للفرنسيين.

_ تعهد القائد الفرنسي العام بترك الأموال الخاصة بالداي حسين.

_ للداي حرية مطلقة في الرحيل مع أسرته وأمواله الخاصة إلى أي جهة يختارها وفي حالة بقائه في الجزائر ، سيكون تحت حماية القائد الفرنسي العام.

_ جميع الجنود الأتراك وعددهم 5092 يتمتعون بنفس الحقوق والحماية الممنوحة للداي حسين[3].

_ أيضا مما نصت عليه وثيقة الاستسلام تعهدت فرنسا بموجبها احترام أملاك الأهالي ومعتقداتهم وتقاليدهم، كما وعدت فرنسا الجزائريين بحرية الدين واحترام المرأة الممتلكات الشخصية ، واحترام الشريعة الإسلامية.

لكن دي بورمون لم يلتزم بما تعهد به ، فقد أصدر أمرا في 08 سبتمبر 1830م، بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، تعاد هذه الوثيقة ممضاة من الداي حسين إلى دي بورمون بالموافقة يوم 05 جويلية 1830م، ليستلم الجيش الفرنسي فورا القلاع الحصون أبواب العاصمة، والميناء البحري، في

[1] عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 448.

[2] حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص 94.

[3] صالح بن القبي: **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، (دط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر ، 1998م، ص 10.

حال رفض هذه الشروط فإن الجيش الفرنسي سيستولي على العاصمة بالقوة، وقد قبل الداي حسين بهذه الشروط وسلم الجزائر لفرنسا بالمجان.

وبموجب توقيع الداي هذه الشروط، غادر الجزائر يوم 10 من نفس الشهر إلى نابولي بإيطاليا فالإسكندرية حيث قضى بقية حياته فيها إلى أن توفي عام 1838م، وغادر الجنود الأتراك إلى أسيا الصغرى (الأناضول) يوم 11 جويلية 1830م[1].

وكانت فرقة الغزاة الصليبين كبيرة عشية احتلال الجزائر حينما شكر القسيس قائد الحملة الفرنسية دي بورمون : "**إنك فتحت بابا للمسيحية بإفريقيا** "[2] تهافت الجيش الفرنسي بكل شراسة لنهب ثروات البلاد والأموال التي كانت بالخزينة حيث قدر الفرنسيون هذه الأموال كالتالي: ذهب وفضة وجواهر 48.68 مليون فرنكا ، صوف وبضائع أخرى 30 مليون فرنكا، قيمة المدافع التي أرسلت إلى فرنسا 40 مليون فرنكا[3].

وقد تبادل المسؤولون الفرنسيون التهم بالسرقة والاستحواذ على الأشياء الثمينة، حيث اختلس ضباط الحملة الفرنسية لأنفسهم قيمة 50 مليون فرنك فرنسي، وانطلق بعد ذلك الجنود الفرنسيون يعيثون في الأرض فسادا.

ثالثا: ردود الفعل الإقليمية والأوروبية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

I.مواقف وجهود الدبلوماسية للدولة العثمانية من الغزو على الجزائر.

كانت الدولة العثمانية تتابع باهتمام النزاع الفرنسي الجزائري، وتطوره خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر، غير أن انشغالها بثورة اليونان والحرب الروسية لم يسمح لها بالتدخل العسكري لحماية الجزائر، حيث سعت لحل النزاع بالطرق الدبلوماسية السلمية ويعود تاريخ تدخل الدولة العثمانية في مشكلة الجزائر إلى أيام الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية[4].

---

[1] مُحَمَّد بورويق: **الجدلية التاريخية بين التنصير والاستعمار الفرنسي في الجزائر**، الندوة العلمية الأولى: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،ماي 2018م، ص 13.

[2] ارجمنت كوران: **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص39.

[3] ا رجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص41.

[4] حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص 94.

ففي أوائل شهر أوت من سنة 1827م، قدم سفير فرنسا بإسطنبول الكونت جيومينو للباب العالي، وقدم إلى رئيس الكتاب مذكرة بين فيها وجوب تدخل الحكومة العثمانية لتأديب والي الجزائر، الذي أظهر العداء للفرنسيين منذ مدة، وقال فيها ..... وحيث أن الداي قد زاد من تعدياته السابقة بتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب إمبراطور فرنسا اضطر الطلب ترضية علنية مهددا بإعلان الحرب في حالة رفض طلبه، إلا أن طلبه قد رفض وعليه فالحرب محققة[1].

وكان في ختام مذكرته قد ذكر بأن السفن الحربية الفرنسية قد حاصرت مدينة الجزائر، لكن رئيس الكتاب كان قد رفض هذه المذكرة حيث احتجت الحكومة العثمانية على هذه المذكرة التي حملت في طياتها تهديد فرنسا لإعلان الحرب على الجزائر، في المقابل فإن الحكومة الفرنسية لم تعط أي اهتمام لهذا الاحتجاج، لأنها كانت تدرك بأن لدولة العثمانية لن تستطيع فعل أي شيء 270 لأن الدولة العثمانية كانت منهمكة لإخماد ثورة جزيرة مورة منذ ست سنوات، ففي اجتماع عقد برئاسة الصدر الأعظم ووزير الحربية خسروا باشا، تقرر عدم التدخل الفعلي في الخلاف الناشب بين فرنسا وأوجاق الجزائر[2].

بعد توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة أدرنة مع روسيا في سبتمبر 1829، زادت من اهتمامها بقضية الجزائر، فأوفدت إليها خليل أفندي مكلفة إياه تنبيه حسين باشا بأن يظل محايدا في النزاع الناشب بين النمسا ومراكش، كما أذنت له بالقيام بمحاولات غير رسمية التأمين التفاهم بين الباشا وفرنسا وصل خليل أفندي إلى الجزائر وأجرى عدة مباحثات مع الطرفين الفرنسي والجزائري،[3] لكنه لم يتوصل إلى إنهاء الخلاف القاصم بينهما، بسبب شروط فرنسا المجحفة والتي تمثلت في إصدارها على إعادة حقها في صيد المرجان، وإقامة منشآت عسكرية على السواحل الجزائرية غير أن السفير الفرنسي بين امتنانه على هذه المحاولة التي بذلتها الدولة العثمانية[4].

طلب الكونت جيومينو مقابلة سرية من رئيس الكتاب والتي كانت يوم 1 ديسمبر 1829م قدم فيها السفير قراراته بشأن تأديب أوجاق الجزائر المتمثلة في إرسال حملة عسكرية ضد الجزائر من

---

[1] مسعودي أحمد: **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830** م، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013م، ص147.

[2] جهيدة روابحية، سامية زعايمية: **العلاقات العثمانية الفرنسية (1535–1830)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، إشراف: محمد شرقي قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، 2015–2016م، ص213.

[3] أرجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص 42.

[4] جمال قنان: **نصوص...**، **المرجع السابق**، ص77 .

البحر ومن البر بمساعدة والي مصر مُحَمَّد علي باشا ، ولما اطلع رئيس الكتاب على المذكرة، أخبر الحكومة الفرنسية بأن السلطان العثماني قد رفض بشدة إرسال عساكر إلى أرض مطيعة للدولة العثمانية.

فهم من تلك المقابلة أن الحكومة الفرنسية مقتنعة بأنها لن تصل إلى نتيجة بحصارها البحري لمدينة الجزائر، كما كانت تتمنى وجود حل لإنقاض شرفها، ومحاربة أوجاق الجزائر بواسطة مُحَمَّد علي باشا الذي كان يملك جيشا مدربا على الطريقة الأوروبية.

اقترح السفير الإنجليزي فوردن على كل من السلطان العثماني والسفير الفرنسي تكوين لجنة تضم أعضاء من الطرفين لتسوية النزاع القائم بينهما، حيث يلتقي أعضاء هذه اللجنة في مدينة الجزائر الدراسة المقترحات البناءة وافق السلطان محمود الثاني على هذا المقترح، وأمر بالبحث في هذه المسألة من قبل وزير البحرية خسروا باشا ورئيس الكتاب معا،[1] لاتخاذ خطة معمول بها من قبل الدولة العثمانية لحل مشكلة الجزائر الجزائر وفرنسا وقد تم هذا البحث بينهما وتقرر إيفاد موظف لنصح والي الجزائر على أن لا يتدخل والي مصر بهذا العمل بأي حال من الأحوال. رأى السلطان أنه من المناسب تعيين طاهر باشا[2] لهذه المهمة كما أخبر رئيس الكتاب الكونت جيومينو بواسطة مترجم السفارة الفرنسية بأنه سيرسل طاهر باشا إلى الجزائر، فأجاب السفير أن هذا العمل يتعلق بالباب العالي ولا يهم فرنسا[3].

بعد تكليف طاهر باشا بهذه المهمة، أحضر مترجم السفارة الإنجليزية مذكرة من السفير إلى الباب العالي والتي كشف فيها عن المعاهدة التي جرت بين الحكومة الفرنسية ومُحَمَّد لي باشا، بشأن إرسال عساكر للجزائر ، كما كان يوصي في هذه المذكرة بإرسال طاهر باشا فورا، إلى الجزائر ويمر على الإسكندرية، وهناك يعلن أن السلطان أمر بحل النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا دون إراقة الدماء

[1] جمعي خمري :**المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر**، محاضرة ألقيت في ندوة خمسينية الثورة الجزائرية للمؤرخين العرب المنعقدة في أيام 20-22 نوفمبر 2000م، بقسنطينة جامعة منتوري، ص ص 1-3.

[2] **طاهر باشا**: هو بحار جزائري الأصل عمل قائدا في معركة نافرين 1827، شارك في الحرب الروسية العثمانية 1829م، عين وزير للبحرية 1832-1836م، ثم عين واليا على طرابلس الغرب (ليبيا) سنة 1836م. منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص 150.

[3] ناصر الدين سعيدوني :**الحصار البحري الفرنسي على الجزائر**، المجلة التاريخية المغاربية، ع6، تونس، ع6، 1976 م، ص35.

، ثم يوضح للداي الأخطار التي سيتعرض لها في حالة عدم إعطائه ترضية لفرنسا ،أدرك الباب العالي أهمية الموضوع، وأمر بأن يسافر طاهر باشا فورا إلى مصر ثم الجزائر[1].

وعلى أية حال فقد أقلع طاهر باشا من إسطنبول ومعه كاتبه ومترجمه على متن نسيم الظفر البارجة البحرية في 16 أفريل 1830م ، كما أخذ معه وثيقة بخط السلطان، موضحا مهمته والممثلة في خمس بنود وهي:

ـ **البند الأول:** عندما يصل الباشا إلى الجزائر يحاول التباحث مع قائد الحصار الفرنسي التسوية الخلاف.

ـ **البند الثاني:** فإن رفض القائد فعليه أن يطلب من الحكومة الفرنسية تعيين موظف له صلاحية التباحث مع طاهر باشا.

ـ **البند الثالث:** يبين طاهر باشا لأعيان الأوجاق بالجزائر الأخطار التي ستنتج عن الحرب بين الوالي وفرنسا.

ـ **البند الرابع:** إذا كان الجزائريون يرون بأن اقتراحات فرنسا شديدة، فإن على طاهر باشا أن يتباحث مع الموظف الذي سترسله الحكومة الفرنسية لهذا الشأن.

ـ **البند الخامس:** إذا لم يتوصل الطرفان إلى تفاهم، فإن على طاهر باشا أن يخبر الباب العالي بالنتيجة[2].

تسلم طاهر باشا رسالة من السفير الفرنسي لمساعدته على دخول مدينة الجزائر لكن قائد الحصار الفرنسي دوكلير قد منعه من ذلك، فاضطر إلى التوجه لتونس للإلتحاق بالجزائر عن طريق البر، غير أن حاكم تونس حسين باي منعه من النزول إلى البر،[3] لأن الفرنسيين أخبروه بأن الأتراك إذا قاموا بربط الإدارة مباشرة بالدولة العثمانية فإنهم سوف يطبقون نفس النظام في تونس، فاتجه طاهر باشا إلى طولون الفرنسية، وقد حاول في تلك الفترة التي مكثها هناك أن يتصل بالملك العثماني شارل العاشر ليعرض عليه محتوى تعليمات السلطان العثماني[4].

---

[1] جمعي خمري :**المرجع السابق**، ص3.

[2] سيمون بفايفر: **المرجع السابق**، ص40.

[3] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 241.

[4] يحي بوعزيز: **العلاقات...**، **المرجع السابق**، ص130.

إلا أن السلطات الفرنسية رفضت الاعتراف به كمبعوث رسمي للباب العالي، لذلك فشل طاهر باشا في مهمته، ثم إن أول من حاول تأخير سفر طاهر باشا إلى الجزائر هو السفير الفرنسي بإسطنبول، حيث تماطل في تسليم الرسالة التي وعده بها، حتى تأكد من عزم بلاده على إرسال حملة عسكرية،[1] لذا بعث طاهر باشا برسالة إلى الباب العالي يخبره فيها بأن قائد الحصار الفرنسي لم يسمح له بدخول الجزائر، وذكر أيضا أنه أثناء اقترابه من ميناء طولون شاهد أسطولا فرنسيا محملا بالعساكر والذخيرة متجها إلى شمال إفريقيا، رغم انشغال الدولة العثمانية بتوسع مُحَمَّد علي على حساب ممتلكاتها في بلاد الشام وآسيا الصغرى، إلا أنها جددت اهتمامها بالقضية الجزائرية؛ إذ أرسلت مصطفى رشيد باشا في سبتمبر 1834م، سفير تركيا لدى باريس، الذي تم تكليفه يبدأ المفاوضات مع حكومة فرنسا حول سحب قواتها من الجزائر[2].

وكان الباب العالي يعلق آماله على وعد بذلته فرنسا، الذي ورد في المذكرة التي سلمها له السفير في إسطنبول عام 1830م، أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، جاء فيها : حيث إن هناك نيات طيبة ثنائية لتحرير الجزائر من أيدي الدولة الغربية، فمن الضروري تعيين وإرسال شخص ما من دولتنا على وجه السرعة لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف."[3]

كما أرسلت نامق باشا إلى لندن لطرح القضية الجزائرية على الحكومة الإنجليزية ، فبعد مرور أربع سنوات على احتلال فرنسا للجزائر، فإن الباب العالي كان يخشى أن ترفض فرنسا الدخول معه في مفاوضات بشأن هذه القضية، وقد أكد هذه المخاوف ما أعلنه سفير فرنسا في إسطنبول عن عدم ارتياحه تجاه عزم الأتراك البدأ في المفاوضات بشأن الجزائر، لذا رأى الباب أنه من المناسب إرسال رشيد باي إلى فرنسا مع بقاء مهمته الأصلية سرية[4].

كما أن نامق باشا كان قد غادر إسطنبول محملا بتعليمات تحريرية تتضمن القيام بمحاولات لدى الحكومة الإنجليزية، على أن يظل على اتصال مع رشيد باي بشأن القضية الجزائرية. وقد طلب

---

[1] سيمون بفايفر: **المرجع السابق**، ص ص39 -54.

[2] جمعي خمري :**المرجع السابق**، ص4 .

[3] نينل ألكسندروفنا دولينا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور مُحَمَّد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م، ص 135.

[4] ناصر الدين سعيدوني :**الحصار البحري...**، **المرجع السابق**، ص36 .

نامق باشا دعم إنجلترا للحكومة العثمانية بشأن تخليص الجزائر من الاحتلال الفرنسي، في المقابلات التي أجراها مع وزير الخارجية بالمرستون ورئيس الوزراء اللورد جراي،[1] حيث وعده هذا الأخير بأن إنجلترا سوف تضع المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بمجرد أن تنتهي من حل مشكلاتها السياسية الخارجية التي لا تحتمل التأجيل مع البرتغال وبلجيكا في الوقت نفسه يكون الباب العالي قد اتخذ خطوات نحو إنهاء مشكلتها مع مصر، وقد صرح السفير التركي أن رئيس وزراء إنجلترا قد أعلن خلال مباحثته معه: "أن المشكلة الجزائرية سوف تؤدي في المستقبل إلى نشوب الحرب ضد فرنسا" .[2]

أما رشيد باي فبعد أن عرج على فيينا وتحدث مع الأمير فون مترنيخ؛ وصل باريس وقام بالعديد من الزيارات الرسمية، ثم التقى مع الأميرال دي رينييه وزير الخارجية وقدم له رسالة السلطان إلى الملك لويس فيليب وبدأ العمل بشأن القضية الجزائرية التي هي وظيفته الأساسية كما قام بزيارة للسفير الروسي، إذ أن روسيا كانت صديقة للدولة العثمانية بعد عقد معاهدة هنكار إسكلسي، وعندما تلاقيا سأل رشيد باشا، [3]كيف ومتى يجب عليه مفاتحة الحكومة الفرنسية بوظيفته المتعلقة بالقضية الجزائرية فرد بالتريث قليلا مدة خمسة عشر يوما أو عشرين، كما اقترح عليه بإبلاغ نامق باشا بالمباحثات الجارية في باريس، ووجد رشيد باي ونامق باشا ملاحظات السفير الروسي صائبة، وقررا العمل بهذا الشكل[4].

بعد مدة حدد مصطفى رشيد موعد تسليم المذكرة مع افتتاح جلسات البرلمان الفرنسي الذي كان من المفترض أن تفتتح في ديسمبر ، كما قام بالعديد من المفاوضات مع وزير خارجية فرنسا الأميرال دي رينيي، وأكد على نشاطه الدبلوماسي المتمثل في دعم العلاقات الودية مع فرنسا وإعادة الجزائر إلى مالكها الحقيقي وهو السلطان العثماني،[5] فرد عليه لأميرال أن الجزائر لا تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت دولة مستقلة يحكمها متمردون، إلا أن رشيد باي لم يعجبه الرد فقال له بأن الجزائر تنتمي للإمبراطورية العثمانية وأن سكانها يعدون رعايا للسلطان[6].

---

[1] أرجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص 42.

[2] Esqure Gabriel: **Le commencement d'un umpire 1830**, Edition la rose, Paris, P65-68.

[3] أرجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص44.

[4] جون ب وولف :**المرجع السابق**، ص25 .

[5] أرجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص ص 44-45.

[6] أحمد الجزائري: **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، تق :صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، 1962 م، ص 10.

أنهى دي رينيي مفاوضاته معلنا أن فرنسا لا تستطيع في الوقت الحالي أن تعيد الجزائر في المقابل كان نامق باشا يكتب ملاقاته التي يجريه في لندن، إلى السفير التركي بباريس التي لم تجد بأية نتيجة إيجابية خاصة بعد المحادثة الأخيرة التي قام بها مع اللورد ولنفتون الذي أخبره بأنه لا يستطيع أن يقرر ما إذا كان سيتدخل لدى فرنسا أو لا بشأن إعادة الجزائر للدولة العثمانية،[1] مرت أسابيع من مقابلة السفير التركي رشيد باشا مع وزير خارجية فرنسا لكنه لم يصدر شيء من الوزارة، غير أنه بعد مدة تمكن من الاجتماع بوزير الخارجية في 27 جانفي 1835م ، لكنه لم يتحصل على النتيجة التي كان يتوقعها؛ إذ أعلمه الوزير بتأخير المحادثات بشأن الجزائر[2].

بهذا يمكن القول أن جهود مصطفى رشيد لم تسفر عن تحقيق النتائج المرجوة التي أتى من أجلها، كما تم تغيير نامق باشا وتعيين مكانه نوري أفندي في أواخر مارس 1835م، ويعود سبب فشل الجهود السياسية والدبلوماسية إلى ضعف شخصية السلاطين وعدم مسايرة أنظمة الدولة العثمانية في تلك الفترة، الذي اعتبرته فرنسا فرصة سائحة حتى لا تعيرها أي اهتمام[3].

II. المواقف الإقليمية عقبة احتلال الفرنسي للجزائر.

1. موقف تونس:

كان الموقف الحكومي التونسي وليس الشعبي مغاير للآخر، إذ أيد حكامها العدوان الفرنسي بخلاف الشعب، وقد اتخذت الحكومة التونسية موقفا غير مشرف تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ففي الوقت الذي كان ينتظر أن تقف إلى جانب الجزائر في صد العدوان الفرنسي تواطأت مع فرنسا في غزو الجزائر، وقدمت لها التسهيلات اللازمة إذ مولت الحملة بالماشية ومنعوا تهريب البارود من طبرقية إلى قسنطينة كما أن باي تونس أيد فكرة الاحتلال الفرنسي للجزائر وهنا قائد الحملة بالانتصار[4].

والسبب في موقف تونس السلبي نجده مرتبط بالعلاقات المتوترة السائدة بين البلدين قبل الحملة، حيث قامت بينهما حروب طويلة لم تتوقف إلا بعد أن توسطت الدولة العثمانية عام 1821م، حيث قال الزهار عن هذه الوساطة مايلي: ولما وصلت الفرامانات والرسل الأميري البلدين

[1] أرجمنت كوران: **المرجع السابق**، ص 46.

[2] أحمد الجزائري: **المرجع السابق**، ص15.

[3] جون ب وولف :**المرجع السابق**، ص 54.

[4] مسعودي أحمد، **المرجع السابق**، ص 161.

عندئذ تم الصلح وفرح جميع المسلمين واستبشروا بانطفاء هذه الفتنة ."[1] وبالرغم من نجاح الباب العالي في تحقيق الصلح بين البلدين إلا أن الحكومة الفرنسية قامت بمنع طاهر باشا المبعوث العثماني من النزول على ترابها عام 1829م[2].

ما شرعت فرنسا في تنفيذ حملتها على الجزائر أظهرت تونس استعدادها لفتح أراضيها أمام الجيش الفرنسي لمهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية وبعد إتمام عملية الاحتلال سارع باي تونس بإرسال وفد إلى القيادة الفرنسية ليقدم تهانيه بهذا النصر الذي حققه الجيش الفرنسي، ولم يقتصر موقف الحكومة عند هذا الحد من الاحتلال الفرنسي للجزائر يل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث منحت مساعداتها لأعوان المخابرات الفرنسية الذين أوفدتهم حكومة باريس إلى الجزائر .[3]

لقد كانت تحركات قنصل فرنسا بتونس قوية ومنسقة مع أجهزة الحملة وكان الجواسيس والمفاوضون قد تسربوا نحو قسنطينة وعنابة محاولين إيجاد الثغرات وعزل سلطات الإقليم عن السكان، والمعروف أن الفرنسيين كانت لديهم مصالح تجارية وحتى عسكرية جهة عنابة والقالة. كذلك من المساعدات ما نصت عليه معاهدة 18 ديسمبر 1830م التي جاء فيها أنه أتى من أجل ملء الفراغ الذي تركه باي وهران، عمد كلوزيل إلى الاتفاق مع باي تونس في 4 فبراير 1831م على وضع وهران تحت الحماية التونسية مقابل ضريبة سنوية تدفعها تونس إلى سلطان الاحتلال[4].

قاوم سكان وهران القوة التونسية لكن سرعان ما تغير موقفهم بسبب أعمال السلب والنهب وأعمال وحشية في مدينة مستغانم. وفي شهر أكتوبر 1830م أرسل باي تونس بعثة إلى الجزائر يرأسها ضابط القصر مُحَمَّد شولاق ورفيقه حسين مورالي استقبلهما الجنرال كلوزيل وأجريت مباحثات سياسية بين الطرفين استطاع من خلالها الحاكم العام الفرنسي أن يورط باي تونس، وبيع إقليم قسنطينة إلى تونس بمليون فرنك سنويا يوم 18 ديسمبر 1830م يتولاها شقيقه مصطفى؛ كما بيع إقليم وهران بمليون فرنك آخر في 6 فيفري 1831م[5].

---

[1] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 176.

[2] أحمد الجزائري: **المرجع السابق**، ص55.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 1، المرجع السابق، ص 33.

[4] مسعودي أحمد: **المرجع السابق**، ص ص 164-165.

[5] **نفسه**، ص ص 165-166.

غير أن الحكومة الفرنسية رفضت هاتين الاتفاقيتين واضطر باي تونس إلى سحب جنوده من وهران في 22 أغسطس 1831م، والتخلي عن أحلامه التوسعية الحمقاء في الجزائر. وأنهيت مهام كلوزيل في الجزائر يوم 20 فيفري 1831م، ولم يتورع حكام تونس عن مواصلة تأييد الغزاة وعدائهم السافر للمقاومة كما حاولوا زعزعة مركز أحمد باي بحجز مدافع أرسلتها الدولة العثمانية إليه في ربيع 1837م[1].

2. موقف طرابلس الغرب (ليبيا):

كانت ليبيا هي الدولة الوحيدة التي لم تقدم التسهيلات أو المساعدات للفرنسيين في غزوهم للجزائر، وما يؤكد ذلك الرسالة التي بعثها حاكم طرابلس يوسف بن علي باشا الفراماني، إلى الداي حسين في 7 ماي 1830م، وقد أرجع المؤرخون سبب ذلك عدم قدرة طرابلس في تقديم المساعدات للجزائر للصعوبات التي اعترضت حكم يوسف بن علي الفرماني والمتمثلة في قيام ثورات بمختلف الأقاليم الليبية (1806-1830) نتيجة سياسة الضرائب التي أثقلت كاهل السكان وإلى التهديدات الأساطيل الأوروبية التي تمكنت من إطلاق أسرك القرصنة عام 1819م،[2] ثم ما أعقب ذلك من خلاف حاد بين مملكتي سردينيا ونابلي، وبالرغم من ذلك فإن الليبيين كانوا يتتبعون أخبار الجزائر على الكتب حيث ذكر قنصل بريطانيا بليبيا السيد والنجتون أن وصول خبر الاحتلال الفرنسي لمدينة إلى طرابلس، يوم 26 جويلية 1830م قد أحدثت قلقا وهيجا بين سكانها المسلمين. وقد ترتب عن موقف ليبيا المعادي لاحتلال الجزائر أن فرضت على حكومة طرابلس معاهدة مجحفة في 11 أوت 1830م، بعد أن أرسلت إليها أسطولها لإرغام حاكمها على الاعتذار وتقديم الترضيات[3].

3.موقف المغرب الأقصى:

اتخذ هو الآخر موقفا سلبيا من الاحتلال ، حيث التزم سلطانه عبد الرحمان الصمت على نقيض شعبه الذي كان مع الجزائر، هذا الصمت راجع لتجنبه التدخل العسكري من جهة أولى مع فرنسا ولفتور العلاقات بينه وبين حكام الجزائر ثانيا استنجد الداي إذ أنه لما استنجد الداي حسين بالسلطان المغربي مولاي عبد الرحمان لمساعدته لطرد الفرنسيين التزم،[4] هذا الأخير الحياد وبقيت

[1] مسعودي أحمد: **المرجع السابق** ، ص167.

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1، ص60

[3] مسعودي أحمد: **المرجع السابق**، ص168.

[4] ارزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص234.

تنتشر ما تسفر عنه الحملة، وقبل أن تقدم فرنسا على احتلال الجزائر طلبت من قنصلها في طنجة (دولابورت) أن يخبر السلطان المغربي بمشاريعه في الجزائر حيث اتصل القنصل بالسلطات المغربية وعرض عليها الأهداف التي تنتظرها بلاده من الحملة وانتهز المناسبة ليطلب من المغاربة مساعدة الأسطول الفرنسي والمواطنين الفرنسيين الذين سيلجؤون إلى المغرب فكانت إجابة السلطان إجابية على عدم تدخل بلاده في القضية الجزائرية كما طلب السلطان المغربي من إدارة الجمارك المغربية أن تسمح بتموين الأسطول الفرنسي شرط أن يلتزم بتسديد الرسوم الجمركية[1].

III. رد الفعل الأوروبي من الاحتلال الفرنسي للجزائر.

واجهت فرنسا معارضة ضئيلة في المحيط الدولي، وساعدها على ذلك شهرة الجزائر بالقرصنة في المجتمع الأوروبي وقد استغل بولينياك هذه الظروف وراح يصور التدخل الفرنسي على انه لصالح الحضارة عامة والحضارة المسيحية بصفة خاصة، والدليل على ذلك رسالة 10 مارس التي أبلغ بولينياك بواسطتها الدول الكبرى بقرار الحملة تمكن من خلال ذلك من كسب تأييد معظم الدول الأوروبية للعدوان لم تعارضه سوى بريطانيا وتحفظت عنه إسبانيا .[2] ومن بين الدول التي اتخذت مواقف مؤيداً للحملة الفرنسية على الجزائر نجد:

1. روسيا:

لم تكن ترى في الاحتلال مانعا لأن اهتمامها كان منصبا على منطقة البلقان، لذلك فرنسا بضباطها المتخصصين في الهندسة العسكرية وهو الضابط فيلوز وكوف وصرحت روسيا بأنها تنظر بعين الرضا إلى احتفاظ فرنسا بمركز قوي في الجزائر لصيانة امن الملاحة في البحر المتوسط لأنها ترى في ذلك تقليل لاهتمام فرنسا بالشرق وبالبلقان محط أنظار روسيا، كما أملت أن تحظى بدعم فرنسا لأطماعها في الدولة العثمانية وتهديد المصالح البريطانية في البحر المتوسط[3].

2.إسبانيا:

الرغم من أنها شعرت بالغيرة من فرنسا لأنها قد تنجح فيما قد تفشل فيه هي عدة مرات في القرون السابقة، فقد تحفظت عن الغزو لاعتقاد بعض أوساطها السياسية والعسكرية بأحقيتها في

[1] بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص62.
[2] صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص 86.
[3] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 58.

احتلال القطاع الوهراني من الجزائر، نظراً لوجودها السابق بوهران والمرسى الكبير لما يقرب من ثلاث قرون، ولارتباطها باتفاقية تجارية مفيدة مع الجزائر وحرصها على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع بريطانيا، لكن ذلك لم يمنعها في سياق مناصرة الرأي العام الأوروبي لعملية الغزو،[1] من السماح لها باستخدام جزر البليار كمحطة للأسطول الفرنسي وبتأجير السفن التجارية الإسبانية للحكومة الفرنسية لتعضيد الحملة، مع الملاحظة أن ساسة هذه الدول لم يعولوا كثيرا عما ورد في رسالة بولیناك من أن غرض الحملة تأديبي، وليس إحداث تغيرات إقليمية في حوض المتوسط، والدليل على ذلك تعليق مترنيخ على النبأ بقوله "لا نعرض أكثر من أربعين ألف رجل للموت وينفق أكثر من مليون فرنك من أجل لطمة المروحة .[2]

أما بقية الدول الأوروبية كالسويد وسردينيا والدنمارك وهولندا والو .م. أ، فلم تكن تختلف عن المواقف السابقة الذكر حيث دعمت الحملة ماديا وبشريا ، وكذا البابا بيوس في روما فقد سمح لفرنسا باستخدام موانئه ومملكة نابلي وصقلية التي سمح ملكها فرنسوا الأول للتجار بتزويد الحملة الفرنسية بالسفن التي يحتاجها[3].

3. موقف بريطانيا:

فهي الدولة الوحيدة التي عارضت الاحتلال الفرنسي للجزائر هل كان ذلك وداً أم صداقة منها نحو الجزائر، لقد أيدت معظم الدول الأوروبية الحملة الفرنسية على الجزائر ودعمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ماعدا بريطانيا، الدولة البحرية الاستعمارية الوحيدة التي خشيت أن يهدد الغزو تفوقها ومصالحها في حوض المتوسط فعارضته واحتجت عليه.[4] ولذلك سعت إلى افشال كل مشروع يهدف إلى احتلال الجزائر، حيث جهزت بسرية المفاوضات التي جرت بين دروفتي القنصل فرنسا بمصر إبراهيم باشا وساهمت في إجهاض حملة مُحَمَّد علي باشا على الجزائر ، وسعت من جهة أخرى على الباب العالي كي يسرع في إرسال طاهر إلى الجزائر للتسوية[5].

---

[1] ارزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص238.

[2] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص64.

[3] صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص 88.

[4] بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص65.

[5] ارزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص244.

وبخصوص المذكرة التي وضعها بولينياك، التي وضح فيها أن فرنسا ستشاور فيما بعد خلفائها لتثبيت النظام الجديد في الجزائر، فإن أبردين وزير الخارجية البريطانية لم يطمئن عن هذه المسألة مثل بقية الحلفاء ، وأصر على أن تقدم فرنسا مبررات وضمانات على القيام بالحملة. حيث قال في رد بتاريخ 16 مارس 1830م، لابد من توضيح هدف فرنسا من الحملة وإلا كان بوسعنا أن نرسل أساطيل إلى الشواطئ المهددة بالغزو لكننا لا نريد الحرب[1].

وفي ختام الفصل يتضح ان انهيار الحكم العثماني وتأزم العلاقة بين الجزائر وفرنسا لم يكن نتجة سبب واحد بل جاء حصيلة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نستخلص اهم ماجاء فيه:

- شهدت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، نوع من التفكك وتوتر في العلاقة وهذا راجع لعدة ظروف داخلية وخارجية، المتمثلة في حركات تمرد وعصيان عديدة قام بها سكان الريف، وكان الدافع إليها الإجراءات الجبائية التعسفية التي حاول موظفو البايليك تطبيقها دون مراعاة للأوضاع الصعبة بالريف، وهذا ما دفعهم إلى إعلان العصيان والوقوف في وجه ماكانوا يعتبرونه ظلما وتعسفا، ومن أهم الثورات الشعبية التي اندلعت ضد الحكم العثماني في الجزائر مثل ثورة ابن الأحرش في الشرق (1804م)، وثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب (1805م)، والثورة التيجانية في الجنوب (1826م)، وايضا بعض الثورات في عدة مناطق والتي اشارت اليها فحوى الوثائق العثمانية من ارشيف المكتبة الوطنية.
- تبين لنا ايضا أن الأزمات الخارجية ساهمت في إرهاق الجزائر التي أصبحت محل أطماع الدول الأروبية خاصة فرنسا التي تذرعت بعدة أسباب لتنفيذ مشاريعها ومخططاتها العسكرية من طرف القناصل، كما راينا ان اليهوديان بكري وبشناق كان لهم الدور الاساسي في تأزم العلاقة بينهما، من خلال تآمرهما مع القنصل الفرنسي دوفال.
- لاحظنا ايضا ان حادثة المروحة لم تكن سوى وسيلة مفتعلة من طرف القنصل الفرنسي، ماهي الا حجج واهية تذرعت بها فرنسا لتبرير حملتها العسكرية على الجزائر لتنفيذ مشاريعها، مستغلة بذلك تراجع نفوذ الدولة العثمانية وانشغالها بالحروبها.

[1] بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص66.

✍ وفي ظل هذه الظروف فرضت فرنسا حصاراً عسكريا دام 3سنوات، حيث قام الداي في هذا السياق بعدة ترتيبات وهي أنه أمر باي قسنطينة الحاج أحمد باي بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة في عنابة والقالة، وهذا ماتضمنته وثائق المكتبة الوطنية، ومنذ بداية الحصار تحمس القنصل دوفال لفكرة الاحتلال مؤكدا سهولة تنفيذ النزول إلى الجزائر.

✍ كان الغزو الفرنسي للجزائر المنعرج الحاسم في بيان علاقة الجزائر بالباب العالي حيث أن تعرض ايالة الجزائر للاعتداء الفرنسي بنية الاحتلال المباشر، أدى إلى تحرك الباب العالي بكل الطرق الدبلوماسية والعسكرية لاسترجاعها الا انها فشلت في المساعي.


خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة لموضوع " **ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية في أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية خلال القرن 18م، ومطلع القرن19م.**" توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالأتي:

✓ تشكل الوثائق بمختلف أنواعها أحد أهم المصادر المادية التي يعود إليها الباحثون في دراسة التاريخ لجمع مادتهم العلمية خصوصا عندما يتعلق البحث بالموضوعات التي تعود إلى العصر الحديث حيث إستُخدمت الوثائق في شؤون كثيرة مالية وسياسية وعسكرية وغيرها، وعليه فإن كتابة تاريخ الجزائر الحديث يعتمد بالدرجة علي الوثائق ذات القيمة التاريخية ونجدها غالبًا في مراكز الأرشيف وفي بعض المكتبات منها المكتبة الوطنية.

✓ عرفت الجزائر في نهاية النصف الأول من القرن (10هـ/16م)، ظروف صعبة تمثلت في تفاقم الخطر الإسباني وإحتلال السواحل الجزائرية والإنقسام الداخلي مما دفع السكان الإستنجاد بالاخوة بربروس لتظهر بذلك جهوداتهم في تحرير العديد من المناطق وردع المتحالفين مع الإسبان.

✓ بعد وفاة عروج اشتدت الصعاب على خير الدين مما دفعه إلى ربط الجزائر بالدولة العثمانية لحمايتها من الخطر الإسباني، لتنظم إليها بصفة رسمية سنة1519م وتم تعيين خير الدين حاكما عليها.

✓ عرف نظام الحكم في الجزائر العثمانية عدة مراحل مختلفة تمثل كل منها نظاما سياسيا معينا، ومن هنا عرفت العلاقات بين الباب العالي والإيالة الجزائرية تطورات واضحة من ارتباط مباشر في مرحلة البيلربايات والباشوات ليغير هذا النظام، لأن الدول العثمانية وجدت أن ولاة الجزائر أصبحوا يحكمون بحرية مطلقة رغم اعترافهم بسيادة الباب العالي، لهذا تغير الحكم الى الأغاوات، الا انها لم تدوم كثيراً بسبب الفوضى، لتظهر سياسة الاستقلال النسبي عن الباب العالي، مما أدى إلى إقرار نظام الدايات لتظهر فيه جليا استقلال إيالة الجزائر عن الباب العالي سنة 1711 م برفض الداي" علي شاوش "استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان.

✓ تميزت العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية بطابع قائم على احترام المصالح المشتركة من خلال تأكيد ارتباط الإيالة بالدولة العثمانية عن طريق تبادل تبادل الهدايا التي شكلت أساساً متيناً للعلاقات السياسية والعسكرية التي استمرت لعدة قرون، إذ حمل طابعاً دبلوماسياً واضحاً تمثّل في إرضاء السلاطين العثمانيين، اضافة الى الدعاء لسلطانين في الاعياد ويوم الجمعة، برفع الرايات المخصصة لكل امر.

✓ كان الباب العالي يعترف للجزائر بالاستقلالية في قراراتها الداخلية والخارجية اضافة أن وكلاء الجزائر في الأقاليم العثمانية كانوا يقومون بدور قنصلي، وكانت تجري الاتصالات الدبلوماسية بين الجزائر والباب العالي بعدة طرق وقنوات، وقد تتبعنا هذه المرسلات من خلال ماتوفر لدينا من وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية والتي كانت على شكل مراسلات وسجلات رسمية تعكس واقع تلك العلاقة.

✓ لعبت البحرية الجزائرية دورًا مهما في تدعيم علاقة الجزائر مع الدولة العثمانية خاصة في الجانب العسكري من خلال مساعدتها في الحروب التي خاضت غمارها الدولة العثمانية ضد التحالفات الأوروبية وهذا ما يدل إلا على قوة العلاقة بين الدولة العثمانية والجزائر أثناء المحن والشدائد.

✓ لعبت القبائل المخزنية أدواراً هامة متعددة سواء من حيث الدعم العسكري أو الاقتصادي لصالح الإدارة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى فرض النظام العام وسلطة البايلك على السكان، كما أصبحت مؤطرة إداريا من طرف السلطة العثمانية، وكانت الضرائب الثقيلة والمجحفة التي فرضتها السلطة العثمانية على سكان الأرياف في أواخر العهد العثماني، أن تسببت في ثورات محلية في ربوع الإيالة، مناوئة للحكم التركي مثل ثورات ابن الأحرش في الشرق، والدرقاوي في الغرب، والتيجاني في الجنوب، غير أن السلطة الحاكمة تمكنت من إخمادها، مستعينة بفرسان المخزن، الذين أظهروا قوة في المواجهة إلى جانب الإنكشارية.

✓ شهدت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، نوع من التفكك وتوتر في العلاقة وهذا راجع لعدة ظروف داخلية وخارجية، المتمثلة في حركات تمرد وعصيان عديدة قام بها سكان الريف، وكان الدافع إليها الإجراءات الجبائية التعسفية التي حاول موظفو البايليك تطبيقها دون مراعاة للأوضاع الصعبة بالريف، وهذا ما دفعهم إلى إعلان العصيان والوقوف في وجه ماكانوا يعتبرونه ظلما وتعسفا، ومن أهم الثورات الشعبية التي اندلعت ضد الحكم العثماني في الجزائر مثل ثورة ابن الأحرش في الشرق (1804م)، وثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب (1805م)، والثورة التيجانية في الجنوب (1826م)، وايضا بعض الثورات في عدة مناطق والتي اشارت اليها فحوى الوثائق العثمانية من ارشيف المكتبة الوطنية.

✓ تبين لنا ايضا أن الأزمات الخارجية ساهمت في إرهاق الجزائر التي أصبحت محل أطماع الدول الأروبية خاصة فرنسا التي تذرعت بعدة أسباب لتنفيذ مشاريعها ومخططاتها العسكرية من طرف

القناصل، كما راينا ان اليهوديان بكري وبشناق كان لهم الدور الاساسي في تأزم العلاقة بينهما، من خلال تآمرهما مع القنصل الفرنسي دوفال.

✓ لاحظنا ايضا ان حادثة المروحة لم تكن سوى وسيلة مفتعلة من طرف القنصل الفرنسي، ماهي الا حجج واهية تذرعت بها فرنسا لتبرير حملتها العسكرية على الجزائر لتنفيذ مشاريعها، مستغلة بذلك تراجع نفوذ الدولة العثمانية وانشغالها بالحروبها.

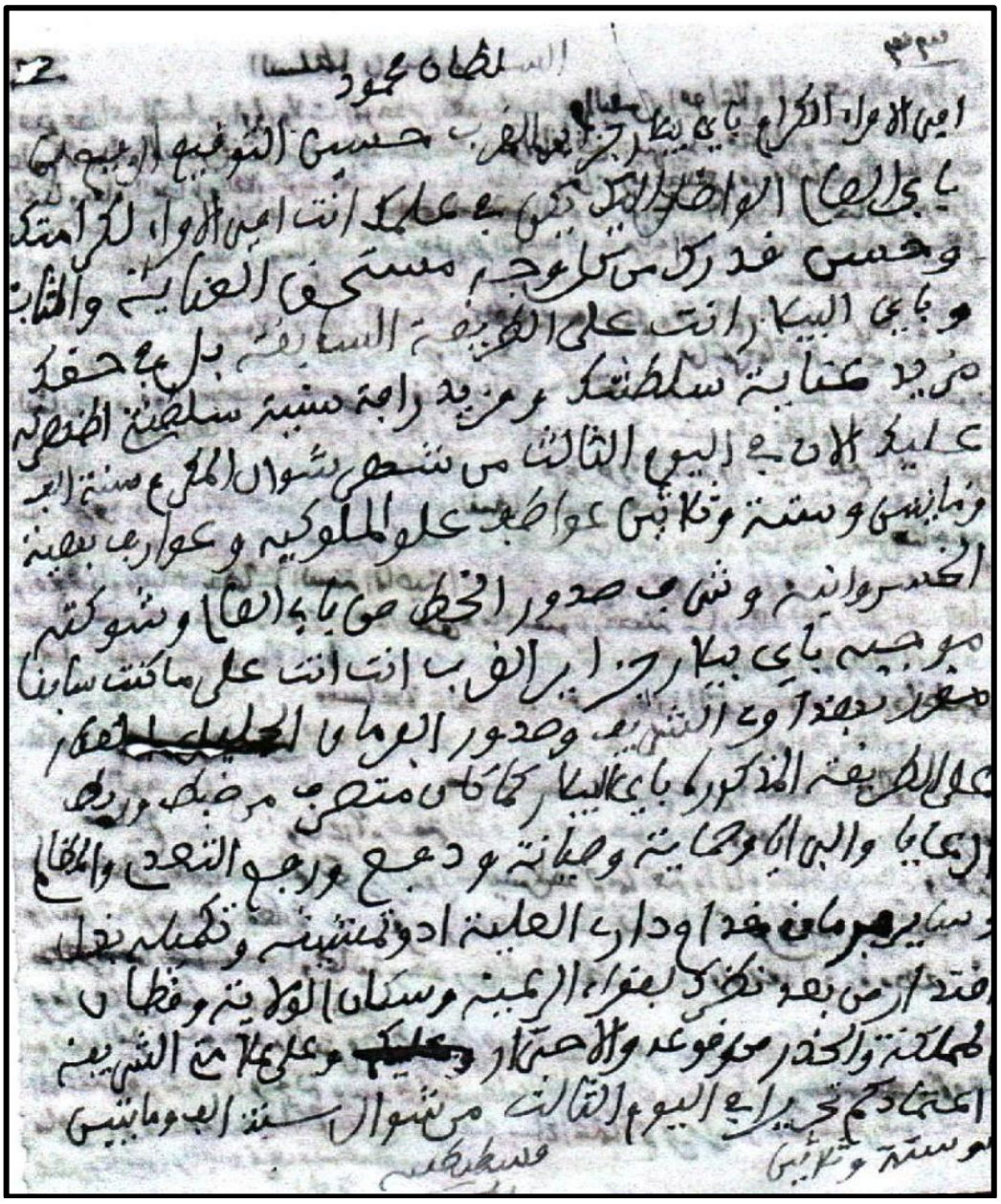
✓ وفي ظل هذه الظروف فرضت فرنسا حصاراً عسكريا دام 3سنوات، حيث قام الداي في هذا السياق بعدة ترتيبات وهي أنه أمر باي قسنطينة الحاج أحمد باي بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة في عنابة والقالة، وهذا ماتضمنته وثائق المكتبة الوطنية، ومنذ بداية الحصار تحمس القنصل دوفال لفكرة الاحتلال مؤكدا سهولة تنفيذ النزول إلى الجزائر.

✓ كان الغزو الفرنسي للجزائر المنعرج الحاسم في بيان علاقة الجزائر بالباب العالي حيث أن تعرض ايالة الجزائر للاعتداء الفرنسي بنية الاحتلال المباشر، أدى إلى تحرك الباب العالي بكل الطرق الدبلوماسية والعسكرية لاسترجاعها الا انها فشلت في المساعي.

" كإشارة ختامية، فإن دراسة العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية ما تزال مجالاً خصباً يحتاج إلى المزيد من البحث والاستكشاف."

الملاحق

الملحق رقم 1: فرمانا من السلطان محمود الثاني الى حسين باشا حول تجديد الولاية لحسين باشا.



ترجمة الملحق السابق

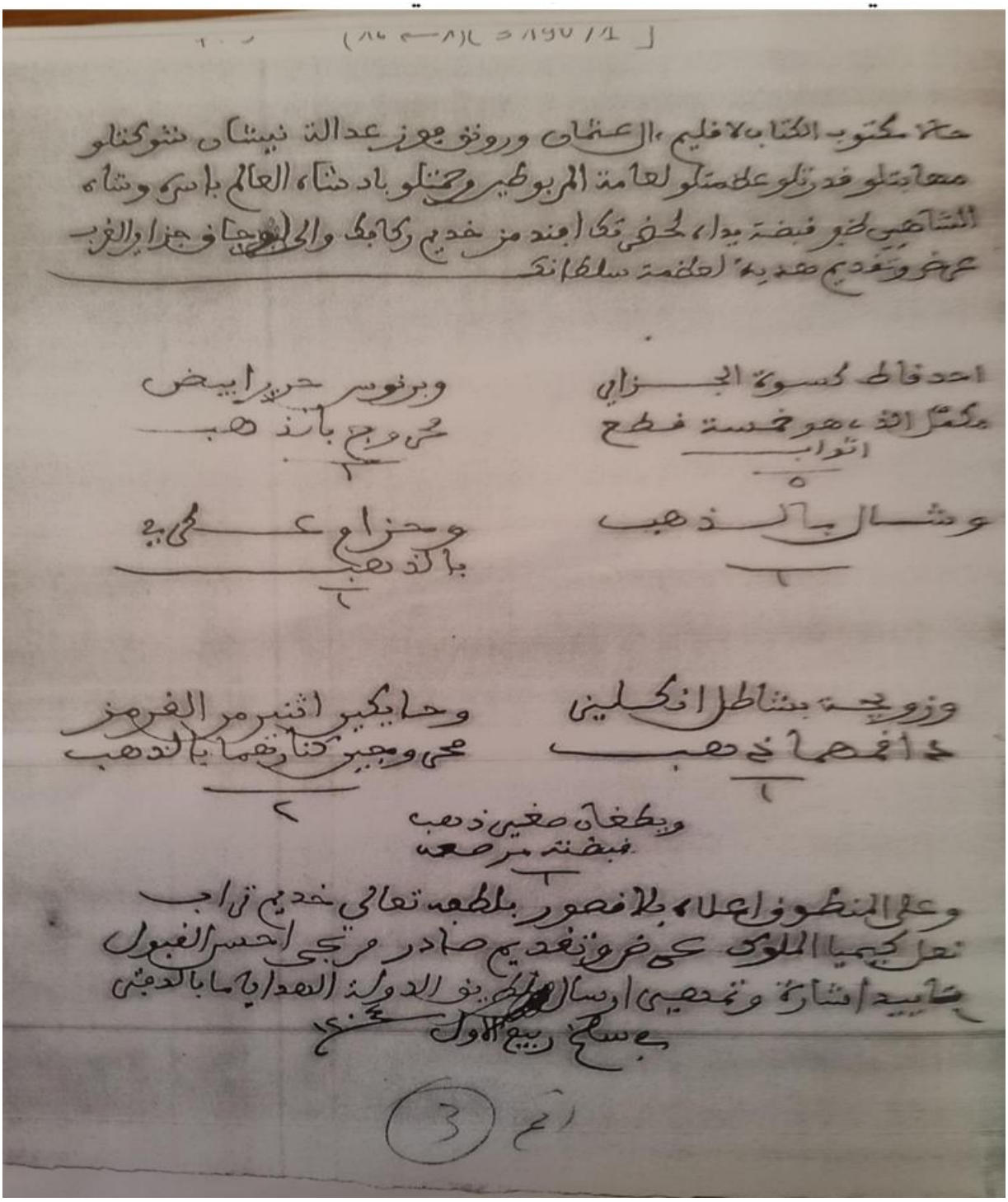
وثيقة رقم : 33
ملف رقم : 01
مجموعة رقم: 3190

السلطان محمود

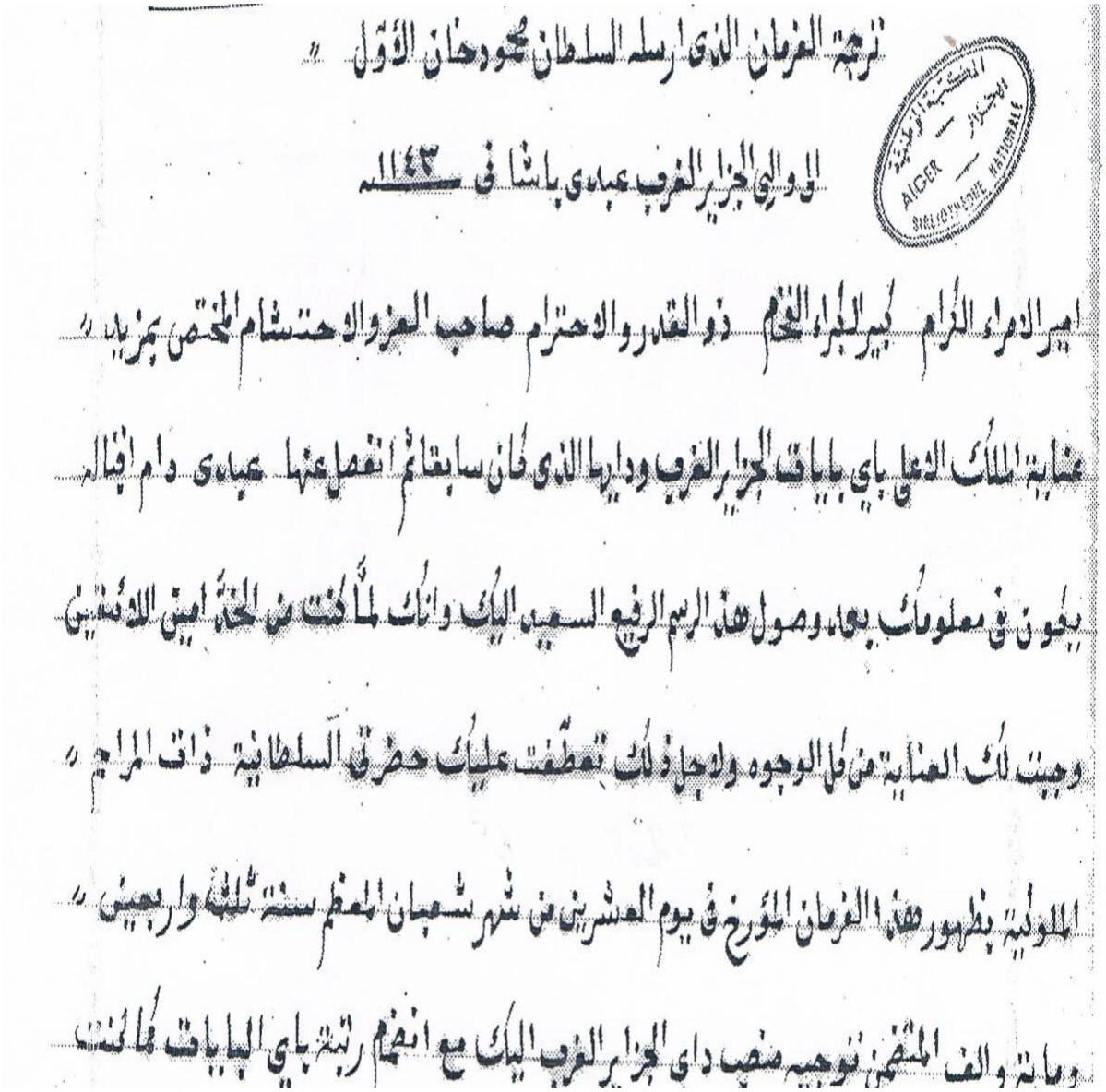
إلى أمير الأمراء الكرام باي بيلار جزاير الغرب حسب التوقيع الرفيع من الباب العالي الواصل إليك يكمن في علمك أنت امير الأمراء لكرامتك وحسن قدرتك من كل وجه مستحق العناية والمثابة وباي البيلار أنت على الطريقة السابقة بل في حقك مزيد عناية سلطنتك ومزيد رأفة سنية سلطني أظهرته عليك الآن في اليوم الثالث من شهر شوال المكرم سنة ألف ومايتين وسنة وثلاثين، عواطف علو الملوكية وعوارف بهية الخسروانية وشرف صدور الخط من بابي العالي وشوكته موجبه باي بيلار جزائر الغرب أنت أنت على ما كنت سابقا مقررا بهذا أمري الشريف وصدوره الفرمان الجليل الجليل القدر على الطريقة المذكورة باي البيلار كما كان متصرف من ضبط وربط الرعايا والبرايا وحماية وصياغة ودفع ورفع التعدي والمظلم وساير فرمان وخدام داري العلية أدوا تمشية وتكميله بذل اقتدار من بعد نظرك بفقراء الرعية وسكان الولاية وقطان المملكة والحذر من وقوعه والأحذار [كلمة مشطوبة] وعلى علامتي الشريفة اعتمادكم تحريرا في اليوم الثالث من شوال سنة ألف ومايتين وستة وثلاثين.

قسطنطينية
المحروسة

الملحق رقم 2: وثيقة تحتوي على قائمة الهدايا التي كان يرسلها ولاة الجزائر للباب العالي.



الملحق رقم 3: الفرمان الذي تلقاه عبدي باشا 1136 هـ/ 1724م، من السلطان محمود خان الأول سنة 1143 هـ/ 1730م، لتوجيه منصب داي جزائر الغرب.

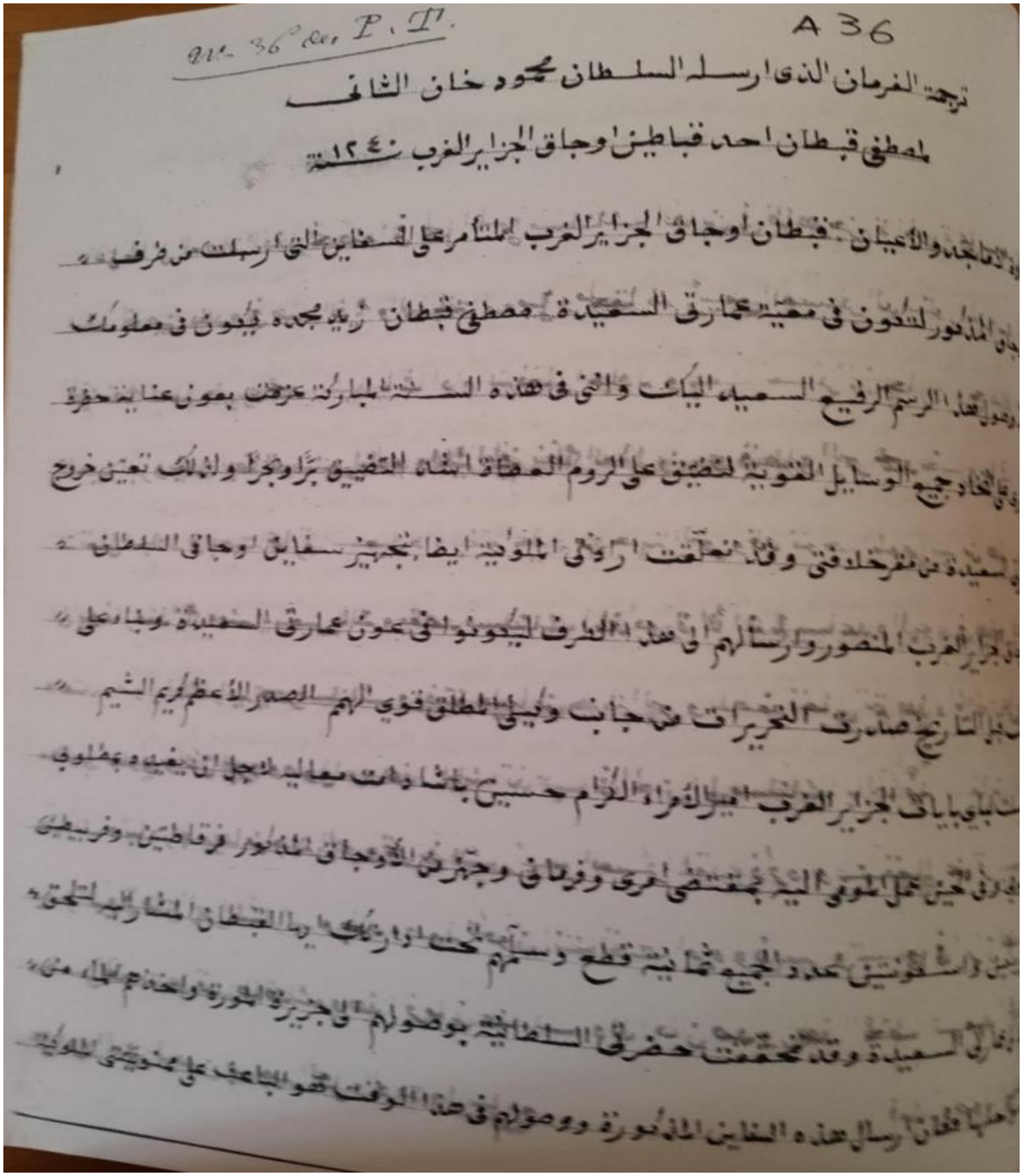


ترجمة الفرمان الذي ارسله السلطان محمود خان الأول
الى والي الجزائر الغرب عبدي باشا في سنة ١١٤٣ه

المكتبة الوطنية الجزائر ALGER BIBLIOTHEQUE NATIONALE

امير الامراء الفخام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المخصص بمزيد
عناية الملك الاعلى باي بايات الجزائر الغرب وداياتها الذي كان سابقا ثم انفصل عنها عبدي دام اقباله
يكون في معلوماتك بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك وانك لما كنت من الخدام الامينين الاتقياء
وجبت لك العناية من كل الوجوه ولاجل ذلك تعطفت عليك حضرتي السلطانية ذات المراحم
المولية بظهور هذا الفرمان المؤرخ في يوم العشرين من شهر شعبان المعظم سنة ثلث واربعين
ومائة والف المتضمن توجيه منصب داي الجزائر الغرب اليك مع انضمام رتبة باي البايات لما كنت

الملحق رقم 04: فرمانا من محمود الثاني الى قبطان جزائر الغرب للمشاركة بوحاته في محاصرة شبه جزيرة مورة (اليونان).



A 36

ترجمة الفرمان الذي ارسله السلطان محمود خان الثاني

لمصطفى قبطان احد قباطين اوجاق الجزاير الغرب سنة ١٢٤٠

الملحق رقم 05: معاهدة بين ديبورموان والداي حسين لتسليم الجزائر للجيوش الفرنسية.[1]



Convention enter le Général en chef de l'armée française et son altesse le Dey d'Alger.

Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger et le port de cette ville, seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française).

Le Général en chef de l'armée française s'engage envers so Altesse le Dey d'Alger, à lui laisser sa liberté et la possession de toutes ses richesses personnelles.

Dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera, et, tant qu'il restera à Alger, il y sera, lui et sa famille, sous la protection du Général en chef de l'armée française. Une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille. Le Général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes les classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées. Le Général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures, ce matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la

Au Camp, devant Alger, le 5 juillet 1830.

Hussein-Pacha. Comte De Bourmon

[1] **http://cnerh-nov54.dz/cnerh/modules.php?name=News&file=article&sid=64**

المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م الموقع الرسمي **بتاريخ 15 ماي 2026 م**

الملحق رقم 06: خريطة لمعركة نافارين 1827 م[1].



[1]ناصر الدين سعيدوني :**ورقات جزائرية، المرجع السابق**، ص636



قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الأرشيفية.

1) الأرشيف العثماني:

-مهمة دفتري رقم 10، حكم رقم 164، الصحيفة رقم 102. 103، المؤرخة في (3 رمضان 979هـ/ 19 كانون الثاني / يناير 1572م)/

-مهمة دفتري رقم24، ص 75، بتاريخ(15 ذي الحجة 981هـ/ 7 أفريل 1574م.

-مهمة دفتري رقم 24، ص 107، بتاريخ(20 ذي الحجة 981هـ/12 أفريل 1574م).

-دفتر المهمة رقم 230 ، صحيفة رقم 262، المؤرخة في (6 محرم 1001/ 13 أكتوبر 1592م).

2) الارشيف الوطني الجزائري.:

-مهمة دفتري رقم 21، حكم رقم 526، ص 220، بتاريخ(21ذي القعدة 980هـ/25 مارس1573م).

-مهمة دفتري رقم 21، حكم رقم 637، ص266، بتاريخ(16 ذي الحجة 980هـ/24 أفريل 1573م).

3) المكتبة الوطنية الجزائرية:

أ. المجموعة 1642:

- الوثيقة رقم 19، الملف الاول، (1243هـ/20أوت 1827م).

-الوثيقة رقم 26، الملف الاول، (7رجب1243هـ/23جانفي 1828م).

-الوثيقة رقم 28، الملف الاول، (19 محرم 1244هـ/31جويلية 1828م).

-الوثيقة رقم 29، الملف الاول، (14ربيع الاول 1244هـ/ 23سبتمبر 1828م).

ب. المجموعة 3190:

الملف الأول:

-الوثيقة رقم 13، (1180هـ/10-20جانفي 1767م).

-الوثيقة رقم 30، سنة(1232هـ/16-24جويلية 1814).المكتبة الوطنية الجزائرية:

-الوثيقة رقم 31، (1234هـ/10-18اكتوبر 1819م).

-الوثيقة رقم 33، (1240هـ/14-22اكتوبر1824م).

-الوثيقة رقم 65، (10شعبان1215م/226سبتمبر 1800م).

-الوثيقة رقم 180،(9صفر 1242هـ/11سبتمبر1826م) ترجمتها الفرنسية رقم(3207/1/180).

-الوثيقة رقم 195، (29جمادى الاولى 1242هـ)(8ديسمبر 1826م). ترجمتها الفرنسية رقم(3207/1/195).

- الوثيقة رقم 186، (1ربيع الاول 1242هـ/2اكتوبر 1826م).

-الوثيقة رقم 230، (3ربيع الثاني 1243هـ/ 23اكتوبر1827م).

-الوثيقة رقم 233، (15ربيع الاول1243هـ/5اكتوبر1827م).

-الوثيقة رقم 275، (23محرم1244هـ/ 4اوت 1828م).

-الوثيقة رقم 306، (2ربيع الثاني 1244هـ/11اكتوبر1828م).

-الوثيقة رقم 311، (13شوال 1243هـ/27افريل 1828م).

-الوثيقة رقم 351، (17شوال1245هـ/10أفريل1830م).

-الوثيقة رقم 362، (بدون تاريخ).

الملف الثاني:

-الوثيقة رقم 1، (17صفر1209هـ/12سبتمبر1794م).

-الوثيقة رقم 03، سنة 1210هـ/1789م.

-الوثيقة رقم 09، سنة(1231 هـ/ 1815 - 1816 م) ترجمتها الفرنسية رقم (12/2/3207).

-الوثيقة رقم 10، سنة(1224هـ/ 1809 - 1810م). ورقتان وقصاصة، ترجمتها الفرنسية رقم(2/2/3207).

ج.المجموعة 3204:

-الوثيقة رقم 20، سنة 1210هـ/1795م.

- الوثيقة رقم 21، سنة(1241هـ/09فيفري 1825م).

-الوثيقة رقم 22، (13 ذي القعدة 1241 هـ الموافق ل 8 جوان 1825 م).

-الوثيقة رقم 23، (11 جمادى الأولى 1242 الموافق ل 20 نوفمبر 1827).

- الوثيقة رقم 27، (07 ربيع الأول 1243هجري الموافق ل22 سبتمبر1827).

د.المجموعة 3205:

- الوثيقة رقم 10.
- الوثيقة رقم 12
-الوثيقة رقم14.
-الوثيقة رقم 22 .
-الوثيقة رقم 27.
_الوثيقة رقم 31،(1234 هـ/ 1818م).
-الوثيقة رقم38 .

ثالثا: المخطوطات.

1.**مُحَمَّد بن عبد الرحمان التلمساني** :مخطوط الزهرة النائرة في ما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحت رقم 2523 .

رابعا: المصادر باللغة العربية.

1.ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل ال زمان بأخبار ملوك تونس في عهد الأمان**، الدار التونسية والشركة التونسية للنشر والتوزيع، .ط2 ، تونس، 1963 م، ج2 .

2.إبن أبي زرع علي الفاسي ، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصورة للطباعة، الرباط، 1972م.

3.ابن آغا عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودراسة :يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، .ط1 ، بيروت، 1990م.

4.ابن سحنون احمد علي الراشدي :**الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** ، تح وتق: المهدي البوعبدلي، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1983م.

5.ابن غلبون: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي،بنغازي، ليبيا، ط1، 2004م.

6.ابن ميمون مُحَمَّد الجزائري :**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح : مُحَمَّد بن عبد الكريم، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م.

7.ابن هطال التلمساني :**رحلة مُحَمَّد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري**، تحقيق وتقديم :مُحَمَّد بن عبد الكريم، عالم الكتب للنشر، ط 1 ، القاهرة، مصر،1969 م.

8.بن عثمان حمدان خوجة: **المرآة**، تقديم وتحقيق: مُحَمَّد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م.

9.أحمد شريف الزهار: **مذكرات أحمد الشريف**، تح :أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر، 1980 م.

10. الشقراني الراشدي أحمد بن عبد الرجز :**القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط**، تح:ناصر الدين سعيدوني، ط2 دار البصائر، الجزائر.

11. المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تح: عبد القادر نور الدين، الجزائر1934م، ص 10.

12. مُحَمَّد يوسف الزياني : **دليل الحيران وانيس السهران في اخبار مدينة وهران** ، تحقيق: المهدي البوعبدلي، ط1 ،عالم المعرفة، 2013م.

خامسا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

1. Abdelhamid Arab: **Contribution à l'étude des institutions culturelles de l'Algérie :évaluation des bibliothèques durant la période coloniale :1830–1962**, Thèse de Doctorat.

2. Albert Devoulx: **Tachrifat recueil de notes historiques surl'administration de l'ancienne régence d'Alger**, bibliothèque nationale, Alger, 1852.

3. Boyer : **LA vieauteidienne a Alger a la ville de l`inteventiron Francaisinpremerie national** .Moaco.1961.

4. Bouappa (y) .**Les Maghreb Central du 16éme an 19éme siècle** ,Alger, S,N,E ,D, 1972.

5. De paradis Venture: **Tunis et Alger au XVIIIème siècle**, le bib. Arabe, sindbab, Paris 1983 CE.

6. Emert (m), **Le voyage de la contamine a Alger en 1731**, in RIA N98,1954.

7. Esqure Gabriel: **Le commencement d'un umpire 1830**, Edition la rose, Paris.

8. Ferdman .h.Aucapitiaine.h: **Notice sur lhitoir et landminstation Datiteri**. IN.R.A.N10.2001.

9. GOSSI Antoni, **Archives lux ou nécessité , la situation et les taches des archives en suisse** ,Bern, S.E.D, 1987.

10. Hammer j De: **Histoire de l'empire Ottomane depuis son origine Jusqu'à Nos jours**, T10, paris, 1837, P71.

11. Henri D.DE Grammont : **Histoire D'Alger sous la domination turque** (**1515–1830**) , Ernest Leroux Editeur, Paris 1887.

12. Paul Sebag:"**une Relation inédite sur la prise de Tunis par les Turcs en 1574**"publier université de Tunis, 1971.

13. Kadoache (M): **L Algérie durant la période Ottomane**, Alger, O,P,U,1991.

14. Vayssette :H**istoire des dernier beys de Constantine depuis 1793,jusqu'au la chute d'Ahmed bey**" in R.A, 1858- 1860.

سادسا: المراجع باللغة العربية.

1.إيتوري روسي: **طرابلس تحت الحكم الاسبان و فرسان مالطا**، تر: خليفة مُحَمَّد التليسي، المنشأة للنشر والتوزيع و الاعلان ، طرابلس ،1969، ص49- 50.

2.الباروني عمرمُحَمَّد: **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابس الغرب**، مطبعة الناجي، طرابلس الغرب، 1952م.

3.بن خروف عمار: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر،2016، ص 18.

4.بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1997م، ص46.

5.بوعزيز يحي: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص42 .

6.بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2009م.

7.التميمي عبد الجليل: **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى لتوثيق**، تونس، 1983م.

8.التازي عبد الهادي: **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، مطابع فضالة، المغرب، 1988 ، مج7 .

9.الجبوري رابحة مُحَمَّد: **القائد سنان باشا و جهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574م**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، تكريت، 2011م.

10. الجزائري أحمد: **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، تق :صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، 1962 م، ص 10.

11. جيمس لندر كاثكارت : **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر :إسماعيل العربي، د.م.ج، الجزائر،1982م.

12. حنيفي هلايلي : **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني** ،ط5 ، دار الهدي ،الجزائر، 2007 م.

13. خليفة حماش ، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر فيالعهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، ط 1 ، نوميديا لطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012م.

14. خليفة حماش: **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ج1،ط2، منشورات كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الامير عيد القادر، قسنطينة، 2016م.

15. خير مُحَّد فارس :**تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق، ط2، بيروت،1979.

16. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

17. بالحميسي مولاي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر، 1981م.

18. رأفت الشيخ:**تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الدراسات للبحوث الإنسانية والإجتماعية، الهرم.

19. سبنسر وليم :**الجزائر في عهد رياس البحر**، تع، تق: عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر ، 2007 م .

20. سامح عزيز ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: مُحَّد علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989م

21. شريف مُحَّد الهادي ، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: مُحَّد الشاوش ومُحَّد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1993 ، ط3 .

22. سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2000م.

23. السليماني أحمد :**النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، الجزائر، دار الكتاب، ط 1993 .

24. السيد مُحَمَّد إبراهيم: **مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته**، دار الثقافة ،القاهرة ، 1987.

25. سهيل طقوش محمود: **العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**، ط : 1،دار النفائس، بيروت، 1995 .

26. شاوس حباسي: **العلم الوطني الجزائري المعاصر (1518– 1945م) وتطوره الشكلي وتحليل المضمونة الأيدلوجي والسياسي**، موفم للنشر، 1996 م.

27. شوقي عطا الله الجمل :**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**، الطبعة 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1977م.

28. شويتام أرزقي: **طبيعة الحكم العثماني في الجزائر(1519–1830)**، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، جوان 2022 م.

29. صوفي عبد اللطيف: **المكتبات في مجتمع المعلومات**، دار الهدى، عين مليلة، 2003م.

30. عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962** م، دار المعرفة، الجزائر،2009م، ج 1.

31. عثمان الكعاك: **التاريخ العام للجزائر منذ العصر الحجري إلى الإحتلال الفرنسي**، تونس ، مكتبة العرب ،1344 هـ.

32. الغالي القربي :**الثورات الشعبية أثناء الحكم التركي**، جامعة دمشق،سوريا،1985 .

33. قدورة زاهية: **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985 م، ص 479.

34. قنان جمال: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994م.

35. قنان جمال: **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م،.

36. فتحي مُحَّد عبد الهادي ، خليفة جمعة: **المكتبات العامة** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2001م.

37. فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري /السادس عشر ميلادي**، تق:خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، إستانبول، 2019م، ج8.

38. فارس مُحَّد خير الدين :**تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي** ، ط 1 ،(د ، د، ن) ، دمشق، 1969م.

39. فركوس صالح :**المختصر في تاريخ الجزائر**، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002م.

40. فريد مُحَّد بك المحامي: **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الجيل، بيروت، 1977م.

41. كورين شوفالي : **ثلاثون سنة الاولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1541 – 1510**، ترجمة : جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007 م.

42. مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر :بشير السباعي، دار الفكر، ط1 ، القاهرة، 1993 م.

43. مبارك الميلي : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج 3، مكتبة النهضة ، الجزائر 1964م.

44. محمود شاكر : **التاريخ الاسلامي العهد العثماني** ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، 1991م.

45. محمود عباس حمودة: **الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال .إفريقيا**، دار غريب، القاهرة، 1999م.

46. المدني أحمد توفيق: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 م –1792 م**، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر،2007 م.

47. مولود قاسم نايت بلقاسم : **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 1، دار الأمة، الجزائر، 2007 م.

48. هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، ط1 ، الجزائر، 2008 م.

49. نيكولاي ايفانوف :**الفتح العثماني للأقطار العربية(1516–1574م)**، تر، تح: يوسف عطا الله، دار الفرابي، 2004م.

50. نينل ألكسندروفنا دولينا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور مُحَّد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2002.

سادسا: الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية:

1.بليل رحمونة: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من1568 – 1830** م، رسالة دكتوراه، جامعة وهران ، 2010–2011م.

2.بن عامر سعاد :**شمال غرب افريقيا وجنوب غرب أوروبا منطقة صراع في العصر الحديث 1830 – 1500**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، إشراف: فاتح بلعمري ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، 2017 / 2016 م.

3.بوبكر زبيدة: **خصائص جمهور المكتبة الوطنية الجزائرية وانعكاساتها على استخدام الأرصدة الوثائقية دراسة احصائية**، مذكرة ماستر في علم المكتبات، تخصص إدارة مؤسسات وثائقية و مكتبات، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2021–2022م.

4.بوحميدة فريال: **الأوضاع الإقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2022–2023م.

5.بونقاب مختار:**تاريخ الطريقة الدرقاوية في الجزائر** ، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجامعة وهران، 2001–2002م.

6.بيشي رحيمة: **العلاقات السياسية التونسية الاسبانية في أواخر الدولة الحفصية(898 982 –هـ/ 1574 –1494 م)**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف: شكيب بن حفري ، المركز الجامعي بغرداية ، 2012 – 2011 م.

7.بيشي رحيمة: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10–11هـ/ 16–17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية**، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التاريخ، تخصص التاريخ الحديث، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية،2021- 2022م.

8.البيشي سعدية سعيد علي :**الجهاد البحري العثماني من خلال معركة ليبانتو** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي الحديث ، إشراف : عبد الجواد صابر اسماعيل ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1997 م.

9. جبار صليحة: **الجزائر في عهد الداي علي باشا1754 –1766م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2 ، السنة الجامعية ،2010-2011م.

10. جعيجع خالد: **أهمية الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة مُحَّد بوضياف ، المسيلة، (2015- 2016م).

11. خجدان أبو عبد الله: **المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية ما بين 1815–1830**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، جامعة الجلالي سيدي بلعباس.

12. خوجة سيليا ، بونخلة أمانب: **دور البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال الفترة الحديثة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2022-2023م.

13. جميل عائشة: **الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني(1520–1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر صحراوي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018م.

14. درادي عبد القادر ، بوزيد رفيق: **مظاهر ارتباط الجزائر بالباب العالي1519–1830م**، مذكرة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة بوضياف، المسيلة، 2021-2022.

15. دكاني نجيب :**الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية و ردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري 10 هـ/ السادس ميلادي 16 م** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ و المعاصر، إشراف : ناصر الدين سعيدوني ، جامعة الجزائر ،2002 – 2001م.

16. رضوان نبيل عبد الحي:**جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف :مُحَّد عبد اللطيف

البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1987 م.

17. روابحية جهيدة ، زعايمية سامية: **العلاقات العثمانية الفرنسية (1535–1830)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، إشراف: مُحَمَّد شرقي قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، 2015-2016م.

18. زيتوني نصر الدين: **قبائل المخزن وعلاقتها بالسطلة العثمانية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة المسيلة، 2022-2023م.

19. سعاد عقاد: **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر1518–1830م (دار السلطان أنموذجا)**،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013-2014.

20. شلبي هشام ، ربعي رمزي: **طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول(1551–1711م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف:عبد الكريم خبزاوي، جامعة سوق أهراس، 2021-2022م،

21. عبيد خيرة:**العملة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519–1830م)**، مذكر لنيل شهادة الماستر في التاريخ الجزائر الحديث، إشراف: مُحَمَّد السعيد قاصري، جامعة المسيلة، 2018-2019م.

22. عطلي مُحَمَّد الأمين : **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر و أثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، إشراف : عمار بن خروف، المركز الجامعي بغرداية ، 2012 – 2011 م.

23. العلمي خولة ، ملاوي سوسن: **أوضاع قبائل المخزن في الجزائر من أواخر العهد العثماني الى غاية 1871م**، مذكرة ماسترفي تاريخ الوطن العربي والمعاصر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021-2022م.

24. علوش سهلية :**حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف :فاطمة الزهراء قشي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2005-2006.

25. عياط موسى مزيان: **ثورات الجزائريين ضد الحكم العثماني في الجزائر خلال الثلث الأول من القرن 19 الطريقتان الدرقاوية والتيجانية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2017 -2018.

26. غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر (1700–1830م) مقاربة إجتماعية وإقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، ج1، 2000-2001م.

27. قاسمي أمال ، تيغرين أمال: **الدعم العسكري العثماني للجزائر 1519–1830م من خلال وثائق المكتبة الوطنية**، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة بويرة، 2020-2021م.

28. كشرود حسان: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م

29. كليل صالح :**سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف : علي أجقو ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 – 2006 م.

30. هروين سعيدة: **سياسة الدولة العثمانية لفرض الأمن والنظام في الإيالات المغاربية خلال القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف: رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2023-2024م.

31. كرميش عزوز : **الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بداية القرن 10 م الى الثلث الأول من القرن 19 م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف : حمدادو بن عمر ، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2016 – 2015 م.

سابعا:المقالات العلمية:

1. ابلالي أسماء :**التحرشات الاسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10 هـ/ 16م قراءة في الدوافع و النتائج** ، مجلة روافد للبحوث و الدراسات ، جامعة أدرار، ع 2، 2017م، ص 43 .

2. بلال مريم: **العلاقات العثمانية الجزائرية(1519–1830م) خلال أرشيف المكتبة الوطنية " دراسة نموذجية"** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد23 ، العدد2، ديسمبر 2022م، ص186.

3. بن عربة مُحَّد ، **علماء أثار ومستشرقين بصحبة جيوش المحتلين الفرنسي" أدريان بيير بروجير" بالجزائر أنموذجا (1832–1869م)**، مجلة الحوار المتوسطي، ع3، ديسمبر 2022، ص47.

4. بن عتو بلبروات :**اهتمام الاستشراف الفرنسي برحلة الباي مُحَّد الكبير الى الجنوب الغرب الجزائري**، مجلة الحوار المتوسطي، ع 4 – 3 ، 2013 م.

5. بوضرساية بوعزة :**دور العثمانيين الأتراك في تحرير المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الأوروبي مرحلة البايلربايات– أنموذجا 1587 – 1519** ، مجلة مركز البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة إفريقيا العالمية ، 2015 م

6. تمليكشت هجيرة: **خزانة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية**، مجلة دراسات تراثية، معهد الأثار، ع1،جامعة الجزائر 2، ديسمبر 2015.

7. الحويج عبد المجيد مُحَّد: **الوثائق الأرشيفية وأهميتها في البحث العلمي**، مجلة كلية الأداب، العدد الثلاثون ،كلية الأداب بالزاوية، جامعة الزاوية، سبتمبر2020م، ص 207.

8. سعيدوني ناصر الدين :**موظفو الايالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، صلاحياتهم الإدارية**، مجلة المؤرخ العربي، عدد31، 1987 م.

9. سعيدوني ناصر الدين :**الحصار البحري الفرنسي على الجزائر**، المجلة التاريخية المغاربية، ع6، تونس، عدد6 ، 1976 م.

10. سعيدوني ناصر الدين: **الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري/من القرن**

السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي، قسم التاريخ، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، الحولية31، الكويت، 2010م.

11. سعيدوني ناصر الدين: **ثورة ابن الاحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية**،مجلة الثقافة، ع78، 1983م، الجزائر.

12. سعيدوني ناصر الدين :**دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر**، مجلة الأصالة، ع 32 ، الجزائر، 1976م.

13. شريط نور الدين: **المكتبة الوطنية الجزائرية ومجتمع المعلومات: الواقع والأفاق في ظل تحديات تكنولوجيا المعلومات**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية ، المجلد 04 ،ع1 ، جامعة الجزائر2، جوان2020.

14. شوقي عبد الكريم: **الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، المجلد 12، جامعة الجزائر2، أفريل 2021.

15. الصباغ ليلى :**الجديد في العسكر الجديد**، مجلة الفكر العسكري، ع0 -04، دمشق، 1976م.

16. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني (1517-1798م) من خلال الوثائق المحاكم الشرعية المصرية عن الولايات العربية ومصادرها وثائقها في العهد العثماني**، جمع وتقديم: التميمي عبد الجليل، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية العثمانية، ط1، تونس1984م.

17. عبو ابراهيم: **الثورات المحلية ضد الحكم العثماني ثورة ابن الاحرش نموذجا**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، م1، ع1، جامعة اسطنبولي معسكر، الجزائر، ص206.

18. عقيب مُحَّد السعيد: **قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان(ايالة الجزائر)**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، م9، ع2، 2018م.

19. الغالي العربي :**الحياة السياسية في نيابة الجزائر إبان عصر الدايات ثورة ابن الشريف الدرقاوي ضد الاتراك**، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر، العدد23-26، 1986م، .

20. فوفي راضية: **الكشاف ودوره في الوصول إلى الوثائق الأرشيفية،" كشاف وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب "للأستاذ خليفة حماش نموذجا** ، ندوة حول الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، 2016م.

21. قنان جمال: **عنصر في الازمة الجزائرية الفرنسية عام 1827 م**، مجلة التاريخ ،ع17،النصف الثاني من سنة 1984م

22. لكحل شيخ: **محاضرات في مقياس نصوص تاريخية**، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، المستوى: سنة أولى ماستر،السداسي الثاني، جامعة غرداية، قسم التاريخ، (2022-2023م).

23. المشهداني مؤيد محمود حمد ، سلوان رشيد رمضان : **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830 – 1518**، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج 15، ع 16،جامعة تكرت، جمادى الاخر 1434 هـ/ نيسان 2013 م.

24. مقدر نور الدين ، **مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد إستقلال الجزائر 1962م ، الأرشيف و إشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، رقم 1، 2016م.

25. وولف جون: **رياس البحر**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 4،ع 3 ، 1987م ، ص 43.

26. هلايلي حنيفي :**الثورات الشعبية في الجزائر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 20 ، أفريل2006 .

27. هلايلي حنيفي: **مساهمة الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ العلاقات الجزائرية العثمانية في ضوء وثائق خط همايون ودفتر مهم (1519–1830م)**، الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 1 ،سبتمبر 2018م.

28. يوسف إلهام: **دوافع الاحتلال الاسباني للمغرب الاوسط الجزائر ما بين 1505 – 1518م** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، مج 40 ،ع 1 ، سوريا ، 2018م.

ثامنا: القواميس والمعاجم العربية:

1. البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد**، موسوعة تراجم الأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامي والمحدثين، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
2. الشامي أحمد: **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**، دار المريخ، 1988، الرياض.
3. شاكر مصطفى: **موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها**، دار العلم للملايين، ط1 ، بيروت، 1993م، ج3 .
4. شلبي أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ج4، 1984.
5. صابان سهيل :**المعجم الموسوعي العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد ألوطنية للمصطلحات، الرياض 2000م.

تاسعا:الندوات العلمية.

1. بورواية مُحَمَّد: **الجدلية التاريخية بين التنصير والاستعمار الفرنسي في الجزائر**، الندوة العلمية الأولى: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية، قسنطينة، ماي 2008، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
2. جمعي خمري :**المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر**، محاضرة ألقيت في ندوة خمسينية الثورة الجزائرية للمؤرخين العرب المنعقدة في أيام 20-22 نوفمبر 2000م، بقسنطينة جامعة منتوري.

عاشراً: المواقع الالكترونية:

1. https://biblionat.dz/ يوم 2026/04/12 على الساعة 21.00.
2. https://biblionat.dz/ يوم 2026/04/12 على الساعة 21.45
3. wikipedia.org/wiki /http آخر زيارة 08 ماي 2026م.
4. **nov54.dz/cnerh/modules.php?name=News&file=a rticle&sid=64 http://cnerh-** المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م الموقع الرسمي بتاريخ 15 ماي 2026 م

فهرس المحتويات

العنوان	صفحات
البسملة	–
الإهداء	–
الشكر	–
مقدمة	6-1
الفصل الأول: المكتبة الوطنية مصدراً لدراسة العلاقات الجزائرية العثمانية.	58-09
أولا: ماهية المكتبة الوطنية الجزائرية وأرشيفها	10
I.لمحة تاريخية عن المكتبة الوطنية الجزائرية .	11-10
II.مهامها ووظائفها	14-12
III.خدمات المكتبة الوطنية الجزائرية.	15-14
ثانيا: طبيعة الوثائق العثمانية المحفوظة فيها.	16
I.مفهوم الوثائق الارشيفية العثمانية وخصائصها	18-16
II.أهمية وثائق المكتبة الوطنية في توثيق التاريخ الحديث.	20-18
III.مضامين الوثائق العثمانية محل دراسة في المكتبة الوطنية.	23-21
ثالثا: جذور التاريخية للعلاقة الجزائرية العثمانية.	23
I.السياق التاريخي قبل القرن(12هـ-18م).	30-23
II.ظهور الإخوة بربروس وجهودهم في تحرير بعض المدن خلال القرن(10هـ/16م).	32-31
III.الالحاق الرسمي وبداية العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية.	34-33
الفصل الثاني: ملامح العلاقات السياسية والإدارية الجزائرية العثمانية خلال القرن 12هـ/18م من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية.	86-35
أولا: العلاقة السياسية والإدارية بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية.	38

I.ملامح النظام السياسي في الجزائر إبان الحكم العثماني وتطور النظام الاداري.	**49-38**
II.مظاهر ارتباط الجزائر بالباب العالي.	**60-50**
III.الاتصال الدبلوماسي بين الجزائر والدولة العثمانية من خلال وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية(1701-1800م).	**66-61**
ثانيا: البحرية الجزائرية ودورها في العلاقات الجزائرية العثمانية.	**76**
I.مساهمة البحرية الجزائرية في تحرير طرابلس الغرب وتونس وضمها للدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م.	**73-67**
II.مشاركة البحرية الجزائرية في المعارك العثمانية خلال القرن 12هـ/18م.	**75-73**
III.الأسطول الجزائري في معركة نافرين1827م.	**77-75**
ثالثا: قبائل المخزن الداعمة للسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.	**77**
I.العلاقة بين قبائل المخزن بالسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.	**81-78**
II.أسباب ودوافع اعتماد السلطة العثمانية على القبائل المخزن في ايالة الجزائر.	**83-81**
III.توتر العلاقة بين قبائل المخزن والسلطة العثمانية في ايالة الجزائر.	**86-83**
الفصل الثالث: انهيار الحكم العثمانية في الجزائر ونهاية العلاقة الجزائرية العثمانية 1800-1830م.	**126-87**
أولا: الأزمات الداخلية والخارجية واثرها في انهيار الحكم العثماني في الجزائر.	**87**
I. التمردات الداخلية.	**92-87**
II. عوامل التفكك الداخلي للحكم العثماني بالجزائر.	**96-93**
III. الأسباب الخارجية وأثرها في تفاقم التهديد الأوروبي.	**98-96**
ثانيا: الحصار العسكري الفرنسي وسقوط ايالة الجزائر 1830. .	**99**

I. دوافع وأسباب الحصار الفرنسي على الجزائر	102-99
II. فرض الحصار الفرنسي على الجزائر.	108-103
III. الهجوم البحري العسكري الفرنسي واحتلال مدينة الجزائر	114-109
ثالثا: ردود الفعل الإقليمية والأوروبية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر.	117-115
I. مواقف وجهود الدبلوماسية للدولة العثمانية من الغزو على الجزائر.	118-117
II. المواقف الاقليمية عقب احتلال الفرنسي للجزائر.	122-119
III. رد الفعل الأوروبي من الاحتلال الفرنسي للجزائر.	126-125
الخاتمة	131-127
الملاحق	140-132
قائمة المصادر والمراجع	151-141
فهرس المحتويات	154-152
الملخص	155

❐ **الملخص الدراسة باللغة العربية.**

تتمحور الدراسة الموسومة: " **ملامح العلاقات الجزائرية العثمانية في أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية خلال القرن 18م، ومطلع القرن19م.**" حول ابراز طبيعة العلاقات التي جمعت الجزائر بالدولة العثمانية في مختلق الجوانب السياسية والدبلوماسية والعسكرية، حيث ارتبطت الجزائر بالباب العالي بروابط تبعية سياسية ودينية مع احتفاظها بقدر من الإستقلال في تسيير شؤونها الداخلية. كما تناولت الدراسة مظاهر التعاون بين الطرفين في مواجهة الأخطار الأجنبية مطلع القرن19م، اضافة الى تأثير ضعف الدولة العثمانية والأزمات الدولية على هذه العلاقة، واعتمدت في هذه الدراسة على وثائق ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية التي تضم مراسلات رسمية وتقارير دبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية–ايالة الجزائر–العلاقات السياسية– المكتبة الوطنية الجزائرية.

❐ **Abstract**:

The study entitled: "**Features of Algerian-Ottoman Relations in the Archives of the National Library of Algeria during the 18th Century and the Beginning of the 19th Century**" focuses on highlighting the nature of the relations that linked Algeria with the Ottoman state in various political, diplomatic, and military aspects. Algeria was connected to the Sublime Porte through political and religious bonds of dependence while maintaining a degree of independence in managing its internal affairs. The study also addressed aspects of cooperation between the two parties in confronting foreign threats at the beginning of the 19th century, in addition to the impact of the weakness of the Ottoman state and international crises on this relationship. The study relied on the documents of the archives of the National Library of Algeria, which include official correspondence and diplomatic reports.

Keywords: Ottoman State - Eyalet of Algeria - Political Relations - National Library of Algeria.